تمّ تنفيذ هذا المشروع

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على بلدان البحر الأبيض المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط

بالشراكة مع

المعهد الأوروبي للغابات

والتعاون الإنمائي الألماني

تمّ تنفيذ هذا المشروع من قبل

المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

EFI بالشراكة مع المعهد الأوروبي للغابات

تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على بلدان البحر الأبيض المتوسط

دراسة استكشافية

المؤلفتان:

باميلا إلياس،
المعهد الأوروبي للغابات

ماغدة بو داغر خرّاط،
المعهد الأوروبي للغابات

للإقتباس:
إلياس، ب.، بو داغر خرّاط، م.، دراسة استكشافية حول تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على بلدان البحر الأبيض المتوسط. المعهد الأوروبي للغابات.
https://doi.org/10.36333/rs13ar

تاريخ النشر:
23/10/2025

الرقم الدولي الموحّد للكتاب (ISBN):
978-952-7608-20-3

بالشراكة مع المعهد الأوروبي للغابات EFI

تم تنفيذ هذا المشروع
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

مقدمة الاتحاد من أجل المتوسط

يسرّ الاتحاد من أجل المتوسط أن يقدّم هذه الدراسة الاستكشافية حول تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ويعكس هذا العمل التزامنا المشترَك بدعم مسار التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود في منطقة تتميّز بموقعها الاستراتيجي عند ملتقى طرق التجارة العالمية.

إنّ منطقة البحر المتوسط ليست مجرّد جسر جغرافي بين القارات، بل هي أيضاً مركزًا للترابط الثقافي والاقتصادي والبيئي. ورغم أنّ العديد من دولنا ليست من المنتجين الرئيسيين للسلع التي تشملها اللائحة، إلّا أنّها تلعب دوراً حاسماً كمراكز للتصنيع، مراكز للعبور وإعادة التصدير. ومن شأن المتطلبات الجديدة للائحة أن يكون لها تأثيرًا كبيرًا على مستقبل التجارة والاستثمار والتنمية في منطقتنا.

تشكل اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات تحديات وفرص في آنٍ واحد لشركائنا على حوض البحر المتوسط. فمن جهة، يتطلّب التكيّف مع الأطر الجديدة للامتثال قدرات مؤسسية متقدّمة، وأنظمة تتبّع قوية، وتنسيقاً أكبر بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن جهة أخرى، تتيح هذه اللائحة فرصة فريدة لتحديث سلاسل القيمة والمواءمة مع أهداف "الاتفاق الأخضر الأوروبي"، وتعزيز موقع منطقتنا كشريك موثوق في التجارة المستدامة.
يرحب الاتحاد من أجل المتوسط بهذه الدراسة باعتبارها خطوة مهمة في نشر الوعي وتعزيز الجهوزية التقنية وتشجيع الحوار بين جميع الجهات المعنية. وتسلّط هذه الخطوة الضوء على الحاجة إلى اعتماد مقاربات مكيّفة تراعي خصوصية كل بلد، مع تعزيز التعاون الإقليمي. وفي إطار أجندة الاتحاد من أجل المتوسط "منطقة الحوض المتوسط أكثر خضارًا بحلول عام ٢٠٣٠ (GreenerMed ٢٠٣٠)"، يواصل الاتحاد التزامه بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ اللائحة الأوروبية بطريقة تعود بالنفع على الإنسان والاقتصاد والنظم البيئية على حدّ سواء.

ومن خلال العمل المشترك، يمكن لدول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي تحويل هذا التحدي التنظيمي إلى فرصة لتعزيز القدرة التنافسية وحماية الغابات والمساهمة في تحقيق الأهداف العالمية للمناخ والتنوّع البيولوجي.
نشكر شركاءنا في المعهد الأوروبي للغابات في البحر الأبيض المتوسط (EFIMED) ومؤلفي هذه الدراسة الاستكشافية والتعاون التنموي الألماني على دعمهم، ونتطلّع إلى استمرار التعاون في هذا الجهد الحيوي.

ناصر كامل
الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط
برشلونة، ٢٠٢٥

مقدمة المعهد الأوروبي للغابات

يُنفّذ مرفق المعهد الأوروبي للغابات في البحر الأبيض المتوسط (EFIMED) مهمّته المتمثلة في تعزيز المعرفة والتعاون والابتكار في مجال إدارة الغابات في بلدان حوض المتوسط. يتمكّن هذا المرفق، ومن منظور إقليمي، من معالجة التحديات واغتنام الفرص الفريدة في هذه المنطقة المتنوّعة والحيوية من العالم.

في البدء، قد تبدو لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) بعيدة عن واقع بلدان البحر الأبيض المتوسط، إذ إنّ السلع المستهدفة بموجبها — مثل الكاكاو والبنّ وفول الصويا — لا تُنتَج عادة في غاباتنا. ومع ذلك، فإن المنطقة حوض المتوسط بعيدة كل البعد عن كونها مجرّد متفرّج، فهي تشكّل نقطة التقاء للتجارة العالمية، وتؤدي دوراً محورياً في تحويل هذه السلع وتصنيعها وتداولها، ولا سيّما في بلدان جنوب المتوسط. وهذا يعني أنّ اللائحة ستؤثر حتماً على اقتصاداتنا وسلاسل التوريد لدينا، وعلى الشركات الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء.

في حين بدأ بعض كبار المنتجين والمصنّعين للسلع الأساسية التحضير للامتثال عبر الاستعانة بالخبراء وتحديث أنظمة التتبّع وتعديل ممارسات الشراء، قد تبقى العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة لمتطلبات اللائحة. ومن دون دعم موجّه، قد تجد هذه المؤسسات نفسها متأخّرة أو مُستبعَدة من الأسواق القيّمة، أو تواجه عقبات غير متوقّعة. وفي المقابل، قد تتيح القواعد الجديدة فرصاً للمؤسسات المبتكرة للدخول إلى سلاسل التوريد الأوروبية أو لتعزيز موقعها فيها، شرط أن تتمكّن من تلبية متطلبات اللائحة.

يُعدّ دعم هذا الانتقال أمراً بالغ الأهمية والإلحاح، مع اقتراب موعد بدء تنفيذ اللائحة (في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ للمؤسسات الكبرى، و٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٦ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). ولهذا فإن المبادرة التي يقودها الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) تأتي في الوقت المناسب وتحمل أهمية خاصة. فالتزام الاتحاد من أجل المتوسط بالحفاظ على الموارد الوراثية للغابات المتوسطية، كما هو مبيّن في أجندة «منطقة الحوض المتوسط أكثر خضارًا بحلول عام ٢٠٣٠ (GreenerMed ٢٠٣٠)»، وسعيه إلى تعزيز التكامل الإقليمي، يوفّران الإطار المثالي لإعداد هذه الدراسة الاستكشافية.

ومن خلال شبكته الواسعة وعلاقاته المتشعّبة من أصحاب المصلحة، عمل مرفق EFIMED على ضمان زيادة وعي بلدان جنوب المتوسط باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات وتداعياتها. وكما هو الحال في مجالات أخرى، فإن المشهد الإقليمي متنوّع ومتباين، ولا توجد حلول موحّدة تناسب الجميع. فموقع كل بلد في سلاسل التوريد العالمية وقدراته المؤسسية وهيكلية قطاع الأعمال لديه، هي التي ستحدّد كيفية تأثره باللائحة. ولهذا، فإن تبنّي مقاربة مخصّصة تتكيّف مع السياق الوطني لكل بلد أمر أساسي.

تسلّط هذه الدراسة الضوء على الآثار الفعلية للائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات على بلدان جنوب وشرق حوض المتوسط، وتساعد في تحديد التحديات والفرص على حدّ سواء. كما تهدف في نهاية المطاف إلى توجيه صانعي السياسات والشركات والمجتمع المدني خلال هذه المرحلة التنظيمية المهمة. إنّ دور البحر الأبيض المتوسط في التجارة العالمية دور استراتيجي، ومدى جهوزيتنا للتكيّف سيحدّد ليس فقط قدرتنا على الصمود الاقتصادي، بل أيضاً مساهمتنا في الجهود العالمية لحماية الغابات.

ميكيلي بوزانو
رئيس مرفق المعهد الأوروبي للغابات في البحر الأبيض المتوسط
برشلونة، ٢٠٢٥

دليل القارئ

الرسم التوضيحي

FIGURE 1:	EUDR 7 COMMODITIES OF INTEREST	20
FIGURE 2:	DIFFERENCE BETWEEN FOREST DEGRADATION AND DEFORESTATION	21
FIGURE 3:	RELEVANT LEGISLATION OF THE COUNTRY OF PRODUCTION DEFINITION	22
FIGURE 4:	ILLUSTRATIVE EXAMPLE OF THE EUDR REQUIREMENTS BY ACTORS IN A COFFEE SUPPLY CHAIN	30
FIGURE 5:	THREE TARGET GROUPS OF THE SCOPING STUDY	34
FIGURE 6:	BUILDING BLOCKS OF THE QUESTIONNAIRES	36
FIGURE 7:	DATA SOURCES BY SECTION	40
FIGURE 8:	DYNAMICS OF WOOD-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM ALGERIA (2018–2022, HUNDREDS USD)	47
FIGURE 9:	DYNAMICS OF CATTLE-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM ALGERIA (2018–2022, THOUSANDS USD)	47
FIGURE 10:	DYNAMICS OF COCOA-DERIVED PRODUCTS TO THE EU FROM ALGERIA (2018–2022, THOUSANDS USD)	48
FIGURE 11:	EU-ALG TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	49
FIGURE 12:	DYNAMICS OF WOOD-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM EGYPT (2018–2022, MILLIONS USD)	54
FIGURE 13:	DYNAMICS OF RUBBER-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM EGYPT (2018–2022, HUNDREDS USD)	55
FIGURE 14:	DYNAMICS OF CATTLE-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM EGYPT (2018–2022, THOUSANDS USD)	55
FIGURE 15:	EU-EGYPT TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	56
FIGURE 16:	DYNAMICS OF WOOD-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM ISRAEL (2018–2022, MILLIONS USD)	61
FIGURE 17:	DYNAMICS OF RUBBER-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM ISRAEL (2018–2022, MILLIONS USD)	62
FIGURE 18:	DYNAMICS OF OIL PALM-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM ISRAEL (2018–2022, MILLIONS USD)	63
FIGURE 19:	EU-ISRAEL TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	64
FIGURE 20:	EU IMPORTS FROM JORDAN: FLUCTUATION OF TOP 10 EUDR-COVERED COMMODITIES BY HS CODE (2018–2022, THOUSANDS USD)	69
FIGURE 21:	DYNAMICS OF RUBBER-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM JORDAN (2018–2022, HUNDREDS USD)	70
FIGURE 22:	EU-JORDAN TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	71
FIGURE 23:	DYNAMICS OF COFFEE-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM LEBANON (2018–2022, HUNDREDS USD)	76

دليل القارئ

الرسم التوضيحي

FIGURE 24:	DYNAMICS OF WOOD-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM LEBANON (2018–2022, MILLIONS USD)	77
FIGURE 25:	EU-LEBANON TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	79
FIGURE 26:	GOVERNMENT ENGAGEMENT WITH THE EU CONCERNING EDUR COMMODITIES	81
FIGURE 27:	AGGREGATED TRADE VALUE OF TOP 3 EUDR-RELEVANT COMMODITY GROUPS: EU IMPORTS FROM MAU (2018–2022, THOUSANDS USD)	84
FIGURE 28:	DISAGGREGATED TRADE VALUE OF TOP 3 EUDR-RELEVANT COMMODITIES BY HS CODE: EU IMPORTS FROM MAU (2018–2022, THOUSANDS USD)	85
FIGURE 29:	EU-MAURITANIA TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	86
FIGURE 30:	DYNAMICS OF WOOD-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM MOROCCO (2018–2022, MILLIONS USD)	90
FIGURE 31:	DYNAMICS OF RUBBER-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM MOROCCO (2018–2022, THOUSANDS USD)	91
FIGURE 32:	DYNAMICS OF CATTLE-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM MOROCCO (2018–2022, THOUSANDS USD)	92
FIGURE 33:	EU-MOROCCO TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	93
FIGURE 34:	EU IMPORTS FROM PALESTINE: FLUCTUATION OF TOP 10 EUDR-COVERED COMMODITIES BY HS CODE (2018–2022, THOUSANDS USD)	97
FIGURE 35:	EU-PALESTINE TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	99
FIGURE 36:	DYNAMICS OF WOOD-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM TUNISIA (2018–2022, THOUSANDS USD)	104
FIGURE 37:	DYNAMICS OF RUBBER-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM TUNISIA (2018–2022, THOUSANDS USD)	105
FIGURE 38:	DYNAMICS OF OIL PALM-DERIVED PRODUCTS IMPORTS TO THE EU FROM TUNISIA (2018–2022, THOUSANDS USD)	106
FIGURE 39:	EU-TUNISIA TRADE BALANCE (2018–2022, BILLIONS USD)	107
FIGURE 40:	COMPOSITION OF EUDR-COVERED EXPORTS BY COMMODITY AND COUNTRY, 2022	113
FIGURE 41:	STAKEHOLDER RESPONSES ON INVESTMENTS NEEDED FOR EUDR IMPLEMENTATION	115
FIGURE 42:	SURVEY RESPONSES ON EFFECTIVE MEASURES TO ENCOURAGE PROACTIVE ACTION ON THE EUDR	133
FIGURE 43:	SURVEY RESPONSE FOR ACCURACY AND QUALITY OF TRACEABILITY SYSTEMS OF FOCUS COUNTRIES	134
FIGURE 44:	SURVEY RESPONSES ON AVAILABILITY AND ACCESSIBILITY OF RELEVANT DATA	136

دليل القارئ

الرسم التوضيحي

TABLE 1:	ENTERPRISE EU CATEGORIZATION	24
TABLE 2:	DUE DILIGENCE REQUIREMENTS FOR OPERATORS AND TRADERS UNDER THE EUDR'S RISK-BASED APPROACH	26
TABLE 3:	OVERVIEW OF CONSULTED STAKEHOLDER REPRESENTATION	38
TABLE 4:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM ALGERIA (2022, USD)	46
TABLE 5:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM EGYPT (2022, USD)	53
TABLE 6:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM ISRAEL (2022, USD)	61
TABLE 7:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM JORDAN (2022, USD)	69
TABLE 8:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM LEBANON (2022, USD)	76
TABLE 9:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM MAURITANIA (2022, USD)	84
TABLE 10:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM MOROCCO (2022, USD)	89
TABLE 11:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM PALESTINE (2022, USD)	98
TABLE 12:	AGGREGATED CIF VALUE OF EUDR-RELEVANT COMMODITIES IMPORTED TO THE EU FROM TUNISIA (2022, USD)	103
TABLE 13:	SUMMARY OF EUDR EXPOSURE AND COMPLIANCE IMPACTS FOR EASTERN AND SOUTHERN MEDITERRANEAN COUNTRIES	112
TABLE 14:	SUMMARY OF EUDR INFLUENCE ON TARGET COUNTRIES	114

Annexes

ANNEX 1:	HARMONIZED SYSTEM (HS) CODES PRODUCT DESCRIPTION	126
ANNEX 2:	QUESTIONNAIRE FOR TARGET GROUP 1	130
ANNEX 3:	QUESTIONNAIRE FOR TARGET GROUP 2	131
ANNEX 4:	QUESTIONNAIRE FOR TARGET GROUP 3	132
ANNEX 5:	SUPPORTING ANALYSIS FOR RECOMMENDATIONS	133

دليل القارئ

الاختصارات العامة

ACP	دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة للقارية الأفريقية
AWU	وحدة العمل السنوية
CIF	التكلفة والتأمين والشحن
CPI	مؤشر مدركات الفساد
DCFTA	منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة
DDS	بيان العناية الواجبة
DG TAXUD	المديرية العامة للضرائب والاتحاد الجمركي
HS	النظام المنسّق للتعريفات الجمركية
EBA	"كل شيء عدا الأسلحة"
EC	المفوضية الأوروبية
ECJ	محكمة العدل الأوروبية
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعهد الأوروبي للغابات
EFI	مرفق المعهد الأوروبي للغابات
EFIMED	لمنطقة البحر الأبيض المتوسط
EFTA	اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية
ENP	سياسة الجوار الأوروبية
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
EU	الاتحاد الأوروبي
EUDR	لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات
FAO	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
FOB	التسليم على ظهر الباخرة
FRA	تقييم موارد الغابات
FTA	منطقة التجارة الحرة
GAFTA	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
GIZ	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
GSP	نظام الأفضليات المعمّم
ITA	جمعية التجارة الدولية
LDC	البلدان الأقل نموًا
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MPOC	مجلس زيت النخيل الماليزي
NDICI-GE	أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي – أوروبا العالمية
OEC	مرصد التعقيد الاقتصادي
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ONAT	المكتب الوطني للحرف اليدوية
PA	السلطات الفلسطينية
PEM	اتفاقية بان أورومتوسطية
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
R&D	البحث والتطوير
SCP	الشراكة الاستراتيجية والشاملة

دليل القارئ

الاختصارات العامة

SME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
TIGARA	مشروع التجارة والصناعة والنمو والوصول السريع إلى الأسواق
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UfM	الاتحاد من أجل المتوسط
UMA	اتحاد المغرب العربي
UN	الأمم المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأميركية
WCO	منظمة الجمارك العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

اختصارات الدول

ALG	الجزائر
EGY	مصر
ISR	إسرائيل
JOR	الأردن
LEB	لبنان
MAU	موريتانيا
MOR	المغرب
PAL	فلسطين
TUN	تونس

ملاحظات أخرى

يشير مصطلح «دولار» ($) إلى الدولار الأميركي، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

يشير مصطلح «يورو» (€) إلى اليورو الأوروبي، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

يشير مصطلح «مئة» إلى ١٠٠.

يشير مصطلح «ألف» إلى ١٠ مئات.

يشير مصطلح «مليون» إلى ألف ألف.

يشير مصطلح «مليار» إلى ألف مليون.

يُستخدم الخط (–) بين السنوات مثل (٢٠١٨–٢٠٢٢) للدلالة على الفترة الكاملة بين السنتين.

يشير الخط (–) أو الرقم (٠) في الجداول إلى أن القيمة معدومة أو غير ذات أهمية تُذكر.

قد لا تتطابق الأرقام العشرية أو النسب المئوية تماماً مع الإجماليات بسبب التقريب.

شكر وتقدير

يتوجّه المؤلفون بالشكر إلى **فنسنت جونسون** من شركة غرين كويلز الدولية (GreenQuills International) على مراجعته التحريرية لهذا التقرير.

الملخّص التنفيذي

تُعدّ لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) أداةً تشريعية رائدة تهدف إلى ضمان أن تكون المنتجات المطروحة في أسواق الاتحاد الأوروبي غير مرتبطة بعمليات إزالة الغابات أو تدهورها. وتشمل هذه اللائحة مجموعة من السلع ذات الأثر البيئي الكبير، مثل الماشية والكاكاو والبنّ وزيت النخيل والمطاط وفول الصويا والأخشاب، إلى جانب مجموعة واسعة من المنتجات المشتقة منها. وتشترط اللائحة تطبيق العناية الواجبة وضمان التتبّع الكامل لمصدر الإنتاج. وتهدف في جوهرها إلى تقليص البصمة البيئية للاتحاد الأوروبي في مجال إزالة الغابات، تعزيز سلاسل التوريد المستدامة، المساهمة في مكافحة تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على مستوى العالم.

تقدّم هذه الدراسة الاستكشافية تحليلاً معمقاً للآثار المحتملة ومدى الجهوزية للامتثال للّائحة في تسعة بلدان هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، فلسطين وتونس. وقد اعتمد البحث منهجية متعدّدة الأبعاد تجمع بين التحليل المكتبي والمشاورات الموجّهة مع أصحاب المصلحة، مع إجراء تقييم مقارَن للأُطر القانونية والتنظيمية في كل بلد، وصِلاتها الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي في تجارة السلع ذات الصلة.

ورغم أن حجم صادرات هذه البلدان من السلع المشمولة باللائحة منخفض جداً – ما يجعلها أولوية ثانوية – فإنها تواجه في المقابل تحديات كبيرة على مستوى البنية التحتية والقدرات التقنية. كما أن السلطات الحكومية والقطاع الخاص لا يزالان يمتلكان معرفة محدودة باللائحة، التي هي إطاراً تنظيمياً حديث العهد نسبياً. وتُبرز هذه العوامل مجتمعة الحاجة إلى تحضير موجّه لضمان تنفيذ فعّال.

من خلال هذه الدراسة، أتاح دمج أصوات ممثلي الحكومات والقطاع الخاص مع تحليل ديناميكيات التجارة مع الشركاء الأوروبيين فهماً أعمق العلاقات والاتفاقات التجارية القائمة. كما أظهر تحليل الأنشطة التصنيعية التي تشمل منتجات مشتقة من السلع الخاضعة للّائحة، صورة شاملة عن القدرات التقنية في المنطقة ومستوى الوعي بهذه اللائحة. وعلى عكس الاعتقاد بأنها غير معنية مباشرة باللائحة، تسلّط الدراسة الضوء على هذه البلدان بوصفها اقتصادات نشطة تجارياً وموجّهة نحو الاستثمار، تُبذل فيها جهود حثيثة لدفع عجلة التنمية.

تقدّم اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات إطاراً تشريعياً تحويلياً من شأنه إعادة تعريف الجهود العالمية لمكافحة إزالة الغابات وتدهورها. وتؤكد هذه الدراسة أن بلدان شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط بحاجة إلى دعم كبير، خصوصاً أن العديد منها يواجه تحديات تنموية وصراعات سياسية مستمرة. ومن شأن تقديم المساعدة الفعالة أن يؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الاستخدام المستدام والمسؤول للموارد الطبيعية على مستوى العالم.

جدول المحتويات

Preface by the Union for the Mediterranean 3

Preface by the European Forest Institute 4

Reader's Guide 5

Table of Figures 5

Table of Tables 7

Table of Annexes 7

General Abbreviations 8

Countries Abbreviations 9

Other notes 9

Executive summary 10

General context 18

Purpose, Scope, and Anticipated Outcomes of this Study 18

Introduction to the EU Deforestation Regulation 19

Scope and Key Definitions 20

Company Classifications and Differential Obligations 23

Due Diligence Requirements 24

Compliance, Monitoring, and Enforcement 25

Intermediary Functions and Responsibilities under the EUDR 29

Methodology: Assessing the Implications, Readiness and Impact for the EUDR 33

Desk Research 33

Primary Data Sources and Analysis Tools 33

Stakeholder Consultations 34

Contact Identification and Outreach Strategy 35

Questionnaire development 36

Stakeholder Engagement Log 37

Mediterranean Countries and the EUDR 43

Introduction: Navigating New Compliance Realities for Eastern and southern Mediterranean Countries 43

جدول المحتويات

Trade Dynamics and Economic Readiness for EUDR Compliance 43
Leveraging and Navigating EU-MENA Cooperation for EUDR Implementation 44
ALGERIA 45
EUDR Implication Assessment 45
Dynamics of Algeria's EUDR-Relevant Commodity Exports to the EU 46
Trade Agreements and EUDR Implications for Algeria 48
EUDR Readiness Assessment 50
EUDR Impact Assessment 51
Strategic Opportunity for Modernization 51
EGYPT 52
EUDR Implication Assessment 52
Main EUDR-Relevant Commodities of Interest in 2022 53
Disaggregated EUDR-Relevant Derived Products Commodities Trends (2018–2022) 53
Egypt's Trade Agreements and EUDR Implications 56
EUDR Readiness Assessment 57
Coordination Across Agencies 57
Technical Preparedness 57
EUDR Impact Assessment 58
Opportunities 58
Challenges and Risks 58
ISRAEL 60
EUDR Implication Assessment 60
Key EUDR-Relevant Commodity Categories for Detailed Analysis 60
Analysis of Major EUDR-Regulated Commodity Imports from Israel (2018–2022) 61
Implications of the EUDR on EU-Israel Trade Dynamics and Agreements 63
EUDR Readiness Assessment 65
EUDR Impact Assessment 66

جدول المحتويات

Geopolitical Conflicts and Investor Reticence 66
Settlement-Related Trade Restrictions 66
Sectoral Impacts and Trade Flow Adjustments 67
JORDAN 68
EUDR Implication Assessment 68
Total Trade Volume and EUDR-Relevant Share 68
Trade Agreements and the EUDR: Implications for Jordan 71
Jordan's Trade Balance with the EU: An In-depth Analysis 71
EUDR Readiness Assessment 72
Technical Capacity and Infrastructure 73
EUDR Impact Assessment 73
LEBANON 75
EUDR Implications Assessment 75
Total Trade Volume and EUDR-Relevant Share 75
Direct Exposure 76
Awareness, Prioritization, and Engagement Analysis 78
EU Trade Profile & Exposure 79
EUDR Readiness Assessment 80
Engagement with the EU 80
EUDR Impact Assessment 81
Technical Compliance and Operational Adaptation Challenges 81
Supply Chain Restructuring and Diversification Costs 82
Transparency, Corruption, and Opportunities for Transformation 82
MAURITANIA 83
EUDR Implication Assessment 83
Main EUDR-Relevant Commodities of Interest for 2022 84
Fluctuation of Mauritania's Top 3 EUDR-Relevant Imports (2018–2022) 84
Mauritania's Trade Agreements and EUDR Implications 85

جدول المحتويات

EUDR Readiness Assessment 87

Political and Institutional Readiness 87

Technical and Operational Capacity 87

Market Implications and Private Sector Outlook 87

EUDR Impact Assessment 88

Challenges and Vulnerabilities 88

Strategic Opportunities 88

MOROCCO 89

EUDR Implications Assessment 89

Morocco's Trade Agreements and Overall Trade Landscape with the EU 93

EUDR Readiness Assessment 94

EUDR Impact Assessment 95

Trade Considerations and Strategic Implications 95

PALESTINE 96

EUDR Implication Assessment 96

Palestine's Major EUDR-Relevant Exports to the EU (2018–2022) 97

Implications of Trade Agreements and Trade Balance for Palestine's EUDR Compliance 98

EUDR Readiness Assessment 100

Technical Capacity and Infrastructure 100

Deforestation Mitigation Measures 100

Legal Compliance and Trade Implications 101

EUDR Impact Assessment 101

Influence of Local Conflicts on Trade Priorities 102

TUNISIA 103

EUDR Implication Assessment 103

In-Depth Dynamics and Trends of Top 3 EUDR-Relevant Commodities Imported to the EU from Tunisia 104

Implications of the EUDR on Tunisia's Trade Agreements with the EU 106

جدول المحتويات

EUDR Readiness Assessment 108

Current Situation and Deforestation Policies 108

Institutional Engagement and Political Readiness 108

Technical Capacity, Infrastructure, and Coherence Across Levels 109

EUDR Impact Assessment 109

Sectoral Vulnerabilities 110

Institutional and Technical Challenges 110

Concluding Remarks on Country Impact Assessment 111

Recommendations 114

References 118

General Sections 118

Algeria Sections 119

Egypt Sections 120

Israel Sections 121

Jordan Sections 122

Lebanon Sections 122

Mauritania Sections 123

Morocco Sections 123

Palestine Sections 124

Tunisia Sections 125

Disclaimer 137

Scoping Study Abstract 138

المقدمة

يبدأ هذا القسم بتسليط الضوء على الدور الاستراتيجي لمنطقة شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط كمركز محوري للملاحة والصناعة واللوجستيات. فهو يُبرِز الأهمية الحيوية للمنطقة كمصنّع ومركز لإعادة تصدير السلع الخاضعة للائحة الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات التي لا تضرّ بالغابات، رغم أنّها ليست منتِجاً رئيسياً لهذه السلع. كما ويهدف هذا القسم إلى وضع الإطار الإقليمي للدراسة من خلال إبراز موقع المنطقة وأهميتها ضمن سلاسل التوريد العالمية.

يتناول القسم أيضًا الثغرة الحالية في تقييم دور المنطقة في الامتثال للّائحة الأوروبية، ويوضّح الأسس التي انطلقت منها هذه الدراسة. كما يستعرض نطاق الدراسة وأهدافها والنتائج المتوقعة منها، والتي تشمل تحديد موقع دول شرق وجنوب المتوسط في تجارة السلع ذات الصلة باللائحة، وتقييم مدى جاهزيتها للامتثال، وتحديد الفرص والتحديات والاحتياجات السياسية عبر تسعة بلدان.

وأخيراً، يقدّم القسم العناصر الأساسية للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات، من خلال عرض خلفيتها وأهدافها والمتطلبات الرئيسية للامتثال لها. ويشرح نطاقها الذي يشمل سبع سلع رئيسية (الماشية، الكاكاو، البنّ، زيت النخيل، المطاط، فول الصويا، والخشب) التي تؤدي إلى إزالة الغابات وتدهورها. كما يتضمّن تعريفاً بالمصطلحات الأساسية لضمان فهم مشترك، ويوضح التزامات العناية الواجبة، مع تركيز خاص على دور التتبّع وتحديد المواقع الجغرافية في التحقّق من مصدر المنتجات.

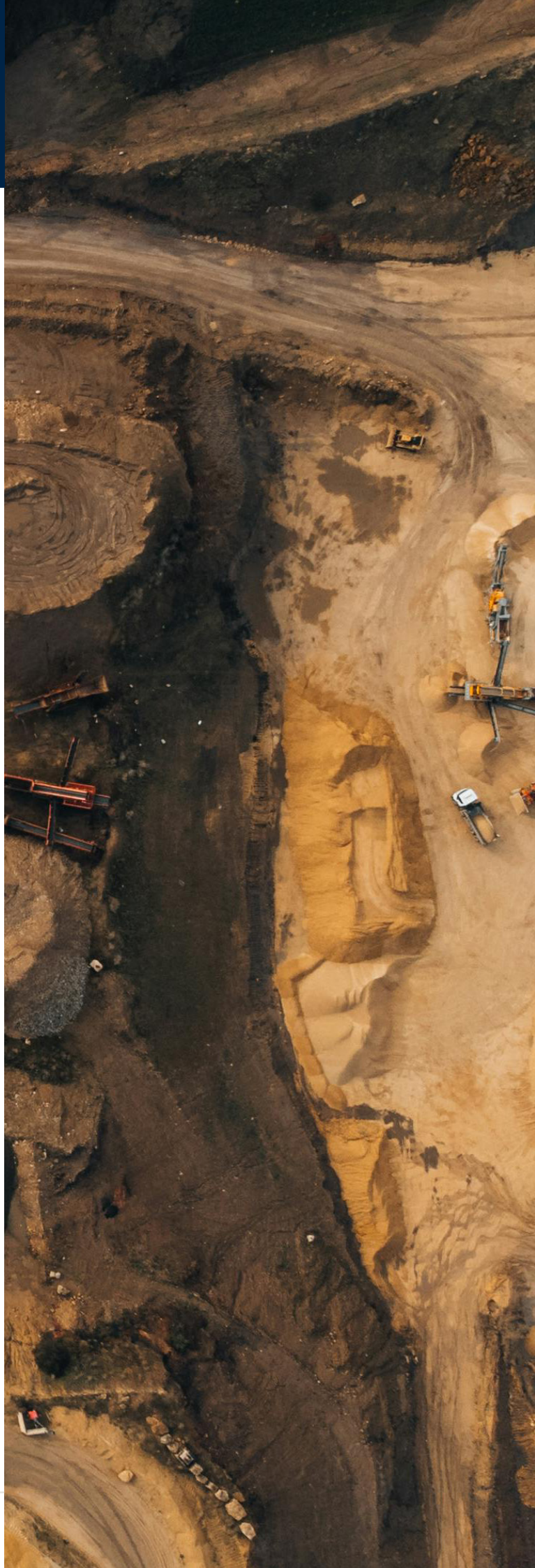

السياق العام

تشغل دول البحر الأبيض المتوسط الشرقية والجنوبية موقعًا استراتيجيًا في التجارة العالمية، إذ تعمل كمراكز رئيسية للنقل البحري والخدمات اللوجستية والتصنيع وتربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا. ورغم أنّ معظمها ليس من المنتجين الأساسيين للسلع المستهدفة في لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات التي لا تضرّ بالغابات وهي: الماشية، الكاكاو، البنّ، زيت النخيل، المطاط، فول الصويا، والخشب — إلا أنها تؤدي دورًا حيويًا كمصنّعة ومُعالجة ومعاد تصديرها.

تمتد متطلبات اللائحة المتعلقة بالشرعية، وعدم التسبب في إزالة الغابات، وتحديد المواقع الجغرافية لتشمل كامل سلسلة الإمداد، مما يجعل من مراكز التحويل والعبور نقاطًا محورية في ضمان الامتثال. ومع ذلك، ورغم تركّز الاهتمام العالمي على البلدان المنتِجة أساسًا، لا تزال أدوار بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وتحدياتها في تطبيق اللائحة غير مستكشفة بما يكفي، على الرغم من موقعها الحيوي في حركة هذه السلع ومنتجاتها المشتقة.
تأتي هذه الدراسة لتسدّ هذه الثغرة من خلال تقديم نظرة عالمية شاملة لموقع المنطقة في التجارة ذات الصلة بلائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات، ثم تقوم بتقييم أبرز التأثيرات والتحديات والفرص التي ستُحدثها اللائحة على اقتصادات البحر المتوسط الشرقية والجنوبية. ومن خلال تحليل الانعكاسات ومستوى الجهوزية والتأثير المحتمل عبر تسع دول، توفّر الدراسة منظورًا فريدًا حول كيفية تأثر منطقة تصنيع وعبور — لا إنتاج أولي — بأحد أكثر إجراءات الاتحاد الأوروبي طموحًا في مجال الاستدامة. وتهدف النتائج إلى إرشاد صانعي السياسات والشركات والشركاء الدوليين للاستعداد للتحولات التنظيمية المقبلة، مع ضمان بقاء المنطقة قادرة على المنافسة في الأسواق الأوروبية.

الغرض والنطاق والنتائج المتوقعة من هذه الدراسة

Barcelona, 2025

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تقييم شامل لتأثيرات لائحة الـEUDR على تسع دول من جنوب البحر المتوسط — الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، فلسطين، وتونس (رسم توضيحي ا) — وذلك من خلال الجمع بين تحليل بيانات التجارة، ومشاورات مع الجهات المعنية، وتقييمات على مستوى كل بلد.
تم اختيار هذه الدول بناءً على تحليل كمي لحجم صادراتها من السلع ذات الصلة بالـEUDR إلى الاتحاد الأوروبي، مما حدّدها كأبرز المصدّرين ضمن منطقة البحر المتوسط الجنوبية، وبالتالي، الأكثر تعرضًا للتأثيرات التنظيمية والسوقية للائحة. كما تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات والفرص والمجالات التي تتطلب دعمًا تقنيًا، لمساعدة الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية على تحقيق الامتثال بسلاسة، وتقليل الاضطرابات التجارية.

يشمل نطاق هذه الدراسة فحصًا تفصيليًا لتأثير الـEUDR على سلع محددة، وتحليل الانعكاسات الاقتصادية والتجارية على الدول المختارة، فضلاً عن تقييم مستوى الجهوزية الحالي لدى الشركات وصانعي السياسات في المنطقة. وستأخذ الدراسة في الاعتبار الموقع الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط كمركز تجاري، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على العمليات اللوجستية والجمركية، بما يستدعي تدريب الموظفين وسلطات الموانئ.

وتعتمد الدراسة منهجية تقييم متعددة الأبعاد، مستندة إلى المبادئ الأساسية لأطر تقييم الجهوزية المعتمدة (اليونسكو، ٢٠٢٣)، لتقييم "مدى الجهوزية" في الدول المختارة ضمن سياق لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات. تؤكد هذه الأطر على جمع المعلومات عبر أبعاد مختلفة تشمل الجوانب الاقتصادية والبنى التحتية والقانونية والتنظيمية والتكنولوجية. وتعتمد المنهجية المستخدمة (الموضّحة في القسم الثاني) تحليل هذه الأبعاد لفهم الأطر والقدرات القائمة في كل بلد ذات الصلة بمتطلبات الـEUDR.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النتائج الأساسية التي من شأنها تعزيز فهم كيفية تفاعل بلدان البحر الأبيض المتوسط مع لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة

بالمنتجات التي لا تضرّ بالغابات والتعامل مع تداعياتها المحتملة:

- **رؤية حول الاستجابات الوطنية للّائحة:** تقدّم الدراسة نظرة شاملة حول كيفية استجابة بلدان البحر الأبيض المتوسط لهذه اللائحة، بما في ذلك التغييرات في السياسات والبيانات الرسمية وردود الفعل من الجهات المعنية الأساسية مثل الهيئات الحكومية والجمعيات الصناعية والقطاع الخاص. وتكشف هذه الرؤى عن اتجاهات تتراوح بين التكيّف الاستباقي والمراقبة الحذرة أو المقاومة، مما يقدّم صورة دقيقة للمشهد التنظيمي الإقليمي.
- **تعزيز الوعي والقدرات بين أصحاب المصلحة:** تسهم الدراسة، ومن خلال عرض المتطلبات التنظيمية والتأثيرات المتوقعة بوضوح، في رفع مستوى الوعي وبناء القدرات لدى الحكومات والشركات والمجتمع المدني في منطقة حوض البحر المتوسط. وتساعد هذه النتيجة في دعم اتخاذ قرارات مستنيرة وتشجيع الاستعداد المبكر للامتثال.
- **تعزيز الامتثال والتموضع الاستراتيجي:** تُبرز الدراسة الفرص المتاحة أمام الدول — خصوصًا تلك التي يمكن تصنيفها على أنها منخفضة المخاطر ضمن نظام تصنيف المخاطر الخاص بالـEUDR — للتماشي مع متطلبات الامتثال. ومن خلال ذلك، يمكن لهذه الدول أن تضع نفسها كشركاء تجاريين موثوقين وشفافين، ما يمنحها ميزة تنافسية في السوق الأوروبية ويجذب استثمارات في سلاسل القيمة المستدامة.
- **تحديد الفجوات في البيانات والعوائق الهيكلية:** يُفسَّر غياب البيانات أو نقصها كمؤشر حاسم على وجود تحديين رئيسيين:
  - **قيود مشاركة البيانات:** قد تشير محدودية الاستجابات إلى حواجز مؤسسية أو تقنية في جمع البيانات أو الإفصاح عنها، مما قد يضعِف الالتزام باللائحة ويكشف عن أوجه قصور أوسع في الحوكمة أو القدرات المؤسسية.
  - **فجوات في التنسيق بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط:** قد يعكس غياب التواصل أو المشاركة بشأن اللائحة نقصًا في التنسيق المؤسسي أو في الحوار الدبلوماسي، ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي لتسهيل التوافق والتنفيذ.

بشكل عام، لا توفّر هذه النتائج مجرد صورة تفصيلية عن مدى جهوزية بلدان المتوسط وتحدياتها حيال اللائحة، بل تشكّل أيضًا محفّزًا لتحسين التنسيق والتخطيط الاستراتيجي واغتنام الفرص المحتمَلة لتنمية التجارة المستدامة في المنطقة.

مقدمة حول لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات

تُعدّ لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) أداة تشريعية رئيسية تهدف إلى الحدّ من مساهمة الاتحاد الأوروبي في إزالة الغابات وتدهورها على الصعيد العالمي، وبالتالي، المساهمة في تقليل إزالة الغابات عالميًا، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، والحدّ من فقدان التنوع البيولوجي (اللائحة الأوروبية رقم ١١١٥/٢٠٢٣، المادة ١(١)).

تحظر هذه اللائحة إدخال أو تسويق أو تصدير بعض السلع والمنتجات ما لم تستوفِ ثلاثة شروط أساسية:

١. ألّا تسهم في إزالة الغابات أو تدهورها (المادة ٣(أ)).
٢. أن تكون قد أُنتِجت وفقًا للتشريعات المعمول بها في بلد الإنتاج (المادة ٣(ب)).
٣. أن تكون مشمولة ببيان العناية الواجبة (المادة ٣(ج)).

النطاق والتعريفات الأساسية

يُحدّد نطاق لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR)، كما هو مبيّن في المادة الأولى من اللائحة، القواعد المتعلقة بطرح المنتجات ذات الصلة في سوق الاتحاد الأوروبي أو إتاحتها فيه، وكذلك تصديرها من الاتحاد، وتشمل المنتجات المُدرجة في الملحق الأول، أي تلك التي تحتوي على، أو تمّت تغذيتها أو تصنيعها باستخدام السلع التالية: الماشية، الكاكاو، البنّ، زيت النخيل، المطاط، فول الصويا والخشب (اللائحة الأوروبية رقم ١١١٥/٢٠٢٣) (رسم توضيحي ٢). ويُظهر هذا النطاق الواسع أنّ اللائحة لا تقتصر على المواد الخام الأساسية، بل تشمل أيضًا مجموعة كبيرة من السلع المشتقة مثل لحوم الأبقار والشوكولاتة والبنّ والجلود وزيت النخيل ومشتقاته ومنتجات المطاط بما في ذلك الإطارات والمنتجات المصنوعة من الخشب (Cano, ٢٠٢٤) اللائحة الأوروبية ١١١٥/٢٠٢٣).

تضع اللائحة تعريفات واضحة ومنظَّمة لمصطلحات أساسية تُعدّ ضرورية لفهمها وتطبيقها. وتشكل هذه التعريفات الأساس لفهم متطلبات الامتثال ونطاق التطبيق والمعايير القانونية للائحة.

فيما يلي، أبرز المصطلحات كما وردت في نص اللائحة، مدعومة بإشارات إلى الأطر الدولية ذات الصلة التي تساعد في تفسيرها:

- **الغابة** (Forest): تعتمد اللائحة تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ضمن تقييم موارد الغابات (FRA)، والذي يصف الغابة بأنها: «أرض تمتدّ على مساحة تزيد عن ٠,٥ هكتار، تحتوي على أشجار يزيد ارتفاعها عن ٥ أمتار، وتغطي ظلالها أكثر من ١٠٪ من المساحة، أو تحتوي على أشجار قادرة على بلوغ هذه الحدود» (Olivera, ٢٠٢٤)؛)اللائحة الأوروبية ١١١٥/٢٠٢٣(.
- **أعمال ونشاطات لا تضرّ بالغابات** (Deforestation–free): يُشير هذا التفسير إلى السلع والمنتجات التي تم إنتاجها على أراضٍ لم تتعرض لإزالة الغابات بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. أمّا في ما يتعلّق بالأخشاب، يعني ذلك تحديدًا أنها استُخرجت من غابات دون التسبب في تدهور الغابات بعد التاريخ نفسه (اللائحة الأوروبية ١١١٥/٢٠٢٣).
- **إزالة الغابات** (Deforestation): تُعرّف بأنها «تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية، سواء كان ذلك بفعل الإنسان أو لأسباب طبيعية» (اللائحة الأوروبية ١١١٥/٢٠٢٣). ويستند هذا التعريف إلى تقييم الفاو العالمي لموارد الغابات (FAO, ٢٠٢٠; Marcic, ٢٠٢٤).
- **تدهور الغابات** (Forest degradation): وفقًا للمادة الثانية من اللائحة، يُقصد بهذا التعريف «عمليات قطع أو استغلال غير مستدامة تؤدي إلى انخفاض أو فقدان الإنتاجية البيولوجية أو الاقتصادية أو التعقيد البيئي لأنظمة الغابات، ممّا يخفّض من الإنتاج الإجمالي للمنافع التي توفرها الغابة على المدى الطويل، بما في ذلك التنوع البيولوجي والخشب ومنتجات وخدمات أخرى» (اللائحة الأوروبية ١١١٥/٢٠٢٣؛ Marcic, ٢٠٢٤). ويُعتبر تدهور الغابات عملية تدريجية أكثر من إزالة الغابات، حيث تنخفض الكتلة الحيوية وتتغير تركيبة الأنواع أو تتدهور جودة التربة، بينما تبقى الأرض مصنفة كغابة (Corona et al., ٢٠٢٣)

الرسم التوضيحي ١:
السلع السبع المشمولة في لائحة الـEUDR

• بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات والسلع التي لا تضرّ بالغابات (EUDR)، يُحظر على الأشخاص إزالة الغابات — ما يُعرَف بتحويل الغابات إلى استخدامات أرضية أخرى — أو المساهمة بأي شكل من الأشكال في تدهور الغابات — أي الانخفاض التدريجي في جودة الغابات دون أن تفقد تصنيفها كغابة. ويُوضَّح الفرق بين المفهومين في الرسم التوضيحي ٢ أدناه.

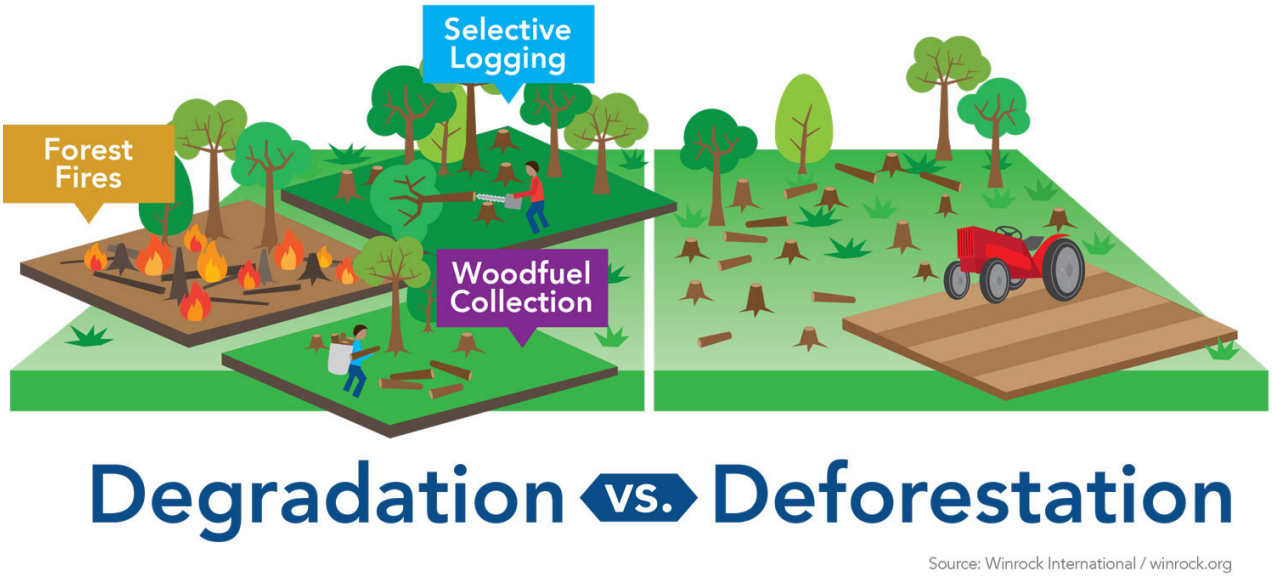

الرسم التوضيحي ٢: الفرق بين تدهور الغابات وإزالة الغابات

المصدر: Winrock International، «Forest Degradation»، تم الاطلاع عليه في ١٢ يونيو ٢٠٢٥، *https://winrock.org/forest-degradation/*

• **التشريعات ذات الصلة في بلد الإنتاج:** يشمل هذا المصطلح، بموجب الـEUDR، مجموعة واسعة من الالتزامات القانونية. ويُطلب من المشغّلين جمع معلومات يمكن التحقُّق منها، تُثبت أن السلع متوافقة مع القوانين السارية في بلد الإنتاج، ولا سيّما تلك المتعلقة بحقوق استخدام الأراضي، حماية البيئة، التشريعات الخاصة بالغابات (بما في ذلك إدارة الغابات والحفاظ على التنوع البيولوجي)، حقوق العمال، القوانين الضريبية ذات الصلة، قوانين مكافحة الفساد، القوانين الخاصة بحقوق الإنسان كما هو موضح في الرسم التوضيحي ٣ وفقًا للائحة الأوروبية رقم ١١١٥/٢٠٢٣.

• **تحديد الموقع الجغرافي** (Geolocation): يشير إلى الموقع الدقيق لقطعة الأرض، محدَّدًا بإحداثيات خطوط الطول والعرض (بدقة لا تقل عن ست خانات عشرية). وفي حالة القطع التي تتجاوز مساحتها أربعة هكتارات والمستخدَمة لإنتاج السلع المشمولة باللائحة (باستثناء الماشية)، يجب وصف الموقع باستخدام مضلّعات جغرافية (polygons) وفقًا لما تنص عليه اللائحة الأوروبية رقم ١١١٥/٢٠٢٣.

الرسم التوضيحي ٣: تعريف التشريعات ذات الصلة لبلد الإنتاج. مصدر المعلومات: لائحة الاتحاد الأوروبي رقم ١١١٥/٢٠٢٣.

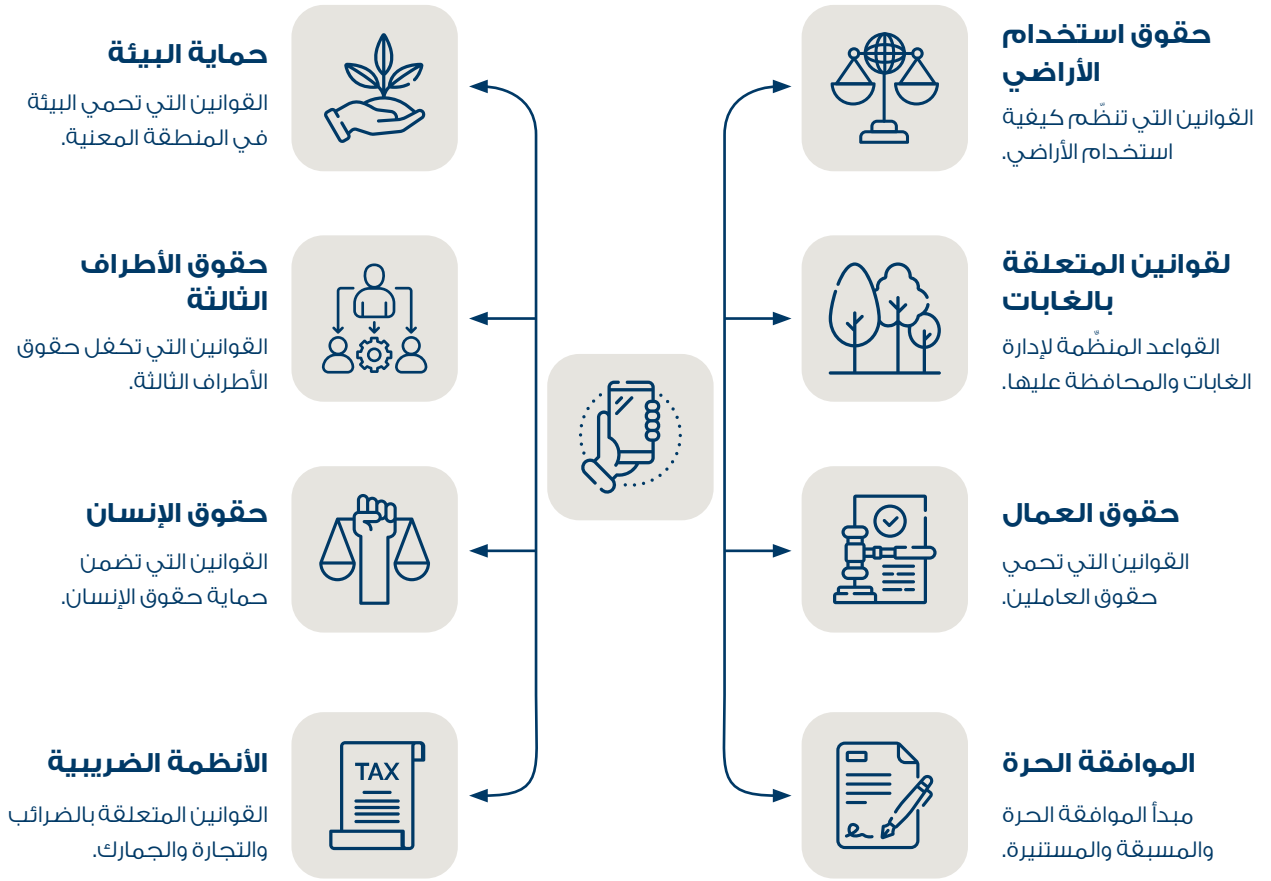

الرسم التوضيحي ٣: تعريف التشريعات ذات الصلة لبلد الإنتاج.

مصدر المعلومات: لائحة الاتحاد الأوروبي رقم ١١١٥/٢٠٢٣.

في سياق لائحة الـEUDR، يُعدّ التحديد الدقيق وتصنيف السلع والمنتجات ذات الصلة أمرًا أساسيًا لضمان إمكانية تتبّعها والامتثال لأحكام اللائحة. ولتحقيق ذلك، يُستخدم النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (Harmonized System – HS)، وهو معيار عالمي معترف به لتصنيف البضائع في التجارة الدولية. تم تطوير هذا النظام من قبل منظمة الجمارك العالمية (WCO)، ويضمّ أكثر من ٥٠٠٠ فئة سلعية، يُمنح كل منها رمز مكوّن من ستة أرقام، ويتم تنظيمها ضمن هيكل قانوني ومنطقي ملزِم. ويُستخدم هذا النظام في أكثر من ٢٠٠ دولة، ويغطي أكثر من ٩٨٪ من التجارة العالمية للسلع، مما يجعله أداة لا غنى عنها في إجراءات الجمارك، ومراقبة التجارة، وتنفيذ السياسات (منظمة الجمارك العالمية). وفي إطار هذه الدراسة، سيتم استخدام رموز النظام المنسّق (HS codes) للإشارة إلى السلع والمنتجات الداخلة ضمن نطاق لائحة الـ EUDR، بهدف ضمان الاتساق والدقة التقنية في التحليل.

تصنيف الشركات والتزاماتها التفاضلية

تضع لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات التي لا تضر بالغابات (EUDR) إطارًا واضحًا للمسؤوليات الملقاة على عاتق الشركات العاملة ضمن سلاسل الإمداد للمنتجات المشمولة باللائحة. وتُعرّف اللائحة فئتين أساسيتين من الفاعلين وتحدّد التزامات كل منهما: المشغّلون (Operators) والتجّار (Traders).

المشغّلون

يُعرَّف المشغّل بأنه أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم، في إطار نشاط تجاري، بوضع منتج ذي صلة في سوق الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى أو بتصديره منه (اللائحة الأوروبية رقم ١١١٥/٢٠٢٣، الباب الأول، المادة ٢). ويشمل هذا التعريف ليس فقط المستوردين والمصدّرين، بل أيضًا أي جهة داخل الاتحاد الأوروبي تقوم بتحويل منتج ذي صلة إلى منتج آخر ذي صلة للمرة الأولى.

التجّار

يُعرّف التاجر بأنه أي شخص في سلسلة الإمداد، غير المشغّل، يقوم في إطار نشاط تجاري، بوضع المنتجات ذات الصلة في السوق. ويشير ذلك عادة إلى الموزّعين وتجار الجملة والتجزئة الذين يتعاملون مع منتجات خضعت مسبقًا لإجراءات العناية الواجبة من قِبل المشغّل (اللائحة الأوروبية رقم ١١١٥/٢٠٢٣، الباب الأول، المادة ٢).

باختصار، تُنشئ اللائحة نظامًا ذا مستويين من الامتثال: المشغّلون (باعتبارهم النقطة الأولى للدخول أو التحويل) يتحمّلون المسؤولية الأساسية والأشمل عن تنفيذ العناية الواجبة. التجّار، مسؤولون عن الحفاظ على إمكانية تتبّع سلسلة الإمداد وضمان ارتباط المنتجات ببيان عناية واجبة صالح، وتختلف التزاماتهم بدرجة كبيرة حسب حجم الشركة.

تنطبق اللائحة على جميع الشركات ذات الصلة، لكنها تُفرّق بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وفقًا للمعايير الواردة في توصية المفوضية الأوروبية رقم EC/٣٦١/٢٠٠٣، كما هو مبسّط في الجدول رقم ١ (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٣؛ Marcic، ٢٠٢٤). ويُعدّ هذا التمييز ضروريًا لأنه يحدّد متطلبات العناية الواجبة والتقارير الخاصة بكل فئة.

وفقًا لتوصية المفوضية الأوروبية، تُعرَّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي توظّف أقل من ٢٥٠ شخصًا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٥٠ مليون يورو (حوالي ٥٤,١١ مليون دولار أمريكي)، و/أو لا يتجاوز إجمالي ميزانيتها السنوية ٤٣ مليون يورو (حوالي ٤٦,٥٤ مليون دولار أمريكي) . (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٣، المادة ٢ (١)). وضمن نفس الفئة:

- **المؤسسة الصغيرة:** توظّف أقل من ٥٠ شخصًا، ولا يتجاوز رقم أعمالها أو ميزانيتها السنوية ١٠ ملايين يورو(حوالي ١٠,٨٢ مليون دولار أمريكي)ا. (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٣، المادة ٢ (٢)).

- **المؤسسة المتناهية الصغر** (Microenterprise): توظّف أقل من ١٠ أشخاص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أو ميزانيتها السنوية ٢ مليون يورو(حوالي ٢,١٦ مليون دولار أمريكي). (المفوضية الأوروبية ٢٠٠٣، المادة ٢ (٣)).

تم احتساب ما يعادل القيم بالدولار الأمريكي استنادًا إلى متوسط سعر الصرف السنوي الصادر عن البنك المركزي الأوروبي لعام ٢٠٢٤، حيث يُقدَّر ١ يورو = ١,٠٨ دولار أمريكي.

تمّ احتساب المعادلة بالدولار الأمريكي باستخدام متوسط سعر الصرف السنوي للبنك المركزي الأوروبي لعام ٢٠٢٤ (١ يورو = ١,٠٨ دولار أمريكي).

الجدول ١: تصنيف الشركات في الاتحاد الأوروبي

فئة المؤسسة	عدد العاملين وحدة العمل السنوية (AWU)	حجم المبيعات السنوي	أو	إجمالي الميزانية السنوية
متوسطة الحجم	أقل من ٢٥٠	≤ ٥٠ مليون يورو	أو	≤ ٤٣ مليون يورو
صغيرة	أقل من ٥٠	≤ ١٠ ملايين يورو	أو	≤ ١٠ ملايين يورو
متناهية الصغر	أقل من ١٠	≤ ٢ مليون يورو	أو	≤ ٢ مليون يورو

المصدر: المفوضية الأوروبية، "دليل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ٢٠٢٠.

متطلبات العناية الواجبة

تُعدّ عملية العناية الواجبة الإلزامية الأساس في لائحة الـEUDR (Fern, ٢٠٢٣; Aznar Cano, ٢٠٢٤). ويُعرّف مفهوم العناية الواجبة المؤسسية، وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بأنه مجموعة العمليات التي تهدف إلى «تحديد ومنع وتخفيف التأثيرات السلبية الفعلية والمحتملة... وتوضيح كيفية التعامل معها» (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٢٠١٨، Marcic, ٢٠٢٤). وبالتالي، فإن أي شركة تقوم باستيراد أو تصدير السلع أو المنتجات المذكورة إلى أو من سوق الاتحاد الأوروبي يجب أن تُطبّق إجراءات العناية الواجبة وفقًا للمادة ٨ لضمان الامتثال للمادة ٣ (Fern, ٢٠٢٣). وتتكوّن هذه العملية من ثلاث مراحل رئيسية (Fern, ٢٠٢٣; Marcic, ٢٠٢٤).

- **جمع المعلومات (المادة ٩)**

يتعيّن على الشركات جمع جميع البيانات ذات الصلة بالسلعة مثل الموقع الدقيق للإنتاج، بما في ذلك الإحداثيات الجغرافية لقطعة الأرض المنتجة، بيانات الدولة والمورّدين (Fern, ٢٠٢٣; Aznar Cano, ٢٠٢٤; Cesar de Oliveira et al., ٢٠٢٤; Marcic, ٢٠٢٤). كما يجب أن تكون هذه المعلومات حاسمة وقابلة للتحقق، لتثبت أن المنتجات لا تضرّ بالغابات ومُنتَجة وفقًا للتشريعات المحلية (Aznar Cano, ٢٠٢٤). وفي إطار تقييم مخاطر إزالة الغابات، يمكن الاستعانة بصور الأقمار الصناعية لمقارنة استخدامات الأراضي الحالية مع الغطاء الحرجي في التاريخ المرجعي لعام ٢٠٢٠. أما تحديد المواقع الجغرافية للمزارع، فيُنفَّذ عادةً من خلال العمل الميداني حيث يقوم الباحثون برسم خرائط الأراضي ميدانيًا.

- **إجراء تقييم المخاطر (المادة ١٠)**

تتضمن هذه المرحلة تحليل وتقييم المخاطر استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها (Marcic, ٢٠٢٤). ويجب أن يأخذ التقييم في الاعتبار عوامل متعددة، منها، وجود الشعوب الأصلية في منطقة الإنتاج، مدى التشاور والتعاون معهم، وجود مطالبات ملكية للأراضي وتعقيد سلسلة الإمداد. كما تُعتبر درجة المخاطر المحدّدة من قبل المفوضية الأوروبية والمعروفة بإسم تصنيف الدول حسب المخاطر (منخفضة، عادية أو عالية)، بالإضافة إلى مدى انتشار إزالة الغابات أو تدهورها، وموثوقية المعلومات، معايير أساسية في عملية التقييم (Fern, ٢٠٢٣; Aznar Cano, ٢٠٢٤). ويجب إجراء تقييم المخاطر لكل شحنة على حدة، على أن يتم مراجعة المنهجية والمعايير المستخدمة في هذه التقييمات مرة واحدة على الأقل سنويًا (Aznar Cano, ٢٠٢٤).

- **تخفيف المخاطر (المادة ١٠)**

تُلزم اللائحة الشركات باتخاذ إجراءات مناسبة لتقليل مخاطر إزالة الغابات (Marcic, ٢٠٢٤). وقد تشمل هذه الإجراءات ما يلي: جمع معلومات إضافية لتعزيز الشفافية والتحقق من المصادر، إجراء دراسات أو تدقيقات مستقلة للتحقق من الالتزام بالمعايير،

دعم صغار المزارعين من خلال بناء القدرات والاستثمار
لمساعدتهم على الامتثال لمتطلبات لائحة الـ EUDR
(Fern, ٢٠٢٣; Aznar Cano, ٢٠٢٤).

الامتثال والمراقبة والتنفيذ

يُطلب من الشركات تقديم بيان العناية الواجبة (Due Diligence Statement – DDS) عبر النظام المعلوماتي للاتحاد الأوروبي لجميع المنتجات التي تُطرح في سوق الاتحاد الأوروبي أو تُصدّر منه (المادة ٧). ويُعتبر هذا البيان الإلكتروني خطوة تسبق الإجراءات الجمركية، ويحتوي على المعلومات الجغرافية الدقيقة (Geolocation) لجميع قطع الأراضي التي مصدرها المنتج المعني. ولا يُقدَّم في هذه المرحلة أيّ معلومات تتعلق بالشرعية أو بخلوّ المنتج من الضرر بالغابات، لكن يجب على الشركات الاحتفاظ بجميع المعلومات والوثائق والبيانات ذات الصلة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وتقديمها إلى السلطات المختصة في الاتحاد الأوروبي في حال طلبها ضمن عمليات المراقبة أو التدقيق (المادة ٩(٦)). يوضح الجدول رقم ٢ أدناه الانعكاسات المحددة والمسؤوليات المترتبة على المشغّلين والتجّار عبر مختلف تصنيفات المخاطر، كما ورد في نص اللائحة.

الجدول ٢: متطلبات العناية الواجبة للمشغّلين والتجّار وفقًا للنهج القائم على مستوى المخاطر في لائحة الـEUDR

تصنيف مخاطر بلد الإنتاج	مسؤوليات المشغّلين (المواد ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣)	مسؤوليات التجّار (المادة ٢٥)
بلدان منخفضة المخاطر (المادة ١٣)	**١. جمع المعلومات (المادة ٩):** يجب جمع جميع المعلومات الأساسية مثل: وصف المنتج، الكمية، بلد الإنتاج، الإحداثيات الجغرافية لجميع قطع الأراضي، بيانات الاتصال بالمورّد أو المستلم، ومعلومات قاطعة وقابلة للتحقق تثبت خلو المنتج من الضرر بالغابات وامتثاله للقوانين المحلية.	**التجّار من غير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Non-SME Traders)**
		١. جمع المعلومات (المادة ٩(١)): يجب جمع جميع المعلومات المقدمة من المورّد والاحتفاظ بها، بما في ذلك اسمه وعنوانه ورقم المرجع الخاص ببيان العناية الواجبة (DDS) الصادر عنه.
	٢. عدم الحاجة لتقييم أو تخفيف المخاطر (بشرط): لا يُطلب إجراء تقييم تفصيلي للمخاطر (المادة ١٠) أو تدابير للتخفيف منها (المادة ١١)، إلا في حال وجود خطر من التحايل على أحكام اللائحة أو خلط المنتجات بمصادر مجهولة أو من مناطق ذات مخاطر متوسطة أو عالية (المادة ١٣(١)).	**٢.تزويد المعلومات:** يجب نقل المعلومات المجمعة (بما في ذلك أرقام مراجع الـDDS) إلى عملائهم.
	٣. المخاوف المثبتة: إذا توافرت معلومات موثوقة تشير إلى عدم الامتثال، يصبح تطبيق العناية الواجبة الكاملة (المادتان ١٠ و١١) إلزاميًا (المادة ١٣(٢)).	**٣.عدم الحاجة لإعداد نظام عناية واجبة:** لا يُطلب منهم إنشاء نظام عناية واجبة كامل.
	٤. تقديم بيان العناية الواجبة (DDS): يجب تقديم بيان العناية الواجبة لجميع المنتجات عبر النظام المعلوماتي للاتحاد الأوروبي (المادة ٧).	**٤.تقديم بيان DDS:** في حال إتاحة المنتجات في السوق، يمكنهم الإشارة إلى الـDDS المقدم من المشغّل أو التاجر السابق في السلسلة، لكنهم يظلون مسؤولين عن التحقق من مصداقيته (المادة ٤(٩)، المادة ٢٥(١)).
		التجّار من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME Traders) – المادة ٢٥(٣)
		١. جمع المعلومات: يجب جمع والاحتفاظ بالمعلومات المقدمة من المورّد، بما في ذلك اسمه وعنوانه ورقم المرجع الخاص ببيان الـDDS.
		٢. تزويد المعلومات: يجب نقل هذه المعلومات إلى عملائهم.
		٣. عدم الحاجة إلى نظام عناية واجبة أو تقديم بيان DDS: لا يُطلب منهم إنشاء نظام عناية واجبة أو تقديم بيان عناية واجبة رسمي.

تصنيف مخاطر بلد الإنتاج	مسؤوليات المشغّلين (المواد ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣)	مسؤوليات التجّار (المادة ٢٥)
بلدان ذات مخاطر عادية (المادة ٧)		**التجّار من غير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (Non-SME Traders)
	١. جمع المعلومات (المادة ٩): كما في حالة البلدان المنخفضة المخاطر، ولكن تُستخدم هذه المعلومات كأساس لإجراء تقييم شامل للمخاطر.	**١. بيان العناية الواجبة الكامل (المادة ٥(١)):** تقع عليهم نفس التزامات المشغّلين، أي يجب إنشاء وتنفيذ نظام للعناية الواجبة وفقًا للمواد ٧ إلى ١١. ويمكنهم الإشارة إلى بيانات العناية الواجبة (DDS) المقدّمة من المشغّلين أو التجّار السابقين في السلسلة (المادة ٤(٩)، المادة ٢٥(١)).
	٢. تقييم المخاطر (المادة ١٠): يجب إجراء تقييم دقيق وشامل لضمان عدم وجود خطر أو أن يكون الخطر ضئيلًا للغاية فيما يتعلق بعدم الامتثال. وتشمل العوامل الواجب النظر فيها: مدى انتشار إزالة الغابات أو تدهورها، وجود الشعوب الأصلية في منطقة الإنتاج، موثوقية المعلومات، المخاطر الخاصة بكل بلد (مثل الفساد أو النزاعات المسلحة)، وتعقيد سلسلة الإمداد. ولا يجوز طرح المنتجات في السوق إلا إذا كان مستوى الخطر ضئيلاً.	**٢- تقديم بيان DDS:** يجب تقديم بيان العناية الواجبة للمنتجات التي يطرحونها في السوق، مع الإشارة إلى بيانات الـDDS السابقة حيثما كان ذلك ممكنًا (المادة ٧، المادة ٢٥(١)).
	٣. تخفيف المخاطر (المادة ١١): تنفيذ تدابير فعالة ومتناسبة لتقليل أي مخاطر غير ضئيلة تم تحديدها إلى مستوى ضئيل. وقد تشمل هذه التدابير جمع معلومات إضافية، أو إجراء دراسات أو تدقيقات مستقلة، أو بناء القدرات بالتعاون مع المورّدين.	
	٤. تقديم بيان العناية الواجبة (DDS): يجب تقديم بيان العناية الواجبة لجميع المنتجات عبر النظام المعلوماتي للاتحاد الأوروبي (المادة ٧).	**التجّار من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (SME Traders) – **المادة ٢٥(٣)**
		١. جمع المعلومات: جمع والاحتفاظ بالمعلومات المقدمة من المورّد، بما في ذلك اسمه وعنوانه ورقم المرجع الخاص ببيان الـDDS.
		٢. تزويد المعلومات: نقل هذه المعلومات إلى العملاء.
		٣. عدم الحاجة إلى نظام عناية واجبة أو تقديم بيان DDS: لا يُطلب منهم إنشاء نظام للعناية الواجبة أو تقديم بيان رسمي بالعناية الواجبة.

تصنيف مخاطر بلد الإنتاج	مسؤوليات المشغّلين (المواد ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣)	مسؤوليات التجّار (المادة ٢٥)
البلدان ذات المخاطر العالية (المادة ١٢)	١. **جمع المعلومات (المادة ٩):** كما في حالة البلدان ذات المخاطر العادية، ولكن مع تدقيق أكبر وأكثر تفصيلاً.	**التجّار من غير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Non-SME Traders)**
		١. **بيان العناية الواجبة الكامل (المادة ٥(١)):** يخضع المشغّلون لنفس الالتزامات، ولكن مع مستوى أعلى من التدقيق (المادة ١٢). ويمكنهم الاستناد إلى بيانات الـDDS المقدمة من المشغّلين أو التجّار السابقين في السلسلة (المادة ٤(٩)، المادة ٢٥(١)).
	٢. **تقييم المخاطر (المادة ١٠):** يتطلّب إجراء تقييم موسّع ودقيق للمخاطر، نظرًا لارتفاع مستوى الخطورة الكامن. ولا يجوز طرح المنتجات في السوق إلا إذا كان الخطر ضئيلاً للغاية.	٢. **تقديم بيان DDS:** يجب تقديم بيان العناية الواجبة للمنتجات التي يطرحونها في السوق، مع الإشارة إلى بيانات الـDDS السابقة عند الاقتضاء (المادة ٧، المادة ٢٥(١)).
	١. **تخفيف المخاطر (المادة ١١):** يجب تطبيق تدابير تخفيف أكثر صرامة وشمولية لمعالجة المخاطر المرتفعة، وقد يشمل ذلك عمليات تدقيق أكثر تواترًا، أو تفاعلاً مباشراً مع المورّدين، أو اعتماد سياسات شراء أكثر تشدّدًا.	
	٤. **تقديم بيان العناية الواجبة (DDS):** تقديم بيان العناية الواجبة لجميع المنتجات عبر النظام المعلوماتي للاتحاد الأوروبي (المادة ٧).	**التجّار من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME Traders) – المادة ٢٥(٣)**
		١. **جمع المعلومات:** جمع والاحتفاظ بالمعلومات المقدمة من المورّد، بما في ذلك اسمه وعنوانه ورقم المرجع الخاص ببيان الـDDS.
		٢. **تزويد المعلومات:** نقل هذه المعلومات إلى العملاء.
		٣. **عدم الحاجة إلى نظام عناية واجبة أو تقديم بيان DDS:** لا يُطلب منهم إنشاء نظام عناية واجبة أو تقديم بيان رسمي بالعناية الواجبة

يجب على الشركات أن تُقدّم تقريرًا سنويًا علنيًا حول أنظمة العناية الواجبة الخاصة بها، يتضمّن تفاصيل عن المنتجات والكميات والدول أو المناطق المورّدة وعن نتائج تقييم المخاطر وتدابير التخفيف المتَّخَذة. كما يجب أن يتضمن التقرير وصفًا لعملية التشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عند الاقتضاء (Fern, ٢٠٢٣). تلتزم السلطات المختصّة في الاتحاد الأوروبي بإجراء حدّ أدنى من عمليات المراقبة السنوية، ويتم تحديد النسبة بناءً على مستوى المخاطر في كل بلد (فكلّما ارتفع مستوى المخاطر، زادت نسبة المراقبة).

وتنزل عقوبات صارمة لعدم الامتثال، تشمل مصادرة المنتجات، الحرمان المؤقت من الوصول إلى السوق، وغرامات لا تقل عن ٤٪ من إجمالي حجم مبيعات الشركة السنوي داخل الاتحاد الأوروبي في السنة المالية السابقة. كما يمكن مطالبة الشركات بتغطية تكاليف السلطات المختصّة (Fern, ٢٠٢٣; Aznar Cano, ٢٠٢٤; Corona et al., ٢٠٢٣; Marcic, ٢٠٢٤).

كما ستقوم المفوضية الأوروبية بنشر قائمة بجميع المخالفات، تتضمّن أسماء الشركات المعنية والعقوبات المفروضة عليها (Fern, ٢٠٢٣; Aznar Cano, ٢٠٢٤).

وظائف ومسؤوليات الدول الوسيطة بموجب لائحة الـEUDR

في سياق الدول الوسيطة ومسؤولياتها بموجب لائحة الـEUDR، يُعدّ إنشاء أنظمة تتبّع قوية وموثوقة وشاملة أمرًا بالغ الأهمية. تضمَن هذه الأنظمة نقل معلومات دقيقة وقابلة للتحقق إلى الشركات الأوروبية المسؤولة عن طرح المنتجات المُصنَّعة في أسواق الاتحاد الأوروبي.

وتُلزم اللائحة كل حلقة في سلسلة الإمداد بالمشاركة في تطبيق العناية الواجبة، فيما تتحمل الدول الوسيطة مسؤولية تجميع المعلومات التي تتلقّاها من المنتِجين والتحقُّق من صحتها قبل تمريرها إلى المشغّلين الأوروبيين.

وكما هو مبيّن في الرسم التوضيحي ٥، تشمل سلسلة الإمداد للمنتجات المشمولة بلائحة الـEUDR سلسلة متّصلة من الفاعلين، تمتدّ من مُنتجي المواد الخام في دول المنشأ إلى المصنّعين والمصدّرين والمستوردين والمشغّلين داخل الاتحاد الأوروبي. وتقع دول البحر الأبيض المتوسط الشرقية والجنوبية التي شملتها هذه الدراسة في المرحلة الوسيطة من السلسلة، حيث يتم تصنيع السلع ومعالجتها وإعادة تصديرها. ويضع هذا الدور على عاتقها عبئًا خاصًا في ما يتعلق بجمع المعلومات والتحقُّق منها ونقلها بدقة لضمان الشرعية وإمكانية التتبّع للمواد الخام.

وتؤثر كفاءة هذه الدول في أداء هذا الدور بشكل مباشر على مصداقية سلسلة التوثيق التي يعتمد عليها المشغّلون في الاتحاد الأوروبي لضمان الامتثال للائحة.

١ المواد الخام والإنتاج

متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR):

- التأكد من أن المواد تمّ حصادها أو إنتاجها بشكل قانوني.
- جمع الإحداثيات الجغرافية لقطعة الأرض أو الغابة أو المزرعة.
- الاحتفاظ بالسجلات والمستندات الداعمة.

٢ الجمع المحلي والتجميع

متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR):

- الحفاظ على سجلات التتبع التي تربط كل دفعة بمصدرها الأصلي.
- إجراء تقييم أساسي للمخاطر الخاصة بالمورّدين (للتحقق من الشرعية ومن خلو المنتجات من الضرر بالغابات).

٣ المعالجة / التصنيع

متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR):

- الاحتفاظ بسجلات تربط المنتجات المعالَجة بمصادر المواد الخام.
- ضمان إمكانية تتبُّع الدفعات عبر مراحل الإنتاج.

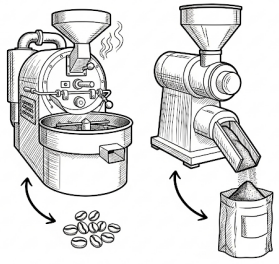

٤ التصدير والشحن

متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR):

- الحفاظ على توثيق كامل لسلسلة الإمداد.
- التأكُّد من أن المنتجات مرفقة بأدلة الامتثال المقدَّمة للسلطات الأوروبية.

٥ استيراد الاتحاد الأوروبي

متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR):

- تقديم وثائق العناية الواجبة التي تثبت خلو المنتجات من الضرر بالغابات، ومصدرها القانوني.
- التعاون مع السلطات المختصّة في الاتحاد الأوروبي لإجراء الفحوصات والتدقيقات.

الجهة المسؤولة:
المستوردون في الاتحاد الأوروبي / شركات الاستيراد.

٦ التوزيع والتجارة بالجملة

متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR):

- الاحتفاظ بالسجلات التي تربط المنتجات المستورَدة بالمورّدين الأصليين.
- ضمان استمرار إمكانية تتبُّع المنتجات عبر سلسلة الإمداد.

الجهة المسؤولة:
الموزعون وتجّار الجملة في الاتحاد الأوروبي.

الرسم التوضيحي ٤: رسم توضيحي لمتطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) حسب الجهات الفاعلة في سلسلة توريد البنّ.

المنهجية

تقدّم هذ الفقرة المنهجية المُعتمَدة لتقييم الآثار والتأثير ومدى الجهوزية للالتزام بلائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR) في تسع دول من شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وتوضِح كيفية تكييف أطر تقييم الجهوزية القائمة لدراسة الأبعاد القانونية والإقتصادية والتكنولوجية والبنيوية ذات الصلة بالامتثال للّائحة.

كما وتشرح هذه الفقرة البحث المكتبي الذي أُجري، بما في ذلك مراجعة البيانات الثانوية وقواعد بيانات التجارة، بالإضافة إلى جمع البيانات الأولية من خلال مشاورات موجّهة مع أصحاب المصلحة ضمن ثلاث مجموعات رئيسية باستخدام استبيانات مُعدّة خصيصًا لذلك. وتعرض تقنيات تحليل البيانات ومصادر بيانات التجارة وأساليب العرض البصري المُستخدَمة.

نجِد في هذه الفقرة أيضًا آلية تحديد أصحاب المصلحة واستراتيجية التواصل معهم، وإدارة عملية المشاركة من خلال سجلّ مخصص، إضافة إلى دعوة ممثلين عن مختلف القطاعات للمشاركة في ورشة العمل الختامية لعرض النتائج. وأخيرًا، تقدّم نظرة عامة حول هيكلية التقرير بما في ذلك التقييمات الخاصة بكل بلد والمحاور الموضوعية المتعلقة بالتداعيات والجهوزية والتأثير.

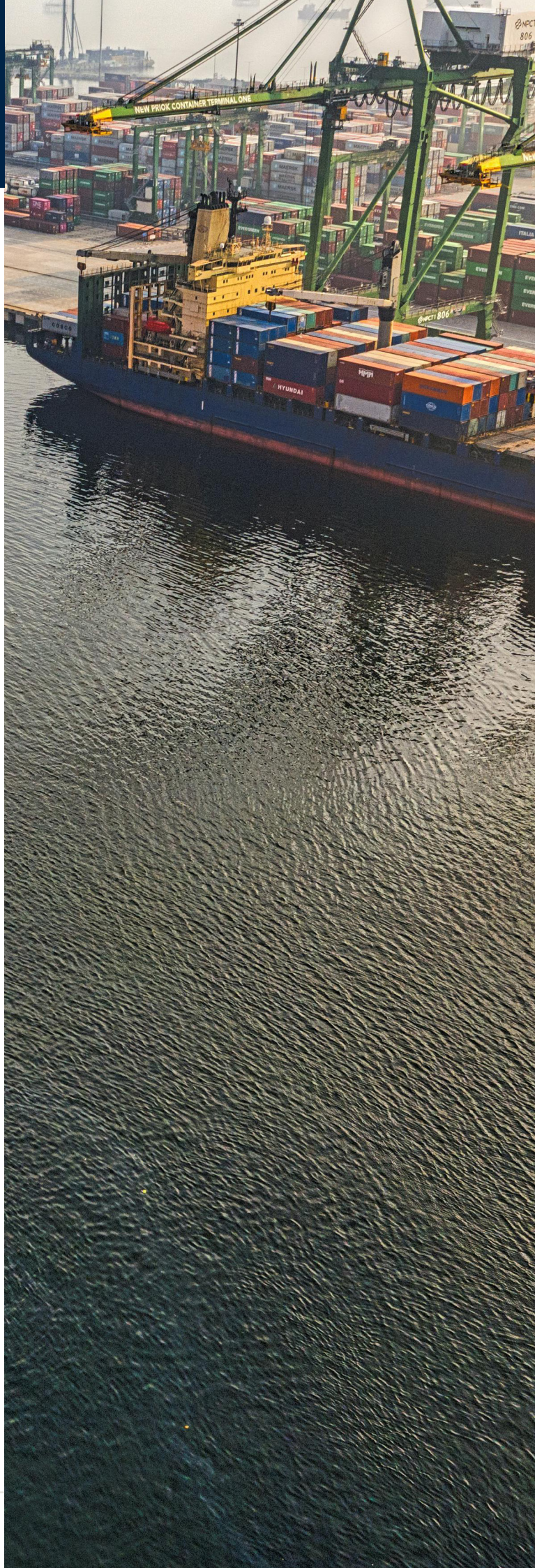

المنهجية: تقييم التداعيات والجهوزية والتأثير في إطار لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات التي لا تضر بالغابات (EUDR)

البحث المكتبي

شكّل البحث المكتبي المرحلة الأساسية لهذه الدراسة، إذ أتاح فهماً شاملاً للائحة الـEUDR وآثارها على الدول المستهدَفة. وشمل ذلك استشارة منهجية لمجموعة متنوعة من المصادر الموثوقة دوليًا. لقد تمّت مراجعة تقارير صادرة عن منظمات وطنية ودولية (بما في ذلك الهيئات الحكومية، المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية) لفهم السياسات القائمة والتنظيمات البيئية والسياقات الاجتماعية والاقتصادية. كما تمّت مراجعة وتحليل المصادر الأكاديمية والدراسات المتخصّصة حول تدفقات التجارة والعلاقات التجارية بين هذه الدول والإتحاد الأوروبي بدقة لرسم خريطة ديناميات التجارة والترابطات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، جرى استخدام قواعد بيانات دولية لتطوير رؤى كمية حول أحجام التجارة وتدفقات السلع، مع الاستعانة بالمنصات الرسمية للاتحاد الأوروبي لفهم الاتفاقيات التجارية والسياسات ذات الصلة.

مصادر البيانات الأولية وأدوات التحليل

من أجل التقييم الكمّي للتداعيات التجارية، استخدَمت الدراسة مصادر بيانات أوّلية محدّدة وأدوات تحليل مختارة بعناية لما تتميّز به من شمولية ومصداقية.

- **الحصول على بيانات التجارة:** استخدمت الدراسة قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade) والأقسام التابعة لها، مثل منصة بيانات التجارة في المنطقة العربية. وتمّ اعتماد بيانات واردات الاتحاد الأوروبي كمرجع رئيسي نظرًا لدقتها الأعلى وتوافقها مع قواعد المنشأ ذات الصلة بلائحة الـ EUDR.
- **الإطار الزمني:** ركّز التحليل على بيانات التجارة للفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٢. تم اختيار هذه السنوات الخمس لضمان استخدام بيانات دقيقة ومُتحقّق منها بالكامل، نظرًا لأن الإحصاءات الأحدث غالبًا ما تكون مؤقتة وقابلة للتعديل. ولأغراض الاتساق في التقييم، تمّ استخدام قيم التكلفة والتأمين والشحن (CIF) للواردات، التي تعبّر عن قيمة البضائع عند حدود بلد الاستيراد، بينما تمّ استخدام قيم التسليم على ظهر السفينة (FOB) للصادرات التي تعبّر عن قيمة البضائع عند نقطة الشحن في بلد التصدير.
- **السلع المشمولة:** لكل دولة خضعت للدراسة، تمّ تحليل أنماط التصدير بدقة لثلاث سلع رئيسية من السلع ذات الصلة بالـEUDR، إضافة إلى مشتقاتها (حتى مستوى ٦ أرقام وفق النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع HS). وقد سمح هذا النهج المركّز بالتعمق في القطاعات الأكثر ارتباطًا باللائحة. وفي ما يخص بعض فئات المنتجات – خصوصًا الفصول التي يسبقها الرمز "ex" –، يجب اعتبار البيانات المستخدَمة تقريبية وليست تمثيلية بالكامل. إذ يشير الرمز "ex" إلى أن اللائحة تغطي فقط منتجات محدّدة ضمن الفصل الأوسع، بينما لا تشمل منتجات أخرى. وبالتالي، قد تؤدي الحسابات التي تشمل هذه الفصول إلى تقدير مبالَغ فيه لأحجام المنتجات الخاضعة فعليًا للائحة، نظرًا لاحتمال احتوائها على سلع غير مشمولة بها. تهدف هذه الأرقام إلى تقديم تقدير عام لتدفقات التجارة المحتملة، في انتظار توضيحات أكثر تفصيلًا على مستوى فئات المنتجات.

تحليل البيانات والعرض البصري:
تمت معالجة وتحليل جميع بيانات التجارة المُجمّعة بعناية باستخدام برنامج Microsoft Excel . ولتقييم الأهمية الاستراتيجية للسلع ذات الصلة بلائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات التي لا تضر بالغابات (EUDR) ضمن محفظة صادرات كل بلد، وكذلك في علاقاته التجارية مع الاتحاد الأوروبي، تم تطبيق الصيغ التالية بدقة:

نسبة السلع المشمولة بلائحة الـEUDR:

$$= \frac{\text{إجمالي السلع المشمولة بال EURD}}{\text{إجمالي الصادرات الوطنية}} \times ١٠٠\%$$

نسبة السلع ذات الصلة بالـEUDR في صادرات الاتحاد الأوروبي (من بلد محدد):

$$= \frac{\text{إجمالي السلع المشمولة بال EURD}}{\text{إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من البلد المحدد}} \times ١٠٠\%$$

مشاورات أصحاب المصلحة

تم اختيار أصحاب المصلحة الرئيسيين بناءً على أدوارهم المحورية في صياغة اللائحة وتنفيذها أو تأثّرهم بها، وتم تصنيفهم في ثلاث مجموعات مستهدَفة رئيسية: القطاع الحكومي، القطاع الخاص والمنظمات الدولية (الرسم التوضيحي ٥). ويعكس هذا التصنيف اختلاف وجهات النظر والمسؤوليات عبر سلسلة القيمة التنظيمية، بما يضمن أن المشاورات تغطي نطاقًا واسعًا من الرؤى والتحليلات.

جرى التواصل مع أصحاب المصلحة من خلال مقابلات عبر الإنترنت مُنظَّمة وفق منهجية محدَّدة. وفي كل من الدول التسع المستهدفة، تمّت دعوة ممثلين عن المجموعات الثلاث للمشاركة في جلسات افتراضية خاصة مدتها ساعة ونصف. وقد أتاحت هذه الجلسات مساحة للنقاش المعمّق حول التحديات المتوقعة، الفرص الممكنة والتداعيات العملية للامتثال للـ EUDR، ممّا ساهم في بناء فهم متكامل لتأثيرها المحتمَل على المستويين الوطني والقطاعي.

١ السلطات الحكومية
لفهم الأُطُر والسياسات وآليات التنفيذ.

٢ القطاع الخاص
لتحديد التحديات ومستوى جهوزية الأعمال.

٣ المنظمات الدولية
لفهم المبادرات الأوسع نطاقًا وأشكال الدعم المتاحة.

الرسم التوضيحي ٥: المجموعات الثلاث المستهدفة في الدراسة الاستطلاعية

تحديد جهات الاتصال واستراتيجية التواصل

لتحديد أصحاب المصلحة المعنيين والتواصل معهم، اعتمدت الدراسة نهجًا متعدد المحاور:

- تمّ الحصول على دعم أولي من الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) للاستفادة من نقاط الاتصال والشبكات الموجودة لديهم داخل الدول المستهدَفة.
- أُجريت عمليات بحث موسّعة على الإنترنت، ركّزت على ما يلي:
  - تحديد السلع الأكثر تأثّرًا بالـEUDR والمُصدّرة من كل بلد من حيث الحجم أو العدد.
  - تحديد الشركات المعروفة بإنتاجها وتصنيعها الكبير.
  - استشارة قوائم غرف التجارة للحصول على بيانات الاتصال بالشركات.
- بالإضافة إلى عمليات البحث عبر الإنترنت، تمّت الاستفادة من شبكة EFIMED ومن شبكات العلاقات المهنية المتنوعة لأعضاء فريق الدراسة. كما تمّ التواصل مع أصحاب المصلحة الأوائل لربط الفريق بأفراد ومنظمات إضافية ذات صلة.
- علاوة على ذلك، حدّدت الدراسة منظمات كبرى تعمل كهيئات جامعة لمجموعات محدّدة من أصحاب المصلحة، ممّا أتاح توسيع نطاق التواصل.

وبعد إعداد قائمة شاملة لجهات الاتصال، تم إرسال رسائل إلكترونية رسمية بالتنسيق مع الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) لترتيب الجلسات عبر الإنترنت وتوزيع الاستبيانات المصمّمة خصيصًا لكل مجموعة مستهدفة.

تطوير الاستبيان

تمّ إعداد استبيان مخصّص (الملحقات ٢، ٣ و٤) لكل من المجموعات المستهدَفة الثلاث. وتمّ تطوير هذه الاستبيانات وفق منهجية لتقييم الجهوزية مبنية على محاور موضوعية، مماثلة لتلك المستخدَمة في تقييم الاستعداد للتغيّرات التنظيمية المعقّدة. وتُظهر هذه المحاور (الرسم التوضيحي ٥) معلومات مفصّلة حول سياسات مكافحة إزالة الغابات الوطنية والالتزام السياسي والقدرة التقنية والبنية التحتية والاستعداد التجاري الدولي وأُطُر الامتثال.

- **المحور ١: فهم السياسات الوطنية لمكافحة إزالة الغابات**

يُبرز هذا المحور الأُسُس التنظيمية القائمة ومدى توافقها مع أهداف الـEUDR، ويسلّط الضوء على الأُطُر القانونية الحالية وقدرات الإنفاذ وكيفية توافق التعريفات الوطنية مع تعريفات اللائحة الأوروبية.

- **المحور ٢: تقييم الالتزام السياسي**

يُظهر مدى أولوية الحكومة لمكافحة إزالة الغابات والانخراط في تطبيق الـEUDR . كما يكشف هذا الجانب عن احتمالات تخصيص الموارد والدعم السياسي أو المقاومة المحتملة للتنفيذ.

- **المحور ٣: تقييم القدرة التقنية والبنية التحتية**

يحدّد هذا المحور مدى القدرة العملية على تلبية متطلبات العناية الواجبة المنصوص عليها في لائحة الـEUDR. ويقيّم الوضع الحالي لأنظمة جمع البيانات والتتبع والتحقّق. كما يساعد في تحديد أوجه القصور في التكنولوجيا والخبرة لتوجيه الاستثمارات وبناء القدرات اللازمة للامتثال.

- **المحور ٤: تحليل الاتفاقيات التجارية:**

يُوضح هذا المحور التداعيات الاقتصادية والتجارية المحتملة للـEUDR، ويكشف الالتزامات القائمة، والتأثيرات المحتملة على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي وفرص التعاون. كما أن فهم المشهد التجاري يُعَدّ ضروريًا لتطوير استراتيجيات تحدّ من الآثار السلبية وتضمن استمرار الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

الرسم التوضيحي ٦: المحاور الأساسية للاستبيانات

اعتمَد هذا الاستبيان منهجية متعدّدة الأساليب في جمع البيانات، مستخدمًا أنواعًا مختلفة من الأسئلة لجمع معلومات دقيقة ومتعمقة من الأطراف المعنية الرئيسية. وتنوّعت أنواع الأسئلة على النحو التالي:

- أسئلة متعددة الخيارات تتيح للمشاركين اختيار خيار واحد أو أكثر من الخيارات ذات الصلة.
- أسئلة أحادية الخيار تتطلّب اختيار الإجابة الأكثر انطباقًا على حالتهم.
- أسئلة تقييمية تدريجية تطلب من المشاركين تحديد مستوى اتفاقهم أو جهوزيتهم أو درجة التأثير المتوقع على مقياس يتراوح من «مرتفع جدًا» إلى «منخفض جدًا».

تم تحليل البيانات المجمّعة من خلال هذه الأنواع المتعدّدة من الأسئلة لفهم الوضع الحالي للجهوزية التجارية والامتثال، وتحديد الاضطرابات المحتمَلة في تدفقات التجارة القائمة، وتسليط الضوء على التحديات والفرص الخاصة بالتكيّف مع متطلبات الـEUDR.

قبل كل جلسة عبر الإنترنت، تلقّى المشاركون نسخة من الاستبيان مسبقًا للتعرّف على الموضوع. وشملت الجلسة عرضًا تقديميًا عبر PowerPoint يعرّف بالمشروع ولائحة الـEUDR ونطاق النقاش. وتم تسجيل الإجابات باستخدام Microsoft Forms لتسهيل العرض البصري والتحليل المنظّم. وبعد كل مقابلة، أُتيح للمشاركين مراجعة الإجابات المفرّغة للتحقّق من دقتها وإضافة أي ملاحظات إضافية.

إنّ الاستبيان هو باللغة الإنكليزية وتمّت ترجمته إلى اللغتين الفرنسية والعربية لضمان الشمول وسهولة الوصول. كما أُتيحت العروض التقديمية وجلسات المشاورات عبر الإنترنت باللغات الثلاث، مما أتاح للمشاركين التفاعل والتعبير والإجابة باللغة التي تناسبهم.

سجلّ تفاعل أصحاب المصلحة

لجمع البيانات النوعية ووجهات النظر المتنوعة حول الجهوزية الوطنية والتأثيرات المحتمَلة، تمّ تنفيذ عملية تشاور منظّمة مع أصحاب المصلحة. وقد أُديرت هذه العملية بعناية فائقة لضمان شمولية التغطية عبر جميع الدول المستهدَفة والمجموعات المعنية.

تم إعداد سجل مخصّص لتفاعل أصحاب المصلحة باستخدام برنامج Microsoft Excel، ليكون أداة تفاعلية مركزية لتتبُّع جميع الاتصالات وضمان التقدّم المنهجي في عملية المشاورات. ولكل جهة معنية محتمَلة، تمّ تسجيل البيانات التالية بدقة:

- **معلومات الاتصال:** الاسم، الجنس، المنصب، بيانات التواصل، والجهة أو المؤسسة المنتسبة إليها.
- **تتبّع الاتصالات:** تواريخ إرسال البريد الإلكتروني الأولي وتذكيرات المتابعة اللاحقة. وقد تم التواصل مع كل جهة حتى ثلاث مرات: رسالة دعوة أولى تليها رسالتَين تذكيريَّتين. وفي حال عدم تلقّي أي رد بعد التذكير الثاني، يُعتبر الشخص قد رفض المشاركة. أما الجهات التي لم ترد بعد ثلاث محاولات تواصل، فلم تُوجَّه إليها أي مراسلات إضافية.
- **حالة الاستبيان:** تحديد ما إذا كان الاستبيان الموحّد قد تم استلامه أم لا.
- **ترتيبات الاجتماعات:** حالة الاجتماعات المخطَّط لها، بما في ذلك تفاصيل الجدولة وتأكيد إتمامها.

يلخّص الجدول ٣ النتائج المستخلَصة من عملية التشاور هذه، موضحًا بدقة:

- العدد الإجمالي للممثلين الذين تم التواصل معهم ضمن كل مجموعة مستهدفة ولكل دولة.
- عدد الممثلين الذين استجابوا فعليًا لدعوة المشاركة في الدراسة (أي قدّموا ملاحظات أو شاركوا في اجتماع).
- أبرز المؤسسات التي مثّلها الأفراد المشاركون لتقديم نظرة شاملة على التنوّع المؤسسي للآراء والمعلومات التي تمّ جمعها.

الجدول ٣: نظرة عامة حول الجهات المعنيّة التي جرى التشاور معها

البلد	المجموعة المُستهدفة (م م)	التي تمّ الإتصال بها	أبدَت ردًا	أُجرِيَت معها مقابلة
الجزائر	م م ١	١١	٥	٠
	م م ٢	٧	١	٠
	م م ٣	٢	٠	٠
	المجموع	**٢٠**	**٦**	**٤**
مصر	م م ١	٤	١	١
	م م ٢	٦	٠	٠
	م م ٣	٢	١	١
	المجموع	**١٢**	**٢**	**٢**
إسرائيل	م م ١	٥	٤	٣
	م م ٢	٥	٠	٠
	م م ٣	١	٠	٠
	المجموع	**١١**	**٤**	**٣**
الأردن	م م ١	١٠	٣	١
	م م ٢	٣	٠	٠
	م م ٣	٣	٢	٠
	المجموع	**١٦**	**٥**	**١**
لبنان	م م ١	٩	٥	٥
	م م ٢	١٩	٦	٢
	م م ٣	٣	٢	٢
	المجموع	**٣١**	**١٣**	**٩**
موريتانيا	م م ١	٢	٢	٢
	م م ٢	٣	١	٠
	م م ٣	١	٠	٠
	المجموع	**٦**	**٣**	**٢**
المغرب	م م ١	٧	١	٠
	م م ٢	١١	٠	٠
	م م ٣	٧	٠	٠
	المجموع	**٢٥**	**١**	**٠**
فلسطين	م م ١	١١	٦	٢
	م م ٢	٢	٢	٢
	م م ٣	١	٠	٠
	المجموع	**١٤**	**٨**	**٤**
تونس	م م ١	١٠	٤	٣
	م م ٢	١٥	٢	٠
	م م ٣	١	١	٠
	المجموع	**٢٦**	**٧**	**٢**
المجموع العام		**١٦١**	**٤٩**	**٢٤**
			٣٠,٤٣٪ جهة قدّمت ردّ	**١٤,٩٪ جهة أُجرِيَت معها مقابلة**

تحديد الممثلين الوطنيين للمشاركة في ورشة العمل

عقب المشاورات الأولية مع أصحاب المصلحة، تمّ تحديد ممثل واحد من كل مجموعة مستهدَفة في كل دولة، ليصبح المجموع ثلاثة ممثلين لكل بلد للمشاركة في الورشة المقرّر عقدها في أكتوبر ٢٠٢٥. وقد استند اختيار هؤلاء الممثلين إلى مساهماتهم خلال المقابلات، ومعرفتهم العميقة بموضوع الدراسة، أهمية وتحليلية آرائهم، بالإضافة إلى تأكيد استعدادهم للمشاركة الفعّالة في الورشة.

ولضمان مشاركة ممثلين من جميع الدول المستهدَفة ومن مختلف المجموعات، تم إرسال الدعوات الرسمية مسبقًا إلى الجهات المختارة.

عرض موجز لأقسام هذا التقرير

استنادًا إلى القسمين السابقين، يركّز القسم الرئيسي من التقرير على تحليلات مفصّلة خاصة بكل دولة. ويتناول التحليل لكل دولة مستهدَفة ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **التداعيات**: يقيّم هذا القسم مدى ارتباط الدولة بالـ EUDR من خلال تحديد السلع الخاضعة للتنظيم التي تُصدَّر إلى الاتحاد الأوروبي، وما إذا كانت الدولة منتِجة أو مصنّعة أو وسيطة تجارية لهذه السلع، بالإضافة إلى أهمية هذه الصادرات للاقتصاد الوطني. أما في حالة المنتجات المحوّلة، فيتم تتبّع مصدر المواد الخام والمسؤوليات المترتبة عليها.
- **الجهوزية**: يقيّم هذا القسم القدرة التقنية والاستعداد المؤسسي للدولة للامتثال للـEUDR، مع تحليل الالتزام السياسي تجاه التنفيذ ودقة أنظمة البيانات الوطنية وشفافية العلاقات داخل سلاسل الإمداد بين المنتجين والمصنّعين.
- التأثير: يستعرض هذا القسم الآثار المتوقَعة للـEUDR على كل دولة، بالاستناد إلى مستوى ارتباطها باللائحة ومدى جهوزيتها. ويبحث في التحوّلات المحتمَلة في ديناميات التجارة والانعكاسات الاقتصادية وتأثير ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارَنة بالشركات الكبرى التي قد تستفيد من فرص جديدة، بالإضافة إلى التغيّرات العامة في المشهد الاقتصادي.

كما هو موضّح في المخطط أدناه (الرسم التوضيحي ٧)، تم إعداد أقسام هذا التقرير استنادًا بشكل منهجي إلى ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات: البحث المكتبي والمراجع، مشاورات أصحاب المصلحة وبيانات التجارة.

التداعيات

مستنِدة إلى نتائج البحث المكتبي وبيانات التجارة، بينما تُستخدم مشاورات أصحاب المصلحة لتوضيح النقاط والبيانات وتعزيز دقتها.

١

الجهوزية

مرتكِزة على رؤى وتحليلات المشاركين من مختلف المجموعات المستهدَفة في مشاورات أصحاب المصلحة.

٢

التأثير

مبني على التحليلات الواردة في الأقسام السابقة، بالإضافة إلى آراء أصحاب المصلحة واستنتاجاتهم.

٣

الرسم التوضيحي ٧: مصادر البيانات حسب القسم

وفي الختام، يتضمّن التقرير قسمًا مخصّصًا للتوصيات، صُمّمت لتكون شاملة وقابلة للتطبيق في جميع الدول المشمولة بالدراسة. وقد تم إعداد هذه التوصيات استنادًا إلى الرؤى المجمّعة من مشاورات أصحاب المصلحة والتقييمات التفصيلية المقدَّمة في مختلف أقسام التقرير.

التحليل التفصيلي لكل دولة: تقييم تداعيات لائحة الـEUDR ، جهوزيتها والآثار المتوقَّعة

يقدّم هذا القسم أولاً نظرة عامة على الإطار الأوسع المتعلّق بالتكيّف مع واقع الامتثال الجديد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ثم ينتقل إلى تحليل تفصيلي لكل دولة على حدة يركّز على تداعيات لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR) ومستوى الجهوزية الوطنية والتأثيرات المحتمَلة.

في ما يخص كل دولة مشمولة بالدراسة، يقوم قسم التداعيات (Implication) بتقييم مدى ارتباطها باللائحة من خلال تحليل بيانات التجارة وأنواع الشركات السائدة (صغيرة ومتوسطة أو كبيرة)، وأدوارها ضمن سلسلة التوريد (إنتاج، تحويل أو بيع تجزئة). كما يأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية للصادرات وتأثير العلاقات التجارية والاتفاقيات وديناميات التصدير السابقة.

أما قسم الجهوزية (Readiness)، فيستند إلى نتائج مشاورات أصحاب المصلحة ضمن المجموعات المستهدَفة لتقييم مستوى الاستعدادَين التقني والسياسي، إلى جانب البنية التحتية المُتاحة والقدرات التقنية. ويهدف هذا التقييم إلى تحديد قدرة الدولة على تلبية متطلبات العناية الواجبة والإجراءات البيروقراطية اللازمة لمواصلة التصدير إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تحديد التحديات الأساسية التي قد تظهر بعد بدء تنفيذ اللائحة.

وأخيرًا، يتناول قسم التأثير (Impact) الآثار المتوقَّعة للائحة الـEUDR على كل دولة. وبناءً على نتائج التقييمَين السابقين، يقوم هذا القسم بتوقّع التحوّلات في ديناميات التجارة وصعوبات الامتثال وتأثير اللائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالشركات الكبرى، مع الأخذ في الاعتبار قدرة كل دولة واستعدادها لتعديل أنظمتها التشغيلية بما يتماشى مع متطلبات اللائحة الجديدة.

دول البحر الأبيض المتوسط ولائحة الـEUDR

المقدمة: التكيّف مع واقع الامتثال الجديد لدول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط

تمثّل لائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنتجات الخالية من إزالة الغابات (EUDR) تحولًا محوريًا في التجارة العالمية، إذ تفرض متطلبات العناية الواجبة (Due Diligence) على السلع التي تضرّ بالغابات وتؤدي إلى تدهورها. بالنسبة إلى تسع دول متوسطية مشمولة في هذا التحليل، تشكل اللائحة تحديًا متعدد الأبعاد، وفرصة كبيرة في الوقت نفسه لإعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

يرتكز هذا القسم على تقييم كل دولة وفقًا لأربعة معايير رئيسية:

١. الاتفاقيات التجارية القائمة مع الاتحاد الأوروبي.

٢. بيانات التجارة الشاملة للصادرات الوطنية.

٣. بيانات الصادرات الخاصة بالسلع الداخلة ضمن نطاق لائحة الـEUDR.

٤. النسبة التي تمثلها هذه السلع من إجمالي الصادرات الوطنية.

إن فهم هذه الديناميات يُعدّ ضروريًا لكلٍّ من أصحاب المصلحة في دول المتوسط والجهات الأوروبية الفاعلة الراغبة في الحفاظ على سلاسل توريد متينة ومتوافقة مع اللائحة.

ديناميات التجارة والجهوزية الاقتصادية للامتثال للـEUDR

تعكس الملفات التجارية لهذه الدول المتوسطية تفاوت قدراتها ومستويات اعتمادها على السوق الأوروبية في التكيّف مع متطلبات الـEUDR الصارمة، إذ تعتمد كل دولة بدرجات متفاوتة على الاتحاد الأوروبي كسوق رئيسية للسلع المُدرَجة في الملحق الأول (Annex I) من اللائحة. وهذا يعني أن الامتثال لا يُعتبر مجرد عقبة تنظيمية، بل هو عامل حاسم في استدامة الوصول إلى الأسواق وضمان الجدوى الاقتصادية (Colombo و Soler i Lecha, ٢٠١٩). وعلى الرغم من أن الفاعلين في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) لا يُعتبرون عادة من مشغّلي أو تجّار الاتحاد الأوروبي – ما لم يكونوا مسجّلين قانونيًا داخله – فإنهم يلعبون دورًا حاسمًا كمورّدين ومصنّعين للمواد الأولية. وفي هذا السياق، ينتقل عبء الامتثال إلى المراحل السابقة من سلسلة التوريد (Upstream) إذ يتعيّن ضمان أن المواد المستورَدة والموجّهة إلى الاتحاد الأوروبي تستوفي متطلبات اللائحة، خصوصًا عند تحويلها إلى منتجات نهائية مخصّصة للتصدير.

تركّز اللائحة على العناية الواجبة والشفافية، مما يفرض عبئًا جديدًا كبيرًا على الشركات. وتعتمد قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات بشكل كبير على مدى قوة أنظمة تتبّع سلسلة التوريد وتوافر البيانات في الدول المصدّرة. تشير الأبحاث إلى أن ارتفاع مستوى تطوّر الصادرات (Asik و Marouani, ٢٠٢١) يرتبط غالبًا بقدرات مؤسسية وتقنية أكبر يمكن استثمارها في إنشاء أنظمة تتبّع متقدمة وإدارة متطلبات البيانات الواسعة والإحداثيات الجغرافية التي تفرضها اللائحة.

أما الدول ذات الاقتصادات الأقل تعقيدًا، فقد تواجه صعوبات أكبر وتكاليف امتثال أولية أعلى، خصوصًا في توفير البيانات التفصيلية الدقيقة التي تتطلّبها اللائحة.

ومن العوامل الحاسمة التي تؤثر على الامتثال للـEUDR في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشكلة الفساد المستشرية. تشير الأبحاث إلى أن تأثير الفساد السلبي على التجارة الدولية أشدّ في دول المنطقة مقارنة بالدول الأوروبية (Ben Ali و Mdhillat, ٢٠١٥). ويؤثر ذلك مباشرة في تنفيذ اللائحة، حيث إنّ ارتفاع مستوى الفساد يُضعف الشفافية والمصداقية الضروريتين للتحقُّق من معلومات سلسلة التوريد وإثبات الادعاءات المتعلقة بكون المنتجات لا تضرّ بالغابات، وقانونية المصدر.

بالنسبة لمشغّلي الاتحاد الأوروبي، يُترجم هذا الأمر إلى مستوى أعلى من المخاطر عند الاستيراد من هذه المناطق.

الاستفادة من التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنفيذ لائحة الـEUDR

إنّ التعاون الطويل الأمد بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال اتفاقيات الشراكة التي تركز على النمو الاقتصادي والتجارة الحرة، يشكل إطارًا أساسيًا يمكن البناء عليه لمواجهة تحديات تنفيذ لائحة الـEUDR (Colombo و Soler i Lecha, ٢٠١٩). وتُعدّ بعثات الاتحاد الأوروبي في الدول الشريكة الجهات التنفيذية الميدانية الرئيسية التي تربط بين الأهداف العليا للّائحة والتطبيق العملي على أرض الواقع. فهي تضطلع بدور محوري في التنسيق مع الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الوطنيين لبناء القدرات اللازمة للامتثال وضمان فهم متطلبات مثل التتبّع والعناية الواجبة وتطبيقها فعليًا.

ومع ذلك، تُظهر تجارب التعاون السابقة وجود مجالات حاسمة تتطلّب إدارة فعّالة لضمان نجاح تنفيذ اللائحة، ولا سيّما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وصغار المزارعين. فغالبًا ما تلعب دول البحر الأبيض المتوسط دور المصنّعين والمحوّلين أكثر من كونها منتجين مباشرين للسلع المشمولة بالـEUDR، ما يجعلها تواجه مجموعة مهمّة من التحديات، إذ لا تقع مسؤوليتها في إدارة استخدام الأراضي محليًا، بل في تنسيق وجمع وتوثيق البيانات اللازمة من شركائها في سلسلة التوريد ضمن الدول المنتِجة الأصلية، وتقديمها بصيغة معترف بها رسميًا تثبت أن مصادر المواد الخام تتوافق مع متطلبات الـEUDR.

وتتناول الأقسام التالية من التقرير ما يلي:

I. تحديد السلع الخاضعة للتنظيم التي تُصدّر إلى الاتحاد الأوروبي من الدول التي شملتها الدراسة.
II. تحديد ما إذا كان الفاعلون الاقتصاديون في هذه الدول يشاركون أساسًا في الإنتاج أو التصنيع أو البيع بالتجزئة.
III. تقييم الأهمية الاقتصادية لهذه الصادرات.

كما يتم تحليل العلاقات التجارية القائمة والاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأنماط التاريخية للصادرات، بهدف فهم مستوى ارتباط كل دولة بالـEUDR بشكل أعمق.

وبناءً على ذلك، يُقيَّم مستوى الجهوزية الوطنية لكل بلد من خلال نتائج مشاورات أصحاب المصلحة والاستبيانات، في حين يتم تقدير الأثر المحتمل للّائحة من خلال الجمع بين درجة ارتباط الدولة بالـEUDR ومستوى استعدادها للامتثال لمتطلباته.

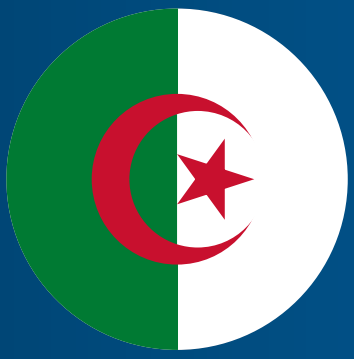

الجزائر

تقييم تداعيات لائحة الـEUDR

تهيمن صادرات النفط والغاز على الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل، إذ شكّلت نحو ٩٦,٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات في عام ٢٠٢٢، بما يتجاوز ٤٢,٣ مليار دولار (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا (ESCWA) – منصة البيانات التجارية الخارجية). أما المنتجات الأخرى، مثل المنتجات النباتية ذات الصلة بالـEUDR (٧٨,٨ مليون دولار)، والزيوت النباتية (١,٨ مليون دولار)، فلا تمثل سوى حصة محدودة جدًا من إجمالي الصادرات، (الإسكوا، منصة البيانات التجارية الخارجية). وبناءً على ذلك، فإن تعرُّض الجزائر المباشر للـEUDR يُعتبر محدودًا للغاية.

وعند متابعة تحليل بنية الصادرات الجزائرية، تبرز مشكلة جوهرية في البيانات، إذ إن قاعدة بيانات UN Comtrade لم تعد تُدرج إجمالي بيانات الصادرات الجزائرية منذ عام ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، يعتمد التحليل على الإحصاءات المتطابقة (Mirror Statistics) أي بيانات الواردات التي يعلنها الشركاء التجاريون، أو على مصادر بديلة مثل مرصد التعقيد الاقتصادي (OEC) للحصول على رؤية أشمل لأداء الصادرات الجزائرية.

بلغت إجمالي صادرات الجزائر إلى العالم في عام ٢٠٢٣ نحو ٥٢,٤ مليار دولار (OEC) وعند تقييم مدى ارتباط تجارة الجزائر بالاتحاد الأوروبي بالـEUDR، تم التركيز على بيانات واردات الاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠٢٢، بلغت إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر حوالي ٤٤,٠٤ مليار دولار، قاعدة بيانات UN Comtrade) ومن هذا المبلغ الكبير، لم تتجاوز قيمة السلع ذات الصلة بالـEUDR نحو ٢٥,٣٦ مليون دولار فقط، أي ما يعادل ٠,٠٦٪ فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر في عام ٢٠٢٢. وعند مقارنة هذه النسبة مع إجمالي الصادرات الوطنية الجزائرية لعام ٢٠٢٣ (استنادًا إلى بيانات OEC بسبب غياب بيانات UN Comtrade) ، فإن السلع المشمولة بالـEUDR تمثّل نحو ٠,٠٢٪ فقط من إجمالي الصادرات الجزائرية. وتشير هذه النسب المتدنية جدًا إلى أن تأثير اللائحة على الاقتصاد الجزائري المباشر ضئيل للغاية، رغم الحاجة إلى ضمان الامتثال لبعض السلع المحدودة المشمولة بالـEUDR والموجّهة إلى الاتحاد الأوروبي. ويعود ذلك إلى الاعتماد شبه الكامل للاقتصاد الجزائري على صادرات الهيدروكربونات غير المشمولة باللائحة.

ديناميات صادرات الجزائر من السلع ذات الصلة بلائحة الـEUDR إلى الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن الملف التجاري الجزائري يهيمن عليه النفط والغاز غير المشمولين بالـEUDR، إلا أن تحليل ديناميات التجارة للسلع المشمولة باللائحة يكشف أنماطًا محدّدة تستحق الملاحظة.

يُظهر الجدول ٤ أدناه القيم الإجمالية للتكلفة والتأمين والشحن (CIF) للسلع والمنتجات المشتقة المشمولة بالـEUDR والمستورَدة من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٢.

ويُلاحظ أن منتجات الخشب سجّلت أعلى قيمة تصديرية بلغت حوالي ١١,٣٤ مليون دولار، تلتها الماشية بحوالي ٥,١ ملايين دولار، ثم الكاكاو بقيمة ٣,٧٥ ملايين دولار، والمطاط بحوالي ٢,٨٦ مليون دولار، وزيت النخيل بنحو ٢,٣ مليون دولار، بينما كانت صادرات البنّ وفول الصويا شبه معدومة.

الجدول ٤: القيمة الإجمالية (CIF) للسلع ذات الصلة بالـEUDR والمستوردة من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢ بالدولار الأمريكي)

مجموعة السلع	قيمة الواردات (دولار أمريكي)
الماشية	٥,٠٩٧,٨٧٤
الكاكاو	٣,٧٥١,٥٨٨
البنّ	٢,٥٦١
زيت النخيل	٢,٢٩٩,٨٨٦
المطاط	٢,٨٦٣,٢٩٤
فول الصويا	٢٥٧
الخشب	١١,٣٤٣,٨٨٥

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – تم الاطلاع عليها في ٤ أغسطس ٢٠٢٥

وبعد تحليل الهيكل العام لصادرات الجزائر ومدى ارتباطها المحدود بالـEUDR، يصبح من الضروري التعمُّق في ديناميات السلع الثلاث الأكثر ارتباطًا باللائحة وهي: الخشب والماشية والكاكاو. يستند التحليل التالي إلى بيانات تجارية تفصيلية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، لتوضيح تطورها الفردي وآثارها على الامتثال للّائحة.

الخشب والمنتجات المشتقة منه

يُظهر الرسم التوضيحي ٨ الصادرات الجزائرية من منتجات الخشب ومشتقاته إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، حيث يتّضح نمط تجاري شديد التركّز ومتقلّب. يهيمن على القطاع بشكل شبه كامل الورق ومنتجات اللبّ (الفصول ٤٨ من النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع HS ٤٨)، والتي تُظهر اتجاهًا تصاعديًا قويًا ومطّردًا، إذ تجاوزت قيمتها أربعة أضعاف خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. في المقابل، فإن باقي المنتجات الخشبية المشتقة – بما في ذلك أنواع مختلفة من الأثاث الخشبي والمنتجات المطبوعة (HS ٤٩) – تُسجّل أحجام تجارة منخفضة جدًا وغير مستقرة. ومن الجدير بالذكر أن فئات مثل ألواح الألياف (HS ٤٤١١) وعلب التغليف والحاويات المماثلة (HS ٤٤١٥)، التي كانت شبه منعدمة في السنوات السابقة، ظهرت بقيم مرتفعة في عام ٢٠٢٢، مما يشير إلى نشوء تدفقات تجارية جديدة، وإن كانت متقطعة.

تُظهر هذه الديناميكية أن تأثير الـEUDR على الجزائر يتركّز أساسًا في قطاع الورق، في حين أن التقلّبات الكبيرة والقيم المحدودة لباقي المنتجات الخشبية تطرح تحديات امتثال خاصة رغم تأثيرها الاقتصادي المحدود.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الخشبية المشتقة من الجزائر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

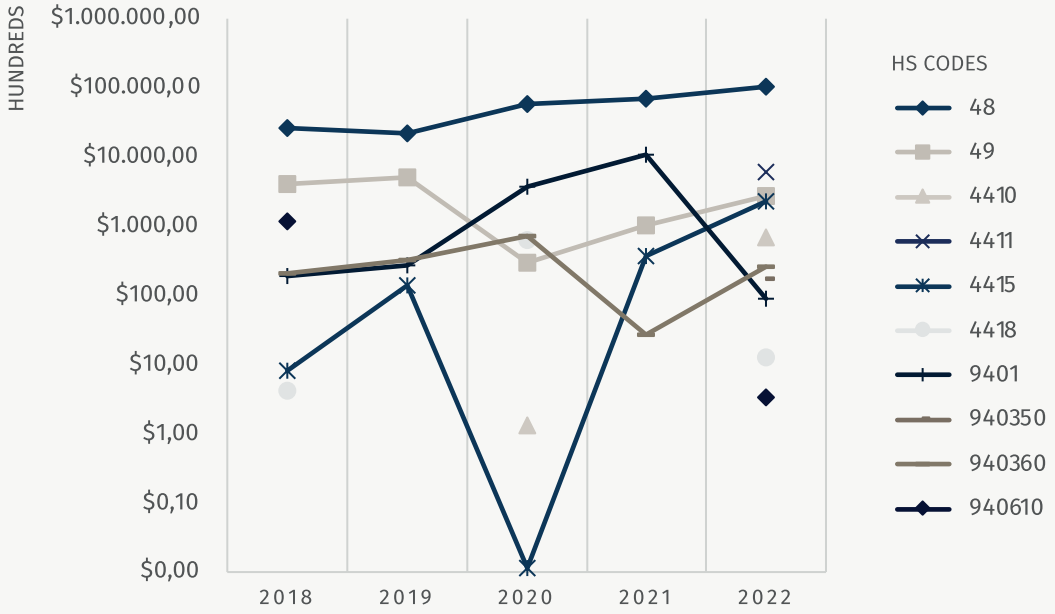

الرسم التوضيحي ٨: دينامية واردات المنتجات المشتقة من الخشب إلى الاتحاد الأوروبي من الجزائر (٢٠١٨-٢٠٢٢، مئات الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسق (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا. مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تم الدخول إليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

الماشية والمنتجات المشتقة منها

أظهرت صادرات الماشية والمنتجات المشتقة منها اتجاهًا على شكل حرف U خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، كما هو موضّح في الرسم التوضيحي ٩. ويُبرز هذا الاتجاه تقلّبات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الماشية المشمولة في الملحق الأول من لائحة الـEUDR خلال تلك السنوات. تاريخيًا، كانت هذه التجارة تهيمن عليها فئة «الجلود المدبوغة أو المقشّرة من الأبقار... الخالية من الشعر» (HS ٤١٠٤)، والتي ظلت المكوّن الرئيسي على مدى السنوات الخمس. بلغت قيمة الواردات نحو ٥,٧٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨، لكنها شهدت تراجعًا متواصلًا لتصل إلى حوالي ١,٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. غير أن العامين التاليين سجّلا تعافيًا ملحوظًا، إذ ارتفعت الصادرات إلى حوالي ٢,١٧ مليون دولار في عام ٢٠٢١، ثم عادت تقريبًا إلى مستويات عام ٢٠١٨ لتبلغ نحو ٥,١٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. ومن اللافت أن فئة «الماشية الحية (HS10229)» ظهرت كصنف تصديري ملحوظ لأول مرة في عام ٢٠٢٢.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الماشية المشتقة من الجزائر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

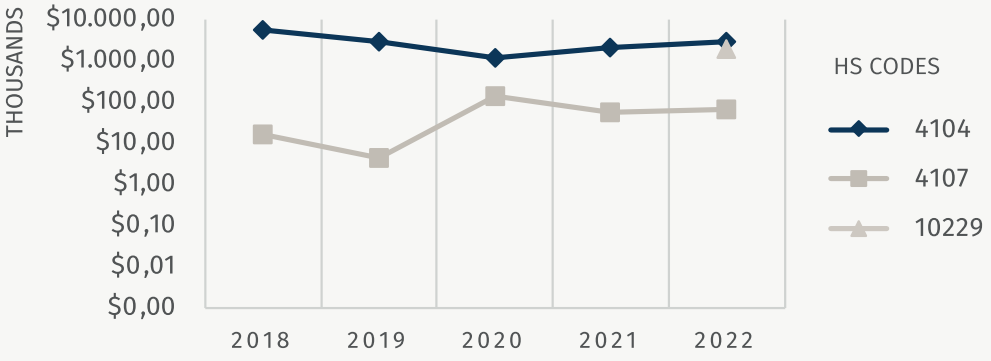

الرسم التوضيحي ٩: دينامية واردات المنتجات المشتقة من الماشية إلى الاتحاد الأوروبي من الجزائر (٢٠١٨–٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسق (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا. مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة UN Comtrade، تم الدخول إليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥

الكاكاو والمنتجات المشتقة منه

شهدت صادرات الجزائر من منتجات الكاكاو إلى الاتحاد الأوروبي تقلبات كبيرة خلال فترة الخمس سنوات، كما هو موضّح في الرسم التوضيحي ١٠. فقد بدأت الصادرات بحوالي ٧,٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨، وبلغت ذروتها الملحوظة في عام ٢٠١٩ بنحو ١١,٠٣ مليون دولار، مدفوعة أساسًا بفئة «الكاكاو، الزبدة، دهون وزيوت ((HS ١٨٠٤».

غير أنّ السنوات اللاحقة سجّلت تراجعًا ملحوظًا، إذ انخفضت الصادرات إلى حوالي ٦,٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، ثم إلى ٣,٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل انخفاضًا كبيرًا مقارنة بذروة عام ٢٠١٩. أما فئة «الشوكولا وغيرها من المستحضرات الغذائية المحتوية على الكاكاو (HS ١٨٠٦)»، فقد ظهرت بشكل طفيف في عام ٢٠٢١ بقيمة بلغت نحو ٨٤٢ ألف دولار، لكنها تراجعت بشكل حاد إلى نحو ٢٢ ألف دولار في عام ٢٠٢٢، لتظل التجارة في هذا القطاع متركزة بشكل شبه كامل على دهون وزيوت الكاكاو المُعالَجة.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الكاكاو المشتقة من الجزائر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

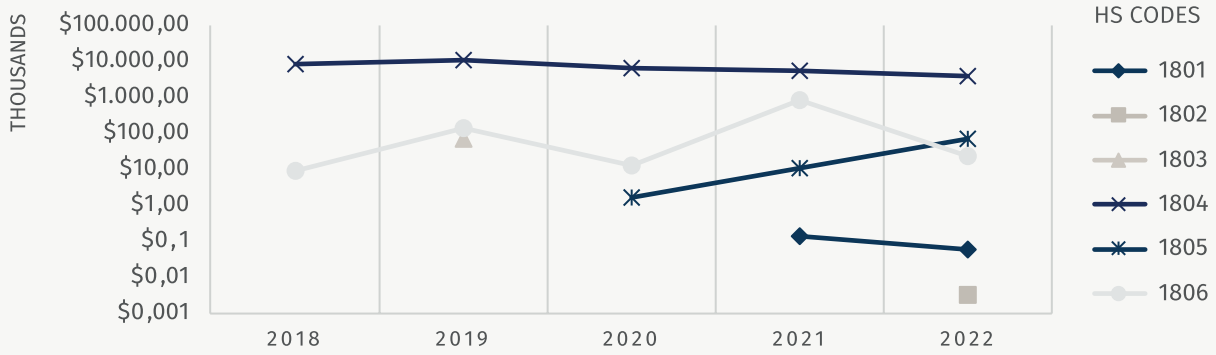

الرسم التوضيحي ١٠: دينامية واردات المنتجات المشتقة من الكاكاو إلى الاتحاد الأوروبي من الجزائر (٢٠١٨–٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا. مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تم الدخول إليها في تموز/يوليو ٢٠٢٥.

الاتفاقيات التجارية وتداعيات لائحة الـEUDR على الجزائر

تخضع العلاقة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أساسًا إلى اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، التي وُقّعت عام ٢٠٠٢ ودخلت حيّز التنفيذ الكامل في سبتمبر ٢٠٠٥ (المفوضية الأوروبية). وقد أرست هذه الاتفاقية منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠٢٠، ما أتاح معاملة تفضيلية للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية). ويُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للجزائر، إذ شكّل نحو ٤٨٪ من إجمالي تجارتها الدولية في عام ٢٠٢٤، مما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الاقتصادية الثنائية.

ورغم هذا الإطار التعاقدي القوي، لا تزال الجزائر تسجّل فائضًا تجاريًا كبيرًا ومتفردًا لصالحها مع الاتحاد الأوروبي مقارنةً ببقية دول الجوار الجنوبي. ففي عام ٢٠٢٢، بلغ الفارق بين صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر وارداته منها نحو –٢٩,٧ مليار دولار أمريكي (الرسم التوضيحي ١١). ويعكس هذا النمط دور الجزائر كمورّد رئيسي للسلع، ولا سيّما الهيدروكربونات، إلى الاتحاد الأوروبي، في حين تبقى وارداتها من المنتجات الأوروبية محدودة نسبيًا، ما يبرز التحدي المستمر أمامها في تحقيق هدفها التاريخي المتمثل في تنويع صادراتها بعيدًا عن قطاع المحروقات.

وتُضيف لائحة الـEUDR طبقة جديدة من التعقيد إلى هذا التوازن التجاري؛ فبينما تسعى الجزائر إلى توسيع صادراتها غير النفطية وغير الغازية، تُدخل اللائحة تكاليف امتثال إضافية ومتطلبات تتبّع صارمة قد تُعيق قدرتها على تحسين عجزها التجاري وتحقيق أهدافها في التنويع الاقتصادي.

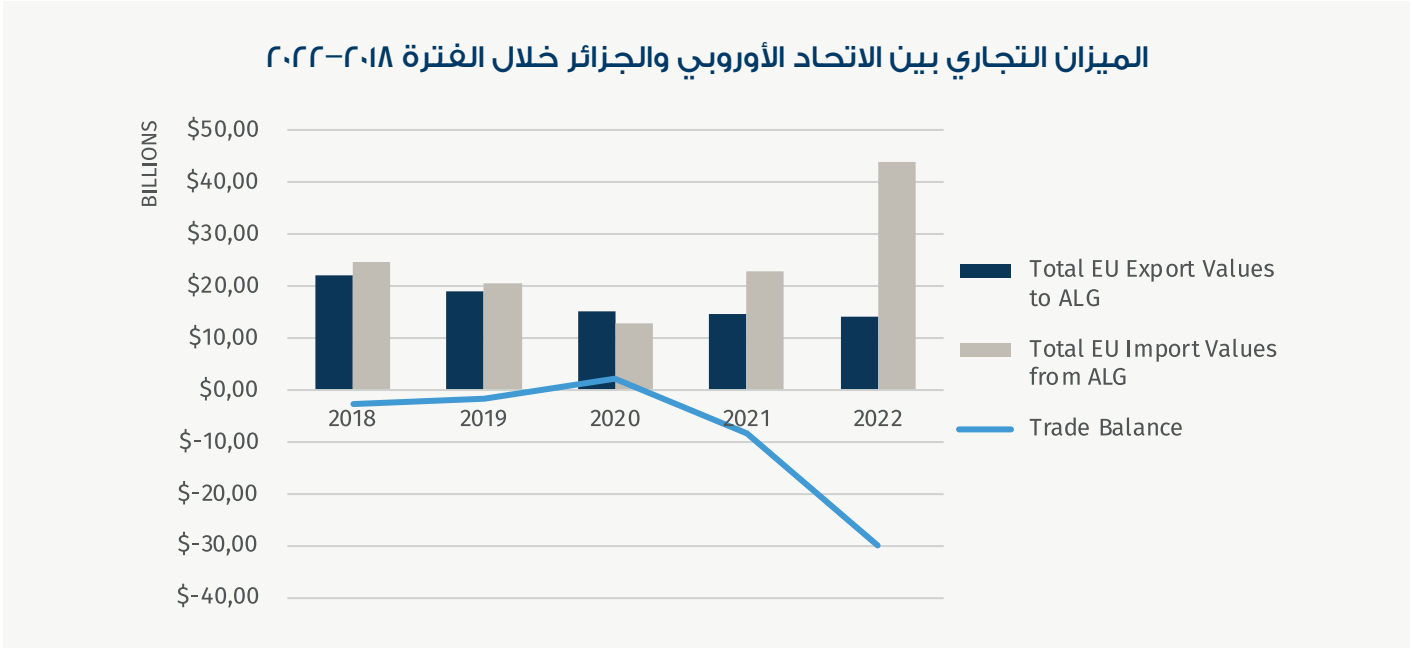

الرسم التوضيحي ١١: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (٢٠١٨–٢٠٢٢، مليارات الدولارات الأميركية)
مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تم الدخول إليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

تؤثر لائحة الـEUDR أيضًا بشكل كبير على قواعد المنشأ، إذ تضيف بُعدًا بيئيًا جديدًا إلى نظام التراكم الأورومتوسطي (PEM) القائم، والذي انضمت إليه الجزائر عام ٢٠١٧ (المفوضية الأوروبية). ووفقًا لذلك، فإن المنتجات الجزائرية المشمولة بنطاق اللائحة، حتى وإن كانت تستوفي قواعد المنشأ التقليدية، يجب عليها الآن أن تُقدّم بيانات تتبّع دقيقة على مستوى قطعة الأرض، إلى جانب إثباتات يمكن التحقق منها، تُظهر أن الإنتاج لا يضرّ بالغابات ويتّسم بالمشروعية، وذلك كشرط أساسي للسماح بدخولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي.

الخانة ١: نظام التراكم الأورومتوسطي (PEM) لقواعد المنشأ – الإطار العام وتداعياته على الامتثال للـEUDR

يتيح نظام الـPEM تطبيق التراكم القطري المائل (Diagonal Cumulation) بين كلٍّ من الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) وتركيا والدول الموقّعة على إعلان برشلونة ودول البلقان الغربية وجزر فارو وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا. يقوم هذا النظام على شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة ذات بروتوكولات منشأ موحّدة، يجري استبدالها تدريجيًا بالاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأورومتوسطية (اتفاقية PEM).

تُرسّخ اتفاقية الـPEM قواعد منشأ تفضيلية موحدة، وتُفعّل مبدأ التراكم بحيث تُعتبر المواد المستوردة من الدول المشاركة «ذات منشأ محلي» في المنتج النهائي. ويتيح هذا النظام الاستفادة من المعاملة الجمركية التفضيلية في إطار الاتفاقيات التجارية ذات الصلة.

التمييز بين نظام الـPEM ولائحة الـEUDR:

- يُنظّم إطار الـPEM المعاملة الجمركية التفضيلية للمنتجات.
- تفرض لائحة الـEUDR التزامات بيئية وقانونية تستند إلى المنشأ الفعلي والمادي للمواد الخام.

الأثر على مشغّلي الاتحاد الأوروبي:

إن الاستفادة من نظام التراكم الأورومتوسطي (PEM) لأغراض جمركية لا تُعفي المشغّلين من الامتثال للـEUDR، إذ يتعيّن عليهم إثبات التوافق من خلال عملية عناية واجبة قابلة للتحقق والتدقيق.

إلى جانب اتفاقها الثنائي مع الاتحاد الأوروبي، تشارك الجزائر أيضًا في أطر تجارية إقليمية أخرى، من أبرزها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي انضمّت إليها بشكل فعّال منذ عام ٢٠٠٩ ، واتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) التي صدّقت عليها في عام ٢٠١٩ (ITA, ٢٠٢٣). كما أن استمرار الدعم المالي المقدَّم من الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برامج مثل سياسة الجوار الأوروبية (ENP) يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تمويل مشاريع بناء القدرات وتطوير البنية التحتية اللازمة لتطبيق متطلبات الامتثال الجديدة (المفوضية الأوروبية). وتُبرز هذه المبادرات التجارية والتعاونية الأوسع التزام الجزائر بالاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي، وهو الإطار الذي أصبحت لائحة الـEUDR تشكل داخله عنصرًا أساسيًا مشروطًا، يُقيّد الوصول إلى الأسواق الأوروبية بمدى الالتزام بالمعايير البيئية وسلاسل التوريد المستدامة.

تقييم جهوزية الجزائر للامتثال للّائحة الأوروبية للمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR)

يُعدّ تقييم مدى جهوزية الجزائر للامتثال للـEUDR مهمّة معقّدة، نظرًا إلى ضعف تجاوب أصحاب المصلحة وغياب البيانات التجارية المتاحة للعموم. فعلى الرغم من محاولات متكرّرة للتواصل مع نحو ٢٠ جهة من السلطات الحكومية وممثلي القطاع الخاص والمنظمات الدولية، لم يتم تلقي أي ردود.

قد يعكس هذا الغياب في التفاعل عدّة احتمالات: فقد يكون أصحاب المصلحة غير مهتمين باللائحة في الوقت الحالي، أو ربما يتحفظون على المشاركة في دراسات من هذا النوع لأسباب مؤسسية أو سياسية. ومع ذلك، فإن هذا الغياب لا يمكن اعتباره دليلاً قاطعًا على سياسات الجزائر أو قدراتها أو نواياها في ما يتعلق بالامتثال للـEUDR، بل يقدّم مؤشرات افتراضية فقط.

كما أن عدم قيام الجزائر بالإبلاغ عن بيانات صادراتها إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade) منذ عام ٢٠١٨، يحدّ بشكل كبير من إمكانية تحليل تدفقات التجارة ذات الصلة بالـEUDR. وقد يُعزى هذا النقص في البيانات إلى عدّة عوامل محتملة، منها:

- قيود تقنية تحول دون جمع وتقييم ونشر البيانات التجارية؛
- تحفُّظ مؤسسي أو قيود إدارية على مشاركة البيانات خارجيًا؛
- خلافات إدارية أو سياسية محتمَلة، بما في ذلك مخاوف تتعلق بالفساد أو سياسات خصوصية وطنية صارمة.

تشير هذه القيود مجتمِعة إلى أنّ القدرات المؤسسية الجزائرية في ما يتعلق بتطبيق أنظمة التتبّع والعناية الواجبة والمراقبة المتوافقة مع الـEUDR ، قد تكون محدودة، رغم أن الأسباب الدقيقة تبقى غير مؤكدة. وبناءً على ما سبق، يمكن استخلاص الملاحظات التالية — مع التأكيد أنها افتراضية وغير مؤكدة:

- الوعي والمشاركة: يشير غياب استجابات أصحاب المصلحة إلى ضعف الوعي أو انخفاض مستوى الأولوية الممنوحة للّائحة، ما قد يؤدي إلى تبنّي استراتيجيات امتثال تفاعلية بدلًا من استباقية.
- البيانات والشفافية: إن غياب البيانات التجارية الرسمية يوحي إما بعجز تقني عن الرصد والإبلاغ، أو برغبة مؤسّسية في عدم الكشف عن معلومات حساسة.
- القدرات المؤسسية والتقنية: إن عدم المشاركة وغياب البيانات التجارية يشيران إلى احتمال أن تكون الأنظمة اللازمة لضمان التتبُّع والتحقُّق من الامتثال والعناية الواجبة ما زالت غير مطوّرة بما يكفي.

بناءً على هذه المؤشرات، تُظهر الجزائر مستوى منخفضًا من الجهوزية الظاهرة للامتثال للـEUDR. ويُبرز غياب التفاعل والبيانات، الحاجة إلى برامج موجهة للتوعية والمشاركة وبناء القدرات من أجل فهم أفضل وتحسين الاستعداد الوطني لمتطلبات اللائحة.

تقييم تأثير لائحة الـEUDR

إن إدخال متطلبات العناية الواجبة (Due Diligence) بموجب لائحة الـEUDR يفرض تكاليف إدارية وتشغيلية على السلع المشمولة بها. وعلى الرغم من أن صادرات الجزائر من المنتجات الخاضعة للّائحة محدودة نسبيًا، فإن الشركات العاملة في هذه القطاعات المحدّدة قد تواجه تحديات امتثال محلية، ولا سيّما في قطاعات الخشب والماشية والكاكاو. سيتعيّن على هذه الجهات تقييم مصادر المواد الخام بعناية، خصوصًا إذا كانت واردة من دول مصنّفة على أنها متوسطة أو عالية المخاطر وفق نظام تصنيف المخاطر الأوروبي (EU Benchmarking System)، وذلك من أجل تقدير التكاليف المحتمَلة والآثار التشغيلية وانعكاساتها على هوامش الربح.

تشكل الجهوزية المؤسّسية مصدر قلق واضح، إذ إنّ ضعف تفاعل السلطات الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، إلى جانب الفجوات في الإبلاغ عن البيانات التجارية الوطنية، قد يعيق عمليات الرصد والتتبّع والتحقّق. ومن دون إجراءات استباقية فعّالة، قد تواجه الشركات المعنية تأخيرات في الشحنات أو عمليات تفتيش مكثفة أو حتى رفضًا على الحدود لصادراتها ذات الصلة بالـEUDR.

فرصة استراتيجية للتحديث

رغم محدودية تأثير اللائحة من حيث الحجم الإجمالي للتجارة، إلا أنّ الـEUDR تمثل فرصة استراتيجية لتحديث إدارة سلاسل الإمداد في الجزائر (خاصة في قطاعات الخشب والماشية والكاكاو) من خلال اعتماد أنظمة متقدمة للشفافية والتتبّع. ومن خلال توظيف الامتثال للـ EUDR كأداة تميّز تسويقي، يمكن للجزائر أن تحافظ على وصولها إلى السوق الأوروبية، وتعزّز قدرتها التنافسية وتستقطب استثمارات جديدة في القطاعات غير الهيدروكربونية. وبذلك، يمكن تحويل متطلبات اللائحة من عبء تنظيمي إلى حافز للتنويع الاقتصادي وتطوير التجارة المستدامة (Kaki , Elaguab, و Bouznit, ٢٠٢٢).
إن تحقيق الامتثال بنجاح من شأنه أن يعزّز سمعة الجزائر ضمن سلاسل التوريد العالمية، ويفتح المجال للوصول إلى أسواق أخرى واعية بيئيًا، مع خلق مصادر دخل جديدة للسلع المشمولة بالـEUDR.

وفي الختام، ورغم أن الأثر التجاري المباشر للّائحة على الجزائر محدود من حيث القيمة المطلقة، إلا أنّها تنطوي على تداعيات اقتصادية وتقنية واستراتيجية غير مباشرة. ومن خلال إدارة فعالة لتكاليف الامتثال واستغلال اللائحة كأداة للتحديث الاقتصادي، يمكن للجزائر تقليل المخاطر التجارية وتحويل اللائحة إلى رافعة للتنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

مصر

تقييم تداعيات لائحة الـEUDR

تتّجه مصر في إطار علاقتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي بشكل واضح نحو صادرات الطاقة والمنتجات الصناعية. فقد بلغت صادرات مصر من البترول والغاز إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٢ نحو ٨,٧٢ مليار دولار، تلتها المنتجات البتروكيماوية بقيمة ٢,٥٦ مليار دولار، ثم المنتجات النباتية بنحو ١,٣٤ مليار دولار (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا – منصة البيانات التجارية الخارجية). وتؤكد هذه الأرقام الدور المحوري للوقود الأحفوري ومشتقاته، إلى جانب السلع الصناعية الأساسية، في هيكل التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من القيمة العالية لهذه الصادرات الأساسية، فإن السلع المشمولة بلائحة الـEUDR تمثّل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي هذا التبادل التجاري. ففي عام ٢٠٢٢، من أصل إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من مصر البالغة حوالي ١٧,٠٤ مليار دولار، لم تتجاوز قيمة السلع ذات الصلة بالـEUDR نحو ٢١٧,٢٥ مليون دولار فقط. (قاعدة بيانات UN Comtrade)، أي ما يعادل ١,٢٨٪ من الإجمالي.

وعند النظر في إجمالي صادرات مصر العالمية البالغة ١٨,٥٥ مليار دولار، تنخفض حصة السلع المشمولة بلائحة الـEUDR إلى حوالي ١,١٧٪ فقط. (قاعدة بيانات UN Comtrade).

تشير هذه النسب المتدنية إلى أن الأثر الاقتصادي المباشر للّائحة على الصادرات المصرية الكبرى سيكون محدودًا نسبيًا، إلا أن تداعياتها ستكون مركّزة بشدة على قطاعات محدّدة وصغيرة الحجم مقارنة ببقية النشاط التجاري.

السلع الرئيسية ذات الصلة بالـEUDR في عام ٢٠٢٢

يوضح الجدول ٥ القيم الإجمالية للتكلفة والتأمين والشحن (CIF) للسلع ذات الصلة بلائحة الـEUDR والمستوردة من مصر إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٢. وتُبرز البيانات القطاعات الأساسية ذات الأولوية في ما يتعلق بالامتثال للّائحة. فقد جاءت المنتجات الخشبية في المرتبة الأولى بقيمة ٩٠,٩٩ مليون دولار، تلتها المنتجات المطاطية بـ ٧٧,٨٧ مليون دولار، ثم منتجات الماشية بـ ٣٤,٠٣ مليون دولار.

الجدول ٥: القيمة الإجمالية (CIF) للسلع ذات الصلة بالـEUDR المستوردة من مصر إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

مجموعة السلع	قيمة الواردات (دولار أمريكي)
الماشية	٣٤,٠٣١,٨٤٠
الكاكاو	١,٢٥٤,٩٠١
البنّ	١٢,٢٢٩
زيت النخيل	٤,٧١١,٥٧٩
المطاط	٧٧,٨٦٨,٦٥١
فول الصويا	٨,٣٧٥,٢١٢
الخشب	٩٠,٩٩٣,٢٤١

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – تم الاطلاع عليها في ٤ أغسطس ٢٠٢٥

وعلى الرغم من أن تجارة السلع ذات الصلة بالـEUDR تمثّل جزءًا صغيرًا من إجمالي صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنّ تجارة الإطارات المطاطية، التي تتّسم بنمو ملحوظ، إلى جانب صادرات الجلود وبعض منتجات الخشب والورق، ستكون محور التركيز الأساسي للمصدّرين المصريين في التكيّف مع متطلبات اللائحة الجديدة المتعلقة بالتتبُّع وضمان أنّ هذه المنتجات لا تضرّ بالغابات. ولغرض تقديم تحليل مفصّل لأبرز ثلاث سلع مصرية ذات صلة باللائحة والمصدّرة إلى الاتحاد الأوروبي، يتم في القسم التالي دراسة الاتجاهات الخاصة برموز النظام المنسق لتوصيف وتشفير السلع (HS) ضمن فئات الخشب والمطاط والماشية.

تحليل مفصّل لاتجاهات السلع المشتقة ذات الصلة بالـEUDR (٢٠١٨–٢٠٢٢)

الخشب والمنتجات المشتقة منه

تُظهر فئة الخشب تنوعًا واسعًا في المنتجات، كما نرى في الرسم التوضيحي ١٢ تطور صادرات المنتجات الخشبية المشتقة ذات الصلة بالـEUDR من مصر إلى الاتحاد الأوروبي. وتُعدّ فئة «اللبّ والورق من الفصل ٤٨ من النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS ٤٨) الأكثر أهمية ضمن السلع ذات الصلة بالـEUDR، رغم تقلّبها الكبير. فقد انخفضت الواردات من أكثر من ٧٦ مليون دولار في عام ٢٠١٩ إلى أقل من ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، أي بانخفاض يقارب ٦٧٪، لكنها تعافت بقوة لتتجاوز ٦١ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٢.

أظهرت فئة «الفحم الخشبي» (HS ٤٤٠٢) اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا وقويًا، إذ تضاعفت قيمتها أكثر من ثلاث مرات، من حوالي٣ مليون دولار في ٢٠١٨ إلى ما يقارب١٠ مليون دولار في ٢٠٢٢. أما «الكتب والمواد المطبوعة» (HS ٤٩) فقد حافظت على استقرارها مع نمو طفيف منذ عام ٢٠١٨، محتلة المرتبة الثالثة بين صادرات مصر الخشبية إلى الاتحاد الأوروبي، بعد أن تجاوزها الفحم الخشبي (HS ٤٤٠٢) في عام ٢٠٢٢. كما أنّ واردات حطب الوقود (HS ٤٤٠١)، بعد فترة تراجع، تعافت بقوة في عام ٢٠٢٢ لتبلغ أعلى قيمة تجاوزت ٥,٨ مليون دولار.

يشير هذا المسار التصاعدي إلى أن جزءًا متزايدًا من صادرات مصر المتعلقة بالخشب سيكون خاضعًا مباشرة لمتطلبات الامتثال للـEUDR.

وفي المقابل، تُظهر فئات الأثاث والمنتجات الخشبية المصنّعة الأخرى اتجاهًا مختلطًا يميل نحو الانخفاض. فقد انخفضت واردات «المقاعد» (HS ٩٤٠١) من أكثر من ٣,١ مليون دولار في ٢٠١٨ إلى نحو ٢ مليون دولار في ٢٠٢٢، كما تراجعت قيمة الأثاث الخشبي الآخر (HS ٩٤٠٣٦٠) من ٤,١ مليون دولار إلى نحو ٣,٦ مليون دولار. أمّا الفئات ذات القيمة المنخفضة مثل «الخشب الرقائقي» (HS ٤٤١٢) وأثاث غرف النوم (HS ٩٤٠٣٥٠)، فقد أظهرت تقلّبات كبيرة دون اتجاه نمو واضح.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من مصر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

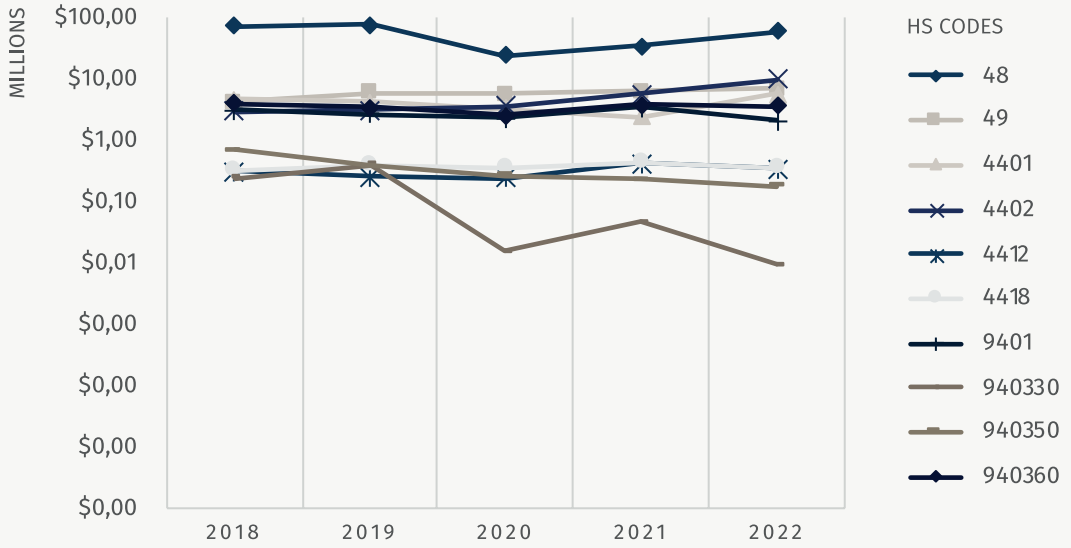

الرسم التوضيحي ١٢: ديناميات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من مصر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بملايين الدولارات الأمريكية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرجة في الملحق الأول. يمكن الاطلاع على الوصف الكامل للفئات في الملحق ١.

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – تمّ الاطلاع عليها في ٦ أغسطس ٢٠٢٥.

يؤكّد التحليل أن مصر منخرطة بدرجة كبيرة في نطاق لائحة الـEUDR، إذ تواجه تحديات متعددة الأبعاد تتعلق بقطاعات ذات قيمة مرتفعة ومتقلبة مثل قطاع الورق، إلى جانب قطاع الفحم الخشبي الذي يشهد نموًا سريعًا. لذا، سيتعيّن على مصر تتبُّع مصادر المواد الخام الخشبية المحلية والمستورَدة لضمان سلسلة توريد لا تضرّ بالغابات، والامتثال لمتطلبات التتبّع والعناية الواجبة التي تفرضها اللائحة.

المنتجات المطاطية والمشتقة منها

تُظهر القيم المفضّلة لواردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المطاطية بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، كما هو مبيّن في الرسم التوضيحي ١٣، وجود فئة رئيسية مهيمنة هي «الإطارات الهوائية الجديدة» (HS ٤٠١١) إذ تحتلّ هذه الفئة موقع الصدارة باستمرار، مع اتجاه تصاعدي قوي ومتواصل ارتفعت خلاله قيمة الواردات من ٣٤,١٧ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ٧٧,١٦ مليون دولار عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثّل أعلى معدل نمو بين جميع المنتجات المشتقة.

أما الفئات الأخرى من المطاط، فكانت أصغر حجمًا وأكثر تقلبًا. فقد شهدت فئة «منتجات أخرى من المطاط المفلكن» (HS ٤٠١٦) تقلبات متتالية لكنها انخفضت عمومًا من ٣٣٢,٨٦٢ دولارًا عام ٢٠١٨ إلى ٤٦,٢١٢ دولارًا عام ٢٠٢٢. كما ظلت فئات «المطاط المركّب» و«المطاط غير المفلكن» (HS ٤٠٠٥, HS ٤٠٠٦) ذات حضور محدود جدًا ومتقطع. في المقابل، شهدت فئة «ألواح وصفائح المطاط المفلكن» (HS ٤٠٠٨) نموًا طفيفًا من ٢٦,٧٩٩ دولارًا إلى ١٥٥,٣٤٩ دولارًا خلال الفترة نفسها. بوجه عام، تُعد المنتجات المطاطية المشتقة سوقًا صغيرة نسبيًا، ولا تزال الإطارات الجديدة (HS ٤٠١١) هي الفئة الوحيدة ذات الأهمية التجارية الحقيقية التي تستحق متابعة خاصة لضمان امتثال مصر لمتطلبات الـEUDR في صادراتها.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من مصر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

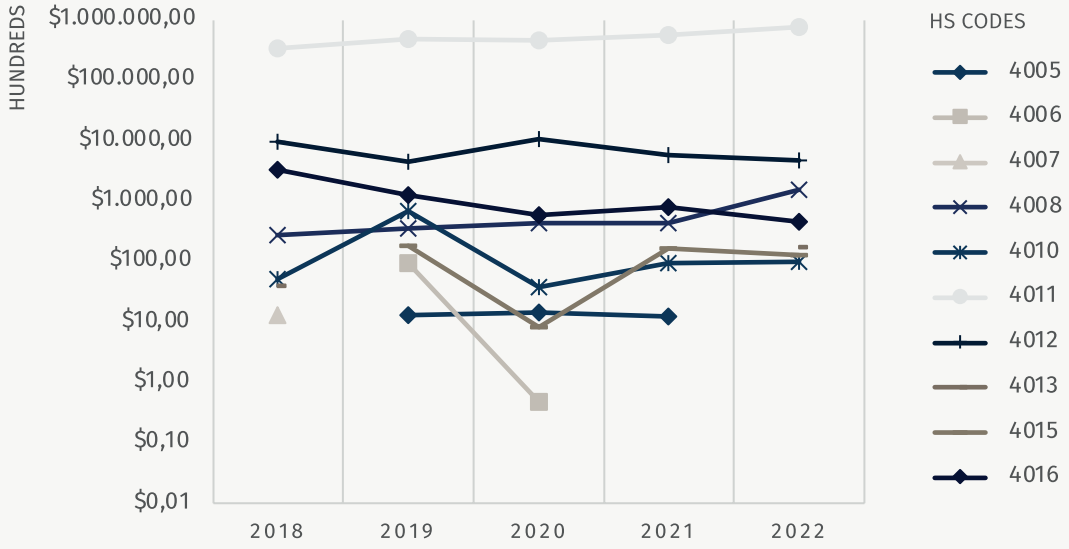

الرسم التوضيحي ١٣: ديناميكيات واردات المنتجات المشتقة من المطاط إلى الاتحاد الأوروبي من مصر (٢٠١٨–٢٠٢٢، مئات الدولارات الأمريكية) تشير رموز النظام المنسق إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول.

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – تم الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥.

الماشية والمنتجات المشتقة منها

يُظهر الرسم التوضيحي ١٤، الذي يفصّل قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقّة من الماشية من مصر، أنّ «لحوم الأبقار» (HS ٢٠١) سجّلت قيمة ضئيلة جدًا بلغت ١٣,٦٩ دولار فقط في عام ٢٠٢٢، دون أي سجلّ تجاري سابق، ممّا يشير إلى أن صادرات اللحوم المباشرة لا تشكّل مصدر قلق كبير في ما يتعلق بامتثال مصر للّائحة الأوروبية بشأن إزالة الغابات (EUDR). ويركّز الاهتمام الرئيسي في منتجات الماشية على الجلود، وتحديدًا فئتَي «الجلود المصبوغة أو المصبوغة جزئيًا» (HS ٤١٠٤) والجلود المعالَجة بعد الدباغة (HS ٤١٠٧). فقد احتفظت الفئة HS ٤١٠٤ بأعلى قيمة ضمن هذه المجموعة، على الرغم من انخفاضها الكبير من ٤٣,٩٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٢١,٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وبالمثل، شهدت الفئة HS ٤١٠٧ تراجعًا من ٢٢,٩٠ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ١٢,٧١ مليون دولار عام ٢٠٢٢، مع انخفاض ملحوظ في عام ٢٠٢٠. أما «الجلود الخام» (HS ٤١٠١) فقد أظهرت تجارة محدودة أو متقطعة في معظم السنوات، مع قيمة صغيرة بلغت ٢٩,٨٤٧ دولارًا في عام ٢٠٢٢.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الماشية من مصر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

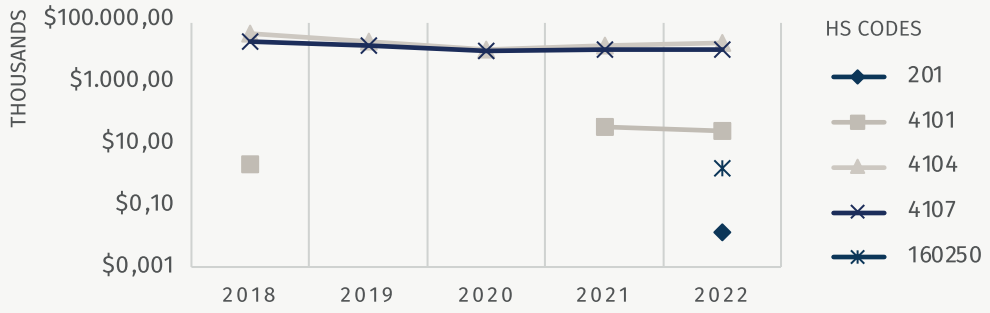

الرسم التوضيحي ١٤: ديناميات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الماشية من مصر (٢٠١٨-٢٠٢٢، بآلاف الدولارات الأمريكية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الوصف الكامل لهذه الفئات في الملحق ا.

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥

الاتفاقيات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي وتداعيات لائحة الـEUDR

تحكم العلاقة التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي سلسلة من الاتفاقيات، أبرزها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر التي دخلت حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٤، والتي أنشأت منطقة تجارة حرة من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وتسهيل التبادل التجاري في المنتجات الزراعية (المفوضية الأوروبية؛ منصة Access2Markets). وقد تمّ تعزيز هذه الاتفاقية في عام ٢٠١٠ من خلال اتفاق إضافي يشمل المنتجات الزراعية المصنّعة ومنتجات الصيد البحري (المفوضية الأوروبية، Access2Markets). ورغم أن مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA) بدأت عام ٢٠١٣، إلا أنها مجمّدة حاليًا (المفوضية الأوروبية). يظلّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر، إذ يستحوذ على نحو ٢٢٪ من إجمالي تجارة مصر في عام ٢٠٢٤ (المفوضية الأوروبية). ومع ذلك، فإن التعريفات التفضيلية الممنوحة بموجب هذه الاتفاقيات لا تُعفي الصادرات المصرية من التزامات العناية الواجبة (Due Diligence) التي تفرضها لائحة الـEUDR. كما أن مصر طرف موقّع في اتفاقية التراكم الأورومتوسطي (PEM)، بعد انضمامها رسميًا إلى الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية في أكتوبر ٢٠١٣.

أما اتجاهات الميزان التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي، كما يوضح الرسم التوضيحي ١٥، فتُظهر فائضًا مستمرًا لصالح الاتحاد الأوروبي، مع تحوّل ملحوظ في السنوات الأخيرة.
ففي الفترة الممتدّة بين ٢٠١٨ و٢٠٢١، ارتفع فائض الاتحاد الأوروبي تدريجيًا من حوالي ١١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ١٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢١، ممّا يعكس اتساع الفجوة التجارية نتيجة تفوق قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر على وارداته منها بشكل واضح.

لكن في عام ٢٠٢٢، حدث تحوّل جذري، إذ انخفض فائض الاتحاد الأوروبي بشكل حاد إلى نحو ٤,٢٨ مليارات دولار، نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة السلع المصرية المصدّرة إلى الاتحاد الأوروبي (من ١٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٢١ إلى ١٧,٠٤ مليار دولار) بالتوازي مع انخفاض صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر (من ٢٤,٩ مليار دولار إلى ٢١,٣ مليار دولار).

الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومصر من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢

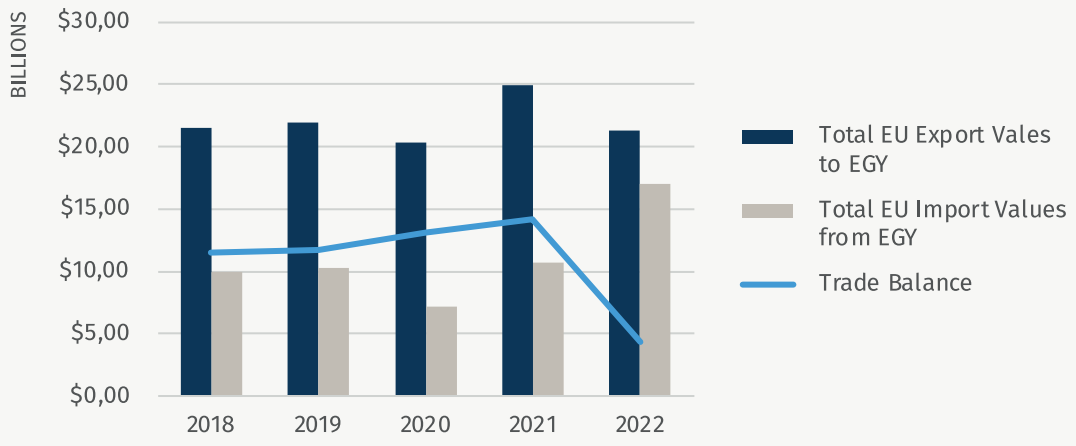

الرسم التوضيحي ١٥: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومصر (٢٠١٨–٢٠٢٢، بمليارات الدولارات الأمريكية).

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥.

كان الانخفاض الحادّ في الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومصر عام ٢٠٢٢ نتيجة ارتفاع كبير في واردات الاتحاد الأوروبي من مصر، مدفوعًا بعوامل خارجية ومحلية على حد سواء.

فبعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، واجه البنك المركزي المصري صعوبة في تثبيت سعر الصرف، مما دفعه إلى تنفيذ ثلاث عمليات خفض متتالية للجنيه المصري بنسبة –١٥٪ في مارس ٢٠٢٢، و–١٩٪ في أكتوبر ٢٠٢٢، و–١٧٪ في يناير ٢٠٢٣، أي ما يعادل انخفاضًا إجماليًا يزيد على ٥٠٪ بحلول فبراير ٢٠٢٣ (Crédit Agricole S.A.، ٢٠٢٤).

ورغم أن هذه الإجراءات لم تنجح في استعادة ثقة السوق، فإن ضعف الجنيه المصري جعل الصادرات المصرية أكثر تنافسية باليورو، مما أدى إلى زيادة واردات الاتحاد الأوروبي من مصر، وساهم جزئيًا في تعويض الضغوط الاقتصادية الكلية.

ويُحتمَل أن يُسهم هذا الارتفاع المؤقت في تدفق الصادرات في تعزيز قدرة مصر على الاستثمار في تدابير الامتثال التنظيمي، مثل تلك المطلوبة بموجب لائحة الـEUDR، شريطة استمرار زخم الصادرات خلال السنوات المقبلة.

تقييم جهوزية مصر للامتثال للّائحة الأوروبية للمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR)

تُظهر مصر التزامًا سياسيًا قويًا بمواءمة معاييرها التنظيمية مع معايير الاتحاد الأوروبي، ممّا يعكس نهجًا استباقيًا تجاه الامتثال المحتمل للـEUDR. ويُعدّ إطلاق الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر (SCP) في عام ٢٠٢٤ دليلًا واضحًا على الرغبة السياسية رفيعة المستوى في دمج أولويات الاستدامة الأوروبية ضمن أجندات التنمية الوطنية (الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢٤). وعلاوة على المبادرات الرسمية للاتحاد الأوروبي، أظهر أصحاب المصلحة المصريون تجاوبًا كبيرًا ضمن نطاق هذه الدراسة. فقد اجتمعوا في جلسة إلكترونية جماعية لمناقشة اللائحة (EUDR)، حيث شاركوا بفعالية في فهم تداعياتها بعد دخولها حيّز التنفيذ وأبدوا اهتمامًا واضحًا بالمتطلبات التنظيمية المرتبطة بها. ويُظهر هذا المستوى من المشاركة، ليس فقط الإرادة السياسية للتعاون، بل أيضًا ثقافة مؤسسية متقدمة في الانخراط والمبادرة من قبل أصحاب المصلحة.

التنسيق بين الجهات والمؤسسات

يبدو أن التنسيق المؤسسي في مصر قوي وفعّال، حيث تشارك عدة وزارات وهيئات وشركاء دوليين في تنفيذ برامج تتماشى مع أولويات الاتحاد الأوروبي. وتُعدّ مبادرات مثل برنامج دعم الاتحاد الأوروبي للتجارة والصناعة والنمو والوصول السريع إلى الأسواق (TIGARA) — وهو مشروع لبناء القدرات التجارية — مثالًا واضحًا على التعاون الوثيق بين الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية لتعزيز سلاسل التوريد ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأوروبية (بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر، ٢٠٢٥). وبالمثل، تعمل آلية ضمان الاستثمار من أجل التنمية بين الاتحاد الأوروبي ومصر على تعبئة الدعم المالي والتقني والمؤسسي عبر قطاعات متعدّدة ذات صلة بأهداف الـEUDR، بما في ذلك الزراعة المستدامة، إدارة الموارد المائية، الطاقة المتجدّدة (بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر، ٢٠٢٥). ويُشير هذا الانخراط المتعدّد المستويات إلى أن التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المحلية والدولية أصبح راسخًا ومنسقًا بشكل جيد، ممّا يشكّل أساسًا متينًا لجهود الامتثال المنسّقة مستقبلاً.

الجهوزية التقنية

حقّقت مصر تقدمًا ملحوظًا في الجهوزية التقنية لتلبية معايير السوق الأوروبية. فقد تمّ تنفيذ استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية وأنظمة المراقبة المرتبطة بالممارسات المستدامة، والتي — رغم أن هدفها الأساسي هو التحوّل الأخضر — تُسهم بشكل غير مباشر في تعزيز الجهوزية التقنية للامتثال للـEUDR (بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر، ٢٠٢٥). ومع ذلك، فإن الأنظمة المخصّصة لتحديد المواقع الجغرافية (geolocation) وتتبّع السلع التي تضرّ بالغابات، لا تزال بحاجة إلى تطوير إضافي لتلبية متطلبات التتبّع الدقيق التي تفرضها اللائحة.

ومن منظور معدلات إزالة الغابات، وهو جانب ذو صلة خاصة بقطاعي المنتجات الخشبية ومنتجات الماشية، تجدر الإشارة إلى أنه بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٤، خسرت مصر ما يوازي ٥٥,٥ ألف هكتار من الغطاء الشجري، أي ما يعادل ١٩٪ من الغطاء الأساسي لعام ٢٠٠٠ (Sims et al.، ٢٠٢٥). وتعود فقط ٢,٨٪ من هذه الخسارة إلى أسباب مرتبطة بإزالة الغابات لأغراض الزراعة الدائمة أو إنتاج السلع أو توسّع المستوطنات والبنى التحتية.

أما الغالبية العظمى من خسارة هذا الغطاء فنجمت عن اضطرابات طبيعية أو مؤقتة، أبرزها الحرائق البرية. ويشير ذلك إلى أن تراجع الغطاء الحرجي في مصر ناجم أساسًا عن عوامل بيئية لا عن توسّع زراعي لصناعة السلع، مما يعكس مستوى مخاطر منخفض نسبيًا من حيث الامتثال لمتطلبات الـEUDR الخاصة بإزالة الغابات.

في الخلاصة، تُظهر مصر مستوى متقدّمًا ومتناميًا من الجهوزية للامتثال للـEUDR، بفضل الالتزام السياسي القوي الذي يتجلى في الشراكات الاستراتيجية والمشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة. كما أن التنسيق المؤسسي، وبناء القدرات القطاعية وآليات الاستثمار المشتركة، تساهم في دعم الامتثال، في حين يركّز التعاون مع الاتحاد الأوروبي على تكييف المؤسسات والقطاعات الصناعية مع المتطلبات الجديدة. ورغم وجود بعض التحفظ في مشاركة البيانات مما يعكس عدم وضوح بعض المتطلبات التنظيمية، ووجود حاجة إلى تحسين أنظمة التتبّع الجغرافي والمراقبة، فإن مزيج الإرادة السياسية والانخراط المؤسسي والاستثمار المتزايد، يشكّل قاعدة قوية لتمكين مصر من تلبية التزاماتها تجاه الـEUDR.

تقييم تأثير لائحة الـEUDR

تمثل لائحة الـEUDR فرصًا وتحديات في آن واحد بالنسبة لمصر. فكونها دولة تتمتع بعلاقات تجارية قوية مع الاتحاد الأوروبي وتنفّذ حاليًا استثمارات كبرى في مشاريع التحوّل الأخضر، فهي في موقع مناسب للاستفادة من الحوافز السوقية الجديدة. ومع ذلك، سيترتب على تطبيق اللائحة مسؤوليات إضافية، لا سيما في ما يتعلق بالعناية الواجبة في سلاسل التوريد وإدارة البيانات وضمان الامتثال التجاري، وهي جوانب تتطلب مراجعة سياسات دقيقة وتعديلات تشغيلية مدروسة لضمان نجاح عملية الامتثال.

الفرص

تُعد صادرات مصر من المنتجات الزراعية والغذائية والسلع الأخرى المشمولة ضمن لائحة الـEUDR كبيرة الحجم، ما يوفر حافزًا قويًا لتوحيد المعايير مع متطلبات الاستدامة الأوروبية. إنّ الامتثال للّائحة سيُعزّز مكانة مصر كمورّد موثوق للمنتجات الخالية من إزالة الغابات، مما سيساهم في ترسيخ موقعها داخل سوق الاتحاد الأوروبي وتعزيز صورتها كدولة ملتزمة بالتجارة المسؤولة بيئيًا.

التحديات والمخاطر

١. حماية البيانات والتتبّع الرقمي

سيتعيّن على مصر مراجعة سياساتها الخاصة بخصوصية البيانات لضمان الإدارة الآمنة لمعلومات تحديد المواقع الجغرافية وسلاسل الإمداد المطلوبة للامتثال للـEUDR. وقد تحتاج أنظمة المراقبة الحالية إلى تحديثات تقنية لتتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي للتتبّع الرقمي مع الالتزام في الوقت ذاته بالقوانين المحلية. وتظهر تحديات الحوكمة بوضوح في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٥، حيث سجّلت مصر درجة ٣٠ واحتلّت المرتبة ١٣٠ من أصل ١٨٠ دولة (الشفافية الدولية، ٢٠٢٥)، ما يعكس مخاطر محتمَلة تتعلّق بنزاهة البيانات وشفافيتها. لذا، هناك حاجة ملحّة إلى رقابة مؤسسية قوية وبرامج بناء قدرات لضمان دقّة التقارير وامتثالها القانوني.

٢. الاتفاقيات التجارية ومتطلبات العناية الواجبة الموسّعة

تُضيف الاتفاقيات التجارية الحديثة، مثل دور مصر كمركز لإعادة تصدير زيت النخيل الماليزي، عبئًا إضافيًا في مجال الامتثال (MPOC, ٢٠٢٤). ووفقًا لتصنيف الـEUDR، تُعد ماليزيا دولة ذات مستوى خطر عادي، ممّا يستوجب تطبيق إجراءات عناية واجبة موسّعة. وبالتالي، يتحمّل الفاعلون الاقتصاديون المصريون مسؤولية ضمان امتثال السلع المستورَدة لمتطلبات اللائحة، بما في ذلك التحقق من قانونية المصدر وضمان أنّ هذه المنتجات لا تضرّ بالغابات. وهذا يعني أن القطاع الخاص المصري سيكون مطالبًا بتقديم كل المعلومات والوثائق المطلوبة من قبل المشغّلين الأوروبيين ضمن أنظمة العناية الواجبة الخاصة بهم.

٣. الانعكاسات الاقتصادية والتجارية

رغم أن السوق الأوروبية توفّر فرصًا اقتصادية كبيرة، إلا أن لائحة الـEUDR قد تؤدي إلى الحاجة لتنويع الشركاء التجاريين أو الاستثمار في مبادرات امتثال مُكلِفة. فقد تواجه بعض الشركات ارتفاعًا في التكاليف التشغيلية نتيجة متطلبات التتبّع والإبلاغ والتحقق. كما أن الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الامتثال قد لا تكون دائمًا فعّالة من حيث التكلفة، لا سيّما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، ما قد يضعِف تنافسيتها إذا لم تُرفق بآليات دعم مالي أو تقني مناسبة.

في المجمل، تمثل لائحة الـEUDR لمصر مشهدًا مزدوجًا من الفرص والتحديات: فهي تتيح آفاقًا واعدة للتجارة المستدامة، ولكنها في الوقت نفسه تفرض التزامات تنظيمية إضافية. وبينما تُعد المشاركة الاستباقية لمصر واستثماراتها في الاستدامة وعلاقاتها التجارية الراسخة مع الاتحاد الأوروبي من نقاط القوة، فإنّ قضايا حماية البيانات ومتطلبات العناية الواجبة الموسعة وضغوط التكاليف على الشركات المحلية تبقى تحديات أساسية ينبغي معالجتها لضمان نجاح الامتثال وتعظيم المكاسب الاقتصادية.

إسرائيل

تقييم تداعيات لائحة الـEUDR

يكشف الملف التجاري لإسرائيل لعام ٢٠٢٢ عن تأثير مباشر محدود نسبيًا للّائحة الأوروبية للمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR) على قطاعاتها التصديرية الرئيسية. فقد بلغت القيمة الإجمالية للسلع ذات الصلة بالـEUDR التي استوردها الاتحاد الأوروبي من إسرائيل نحو ١٧٨,٤٢ مليون دولار أمريكي (قاعدة بيانات UN Comtrade)، أي ما يعادل حوالي ٠,٩٨٪ فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من إسرائيل، والتي بلغت ١٨,٢٩ مليار دولار في العام نفسه.
وعلى الصعيد العالمي، مثّلت هذه السلع نحو ٠,٢٥٪ فقط من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى العالم، والتي وصلت إلى ٧٢,٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ (UN Comtrade). وتشير هذه النسب إلى أن اللائحة لا تشكّل تهديدًا اقتصادياً مباشراً كبيراً على الاقتصاد التصديري الإسرائيلي ككل.

واستنادًا إلى بيانات عام ٢٠٢٢، فإن الواردات الأوروبية من إسرائيل تتركز في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التحويلية، حيث تُعد الآلات والمعدات الكهربائية الفئة الرائدة بقيمة تتجاوز ٦,١ مليار دولار، يليها الوقود المستخرَج من المعادن (بأكثر من ١,٧ مليار دولار)، ثم الآلات والأجهزة الميكانيكية بما يزيد على ١,٥ مليار دولار (UN Comtrade) . ونظرًا لأن هذه الفئات غير مشمولة ضمن نطاق لائحة الـEUDR، فإن تعرض إسرائيل المباشر للّائحة يبدو محدودًا وفقًا لملفها التجاري الحالي مع الاتحاد الأوروبي. وهذا يعزّز التقدير بأن الأثر الاقتصادي العام للّائحة على قطاع الصادرات الإسرائيلي سيظل ضمن حدود ضيقة ومتحكَّم بها.

الفئات الرئيسية للسلع ذات الصلة بالـEUDR المستوردة من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي

استنادًا إلى بيانات القيمة الإجمالية (CIF) لعام ٢٠٢٢، الواردة في الجدول ٦، فإن أبرز فئات السلع ذات الصلة بالـEUDR المستوردة من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي هي: المنتجات المطاطية ومشتقاتها بقيمة ٨٨,٢ مليون دولار، تليها المنتجات الخشبية ومشتقاتها بقيمة ٥٤,٥ مليون دولار، ثم منتجات زيت النخيل بقيمة ٧,٣ مليون دولار.

المنتجات الخشبية والمشتقة منها

شهدت واردات الاتحاد الأوروبي من الخشب والمنتجات الخشبية القادمة من إسرائيل تقلبات كبيرة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، كما هو موضَّح في الرسم التوضيحي ١٦. وتُهيمن على هذا القطاع فئتان رئيسيتان هما «اللبّ والورق» (HS ٤٨) و«المنتجات المطبوعة» (HS ٤٩)، اللتان انخفضت قيمتهما الإجمالية من قرابة ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى حوالي ٥٤,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وبالمثل، شهدت واردات «المقاعد» (HS ٩٤٠١)، وهي من الفئات ذات القيمة العالية، تراجعًا مستمرًا من أكثر من ٢٠ مليون دولار إلى نحو ١٣,٦ مليون دولار خلال الفترة نفسها. في المقابل، سجّلت بعض الفئات الصغيرة نموًا ملحوظًا، مثل «صناديق التعبئة» (HS ٤٤١٥) التي ارتفعت قيمتها من ٢٢٤ ألف دولار فقط إلى أكثر من ١,٥ مليون دولار، كما برزت «أثاث المطابخ» (HS ٩٤٠٣٤٠) كفئة جديدة ذات أهمية في عام ٢٠٢٢.

ويُشير هذا التحوّل في تركيبة التجارة، رغم أنه لا يعوّض الانخفاض في القطاعات الكبرى، إلى احتمال تنويع صادرات إسرائيل من المنتجات الخشبية المشتقة في السنوات المقبلة.

الجدول ٦: القيمة الإجمالية (CIF) للسلع ذات الصلة بالـ EUDR المستوردة من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

مجموعة السلع	قيمة الواردات (دولار أمريكي)
الماشية	٤,١٦١,٧٩٠
الكاكاو	١,٦٠٥,٨٤٠
البنّ	٢٦١,٧٥٨
زيت النخيل	٧,٢٩٣,٥٩٦
المطاط	٨٨,٢٢٤,٧٥٨
فول الصويا	٦٣٢,٩١٩
الخشب	٧٦,٢٣٨,١٩٦

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في ٢٩ يونيو ٢٠٢٥.

واردات المنتجات المشتقة من الخشب من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

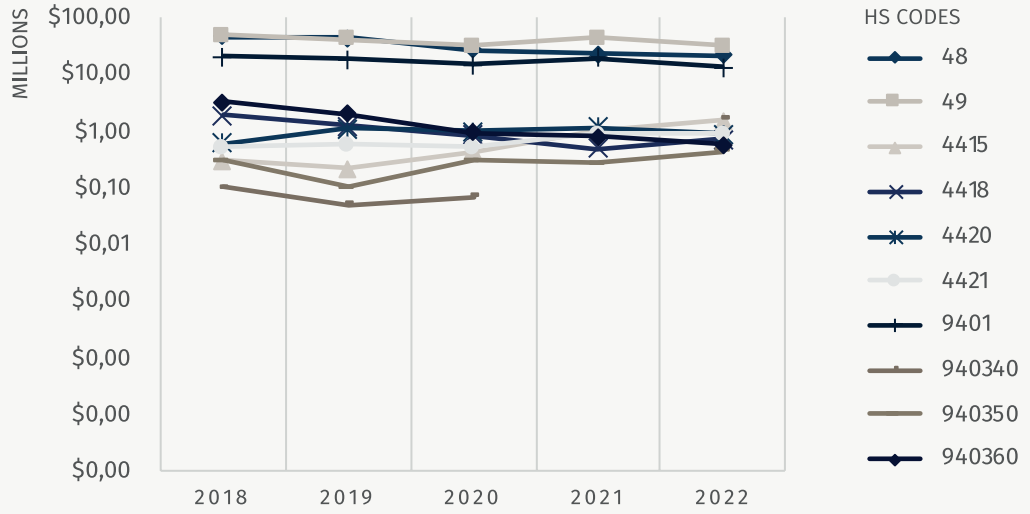

الرسم التوضيحي ١٥: ديناميات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من إسرائيل (٢٠١٨–٢٠٢٢، بملايين الدولارات الأمريكية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الوصف الكامل لهذه الفئات في الملحق ا.

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في ٦ أغسطس ٢٠٢٥

المنتجات المطاطية والمشتقة منها

تُظهر واردات الاتحاد الأوروبي من المطاط الطبيعي ومشتقاته القادمة من إسرائيل، كما هو موضّح في الرسم التوضيحي ١٧، هيمنة فئتين رئيسيتين تتّسمان بتقلّبات كبيرة في القيمة التجارية. تُهيمن الفئة «الإطارات الهوائية الجديدة» (HS ٤٠١١) بشكل واضح، إذ حافظت على قيم تجارية تتراوح بين ٦٧ و٨٥ مليون دولار أمريكي خلال الفترة المدروسة، ما يجعلها السلعة الأساسية في هذا القطاع. أما الفئة الثانية من حيث الأهمية فهي «المنتجات الأخرى من المطاط المفلكن» (HS ٤٠١٦)، والتي سجّلت أيضًا نشاطًا تجاريًا كبيرًا، إذ انخفضت قيمتها من نحو ١٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٩٫٣ ملايين دولار في عام ٢٠٢٠، قبل أن تتعافى تدريجيًا لتصل إلى حوالي ١١ مليون دولار في عام ٢٠٢٢.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من المطاط من إسرائيل (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

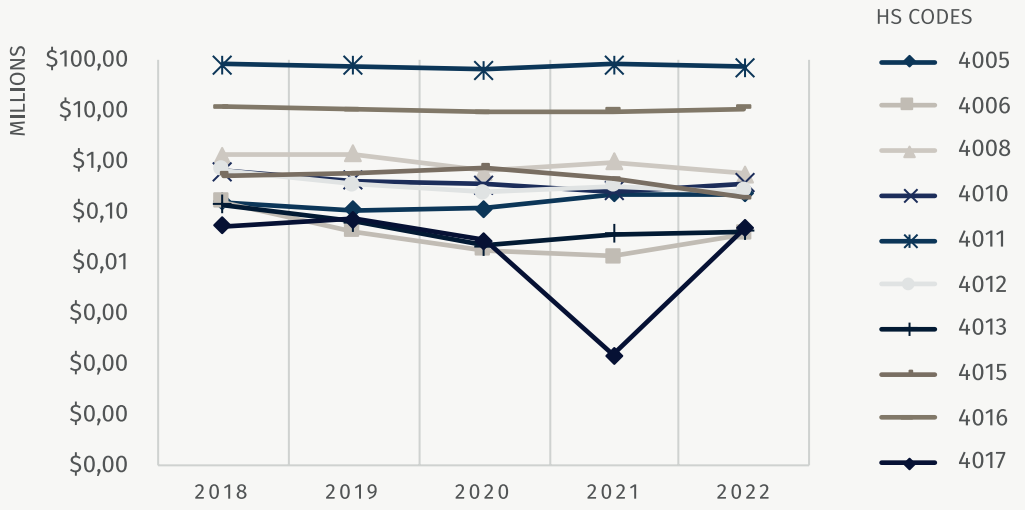

الرسم التوضيحي ١٧: ديناميات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من المطاط من إسرائيل (٢٠١٨–٢٠٢٢، بملايين الدولارات الأمريكية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الوصف الكامل لهذه الفئات في الملحق ١.

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥.

تشير باقي المنتجات المُدرجة، المشتقة من المطاط، مثل «ألواح وصفائح المطاط» (HS ٤٠٠٨) «أحزمة النقل أو النقل الميكانيكي» (HS ٤٠١٠)، إلى تدفّقات تجارية أصغر حجمًا وأكثر تقلبًا بشكل ملحوظ. ويُظهر ذلك أنه رغم أن لائحة الـEUDR تنطبق على نطاق واسع من واردات المطاط، فإن تأثيرها الكمي الأساسي سيكون متركّزًا بشكل رئيسي على قطاع الإطارات والمنتجات الأخرى من المطاط المفلكن، نظرًا إلى قيمتهما التجارية الكبيرة واستمرارية أحجام التبادل المرتفعة فيهما.

منتجات زيت النخيل والمشتقات الناتجة عنه

يُظهر الرسم التوضيحي ١٨ تطور المنتجات المشتقة من زيت النخيل المشمولة ضمن لائحة الـEUDR والمستوردة من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢.

وتُهيمن على هذه الصادرات فئة « الأحماض الكربوكسيلية الأحادية غير الحلقية المشبعة ومشتقاتها» (HS ٢٩١٥٩٠)، التي شهدت ارتفاعًا حادًا في قيمتها من حوالي ٣ مليون دولار إلى أكثر من ٨ مليون دولار في عام ٢٠٢١، تلاها انخفاض طفيف في عام ٢٠٢٢.

ويُشير هذا الارتفاع المفاجئ إلى توسّع سريع في هذا القطاع المحدّد من التجارة، مما عزّز مكانته في التبادل التجاري بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وخلق حصة سوقية مستقرة ومتنامية نسبيًا في هذا المجال.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من زيت النخيل من إسرائيل (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

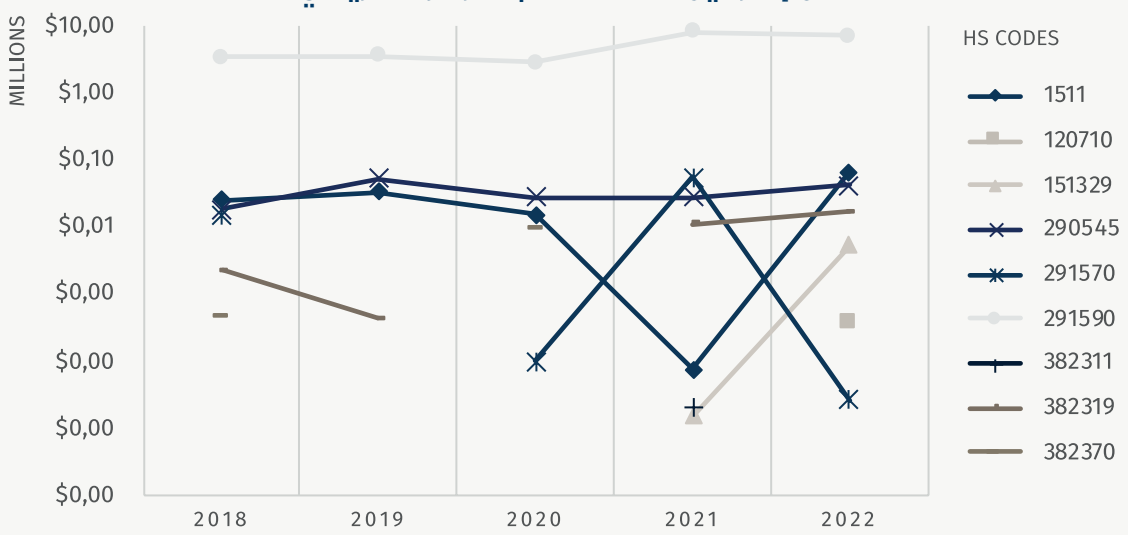

الرسم التوضيحي ١٨: ديناميات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من زيت النخيل من إسرائيل (٢٠١٨–٢٠٢٢، بملايين الدولارات الأمريكية) تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الوصف الكامل لهذه الفئات في الملحق ا.

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥.

بالمقارنة، تُظهر المنتجات الأخرى أحجام تجارة أصغر بكثير؛ إذ بلغت قيمة «الغليسيرول» (HS ٢٩٠٥٤٥) حوالي ٤٣,٥١٨ دولارًا، في حين وصلت قيمة «زيت النخيل وأجزائه» (HS ١٥١١) إلى ٦٩,٠١٦ دولارًا فقط. وكما نجد في الرسم التوضيحي ١٨، تُسجّل المنتجات المشتقة الأخرى المصدَّرة من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي قيمًا ضئيلة للغاية وتُظهر أنماطًا تجارية غير منتظمة ومتقطعة. ومن المحتمل أن تكون هذه الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في إطار لائحة الـEUDR، إذ ستحتاج إلى استراتيجيات امتثال فعّالة من حيث التكلفة لتقييم جدوى الاستثمار طويل الأمد في سبيل تلبية المتطلبات التنظيمية للّائحة.

تداعيات لائحة الـEUDR على ديناميات التجارة والاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل

تُضيف لائحة الـEUDR طبقة جديدة من التعقيد إلى العلاقات التجارية الراسخة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. فعلى الرغم من متانة هذه العلاقات، والتي تحكمها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل الموقَّعة عام ٢٠٠٠ وعدد من الاتفاقيات القطاعية الخاصة، إلا أنّ اللائحة تؤثر بشكل مباشر على مجموعة محدّدة من السلع، مما قد يؤدي إلى تغيّر في أنماط التجارة القائمة ويفرض على المصدّرين الإسرائيليين إجراء تعديلات كبيرة في إجراءاتهم التشغيلية وسلاسل الإمداد (المفوضية الأوروبية).

الاتفاقيات القائمة ودمج لائحة الـEUDR

أدّت اتفاقية الشراكة الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، الموقّعة عام ٢٠٠٠، إلى جانب اتفاقيات التجارة الزراعية التي دخلت حيّز التنفيذ عام ٢٠١٠، إلى تعميق الاندماج الاقتصادي بين الطرفين (المفوضية الأوروبية؛ جمعية التجارة الدولية، ٢٠٢٣). وتُشكّل لائحة الـEUDR إطارًا تنظيميًا إضافيًا يُضاف إلى منظومة التفضيلات التجارية القائمة، إذ تفرض اشتراطات جديدة تتعلّق بالامتثال البيئي والتتبّع. ومن بين العناصر البارزة في العلاقة التجارية بين الجانبين، يُعدّ «الترتيب الفني» المتعلّق بالسلع القادمة من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المُدارة منذ يونيو ١٩٦٧ (والساري منذ عام ٢٠٠٤)، دليلًا على قدرة الاتحاد الأوروبي على التمييز وتطبيق شروط تجارية محدّدة استنادًا إلى المنشأ (المفوضية الأوروبية؛ جمعية التجارة الدولية، ٢٠٢٣). ويُعزّز ذلك ما أقرّته المديرية العامة للضرائب والاتحاد الجمركي (DG TAXUD) من رمز جمركي جديد بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٣، والذي يمكن، من حيث المبدأ، تكييفه أو اعتباره سابقة تنظيمية لتطبيق متطلبات التتبّع التفصيلية الخاصة بلائحة الـEUDR، بما يضمن أن السلع المُصنّعة في إسرائيل يمكن تتبّعها وصولًا إلى مصادر إنتاجها الأصلية التي لا تضرّ بالغابات (المفوضية الأوروبية).

ديناميات التجارة وتأثير اللائحة

يُعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل، إذ يستحوذ على نحو ٣٢٪ من إجمالي تجارتها بالسلع لعام ٢٠٢٤ (المفوضية الأوروبية). وخلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، حافظ الاتحاد الأوروبي على فائض تجاري كبير ومستمر مع إسرائيل، ارتفع من حوالي ٨ مليار دولار إلى أكثر من ١٢ مليار دولار، كما نرى في الرسم التوضيحي ١٩.

ويُظهر الميزان التجاري اتجاهًا مستقرًا نسبيًا، تخللته زيادة ملحوظة في عام ٢٠٢١، عكست ارتفاعًا متوازيًا في كل من واردات الاتحاد الأوروبي من إسرائيل وصادراته إليها. وحتى الانخفاض الطفيف المسجّل في عام ٢٠٢٢، شمل الطرفين بنسبة متقاربة، مما ساهم في الحفاظ على توازن عام في ديناميات التجارة الثنائية.

الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢

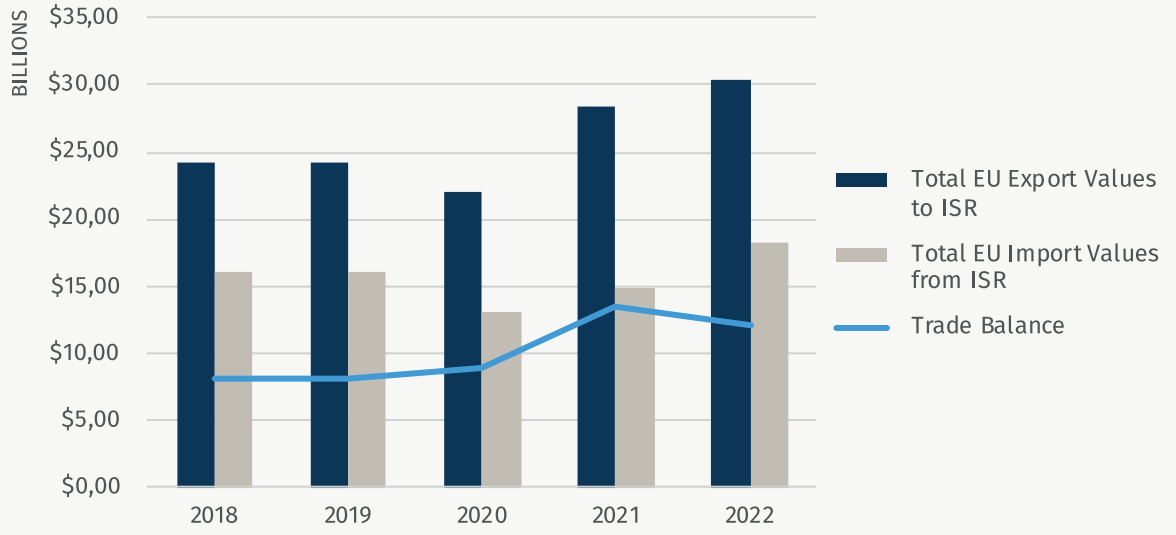

الرسم التوضيحي ١٩: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (٢٠١٨–٢٠٢٢، بمليارات الدولارات الأمريكية)

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥.

تقييم تداعيات لائحة الـEUDR

أظهرت المشاورات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة في إطار هذا التقييم مستوى حذر واضح في التفاعل، خصوصًا بين ممثلي الجهات الحكومية. فقد عبّر المشاركون عن قلقهم إزاء تداعيات لائحة الـEUDR على إسرائيل، وأبدوا تردّدًا في مشاركة معلومات تفصيلية حول الصناعات التصديرية. ورغم أنّ ذلك لم يمنع الحوار البنّاء، إلا أنه يعكس حساسية عالية فيما يخصّ الإفصاح عن البيانات ويؤكد صعوبة الحصول على معلومات شفافة بالكامل حول سلاسل الإمداد في السياق الإسرائيلي.

القدرات المؤسسية والحَوْكَمِيّة

تُظهر إسرائيل قدرات مؤسّسية متوسطة في ما يتعلق بالامتثال لمتطلبات لائحة الـEUDR. فهي تستفيد من اعتراف الاتحاد الأوروبي بمستوى كفاية حماية البيانات لديها (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٤)، مما يُسهّل تبادل بيانات التتبّع والموقع الجغرافي المطلوبة بموجب اللائحة. ويعزّز كل من قانون حماية الخصوصية لعام ١٩٨١، الذي تُشرف عليه هيئة حماية الخصوصية الإسرائيلية، والتعديل التشريعي رقم ١٣ المتوقع صدوره عام ٢٠٢٥ (DLA Piper، ٢٠٢٤)، الإطار التنظيمي الخاص بإدارة المعلومات الرقمية المتعلقة بسلاسل الإمداد.

أما على صعيد الحوكمة، فإن تصنيف إسرائيل في المرتبة ٣٠ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤، مع درجة ١٠٠/٦٤ (الشفافية الدولية، ٢٠٢٤)، يشير إلى مستوى منخفض نسبيًا من مخاطر الفساد، وهو ما يدعم تطبيق التزامات العناية الواجبة.

لكن تشابك البحث والتطوير الزراعي (R&D) مع الأنشطة الإنتاجية في المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل (Who Profits، ٢٠٢٠)، يشكّل مخاطر امتثال حرجة.

وبما أن اللائحة تشترط إثبات قانونية الإنتاج، فإن السلع المرتبطة بأراضٍ متنازع عليها قد تواجه رفضًا في أسواق الاتحاد الأوروبي أو ضررًا على مستوى السمعة التجارية. كما أن التطورات الجيوسياسية الجارية، بما في ذلك النزاع في غزة، قد تؤدي إلى تغيّرات في العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، مما يزيد من حالة عدم اليقين بشأن الوصول إلى السوق ومتطلبات الامتثال للسلع المشمولة بلائحة الـEUDR.

الالتزام والتقيّد باللائحة على المستوى السياسي

يبقى الالتزام والتقيّد بلائحة الـEUDR على المستويات السياسية العليا محدودًا. وتؤكد نتائج المشاورات أن الجهات الحكومية تُبدي استعدادًا للتعلّم وتكييف الممارسات، لكنها لم تبادر بعد إلى تنفيذ خطوات عملية لدمج متطلبات اللائحة ضمن سياسات الزراعة أو الغابات أو التجارة أو استخدام الأراضي. كما أن مستوى المشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين (كالقطاع الصناعي، والمجتمع المدني، والسلطات المحلية) لا يزال ضعيفًا، رغم وجود نية لتنظيم أنشطة توعية وورش عمل في المستقبل القريب.

ديناميات إزالة الغابات والإطار القانوني

يُعدّ ملف إزالة الغابات في إسرائيل محدودًا نسبيًا مقارنة بالدول الاستوائية، لكنه لا يخلو من المخاطر. ففي الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٢٤، فقدت إسرائيل ٩٫٥٪ من غطائها الشجري لعام ٢٠٠٠، منها حوالي ٣٤٪ بسبب التحويل الدائم للأراضي، خصوصًا نحو الأنشطة الزراعية (Sims et al.، ٢٠٢٥). ويستند نظام حوكمة الغابات في إسرائيل إلى مرسوم الغابات لعام ١٩٢٦، والتعديل رقم ٨٩ لقانون التخطيط والبناء لعام ٢٠٠٨، إضافةً إلى قانون الغابات والأشجار الجديد المرتقب، الذي سيُعزّز الحماية القانونية وصلاحيات الإنفاذ. كما يضع المخطط الوطني المكاني الشامل (Tama 1)، الذي تم اعتماده عام ٢٠٢٠، شروطًا أكثر صرامة لتغيير استخدامات الأراضي. ومع ذلك، لا تزال الأنشطة الزراعية مسموحًا بها داخل الغابات، أحيانًا بمبررات تتعلّق بمنع الحرائق أو تحسين التلقيح.

ويُثير مشروع تشريعي جديد يُعطي الأولوية للأمن الغذائي قلقًا متزايدًا، إذ يُتيح استخدام المساحات المفتوحة مثل الغابات والمحميات والحدائق لأغراض زراعية، مما قد يُقوّض جهود حماية الغابات.

كما أن تطبيق لوائح استخدام الأراضي يوصف بأنه ضعيف، نتيجة القيود السياسية ونقص الموارد، ما يزيد من تعقيد جهود الامتثال لمتطلبات الـEUDR المتعلقة بحماية الغابات واستخدام الأراضي.

الجهوزية التقنية والتجارية

تُظهر إسرائيل خبرة تقنية قوية في مجالي الزراعة المستدامة وإدارة الغابات، غير أن قدراتها في تتبع سلاسل الإمداد لا تزال متوسطة. توجد قواعد بيانات ضمن دائرة الغابات تُستخدم لتتبّع إنتاج الأخشاب، إلا أن أنظمة التتبّع الخاصة ببقية السلع تبقى محدودة.

أما على صعيد التجارة، فإن القطاعات الأكثر تعرضًا لتداعيات لائحة الـEUDR هي قطاعات التصنيع والمعالجة والتصدير، لا سيّما تلك العاملة في مجالات المطاط والألواح الخشبية. وتشمل التحديات المتوقعة ما يلي: إجراءات الجمارك المعقدة، متطلبات التتبّع وتبادل البيانات، عمليات التحقق والتدقيق واحتمال ظهور عوائق تجارية جديدة. ويتوقع بعض أصحاب المصلحة تحوّلًا طفيفًا في وجهة الصادرات بعيدًا عن السوق الأوروبية، غير أن التحقق من هذا الاتجاه يستلزم المزيد من المشاورات مع الشركات المعنية.

تُظهر إسرائيل مستوى جهوزية متفاوتًا تجاه متطلبات الـ EUDR. فمن جهة، تُشكّل حوكمتها المتينة، ونظامها المتقدم لحماية البيانات وآليات المراقبة المعززة قاعدةً جيدةً للامتثال. ومن جهة أخرى، فإن ضعف تطبيق قوانين تغيير استخدام الأراضي والتشريعات الزراعية الجديدة ذات المخاطر البيئية والأنشطة الاقتصادية في الأراضي المتنازع عليها، إضافةً إلى هشاشة القدرة التنافسية الصناعية، قد تصعّب قدرة المصدّرين على تلبية متطلبات اللائحة المتعلقة بالشرعية والتتبع.

تقييم تأثير لائحة الـEUDR

في حين أن التعرّض الاقتصادي الكلي لإسرائيل لقواعد الاتحاد الأوروبي الـEUDR لا يزال محدودًا، حيث شكلت السلع ذات الصلة بقواعد الاتحاد الأوروبي للاستيراد أقل من ١٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من إسرائيل في عام ٢٠٢٢، فإن هذه اللائحة تفرض نقاط ضعف خاصة بكل قطاع، تستحق دراسة متأنية.

النزاعات الجيوسياسية وتردّد المستثمرين

يشكّل السياق الجيوسياسي في إسرائيل، بما فيه من توترات إقليمية دائمة وصراعات متقطعة، عاملًا يزيد من المخاطر المتصوَّرة لدى المشغّلين والمستثمرين الأوروبيين العاملين في القطاعات الخاضعة للائحة الـEUDR. فبيئة الأمن غير المستقرة تُعقّد إدارة سلاسل الإمداد، مما يخلق احتمالات لاضطرابات في عمليات التوريد والمعالجة والتصدير.

ويُعدّ إغلاق مصنع «يوكوهاما رابر» (YRC) في هديرا في ديسمبر ٢٠٢٤ مثالًا بارزًا على تأثير التداخل بين التقلّبات السوقية وعدم الاستقرار الإقليمي. فمع أن نقل الإنتاج إلى جنوب آسيا كان مدفوعًا أساسًا باعتبارات الكلفة وقرب مصادر المواد الأولية، فإن البيئة الجيوسياسية غير المستقرة عزّزت الاتجاه نحو تركّز الاستثمارات في مناطق أكثر استقرارًا. وبالتالي، من المرجّح أن يُفضّل المستوردون الأوروبيون التعامل مع موردين بدائل في مناطق ذات مخاطر سياسية وتشغيلية أقلّ، ما قد يؤدي إلى تراجع الحصة السوقية لإسرائيل في السلع المشمولة بلائحة الـEUDR.

القيود التجارية المرتبطة بالمستوطنات

عامل حاسم آخر في تحديد مدى تأثر إسرائيل بالـEUDR هو وضع المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. إذ يقوم الاتحاد الأوروبي بالتمييز بين السلع المنتَجة في هذه المناطق ضمن اتفاقياته التجارية القائمة، وهو ما يتقاطع مباشرة مع التزامات العناية الواجبة والتتبع المنصوص عليها في اللائحة. وبالتالي، يتعين على المصدّرين الإسرائيليين إثبات أن جميع السلع ذات الصلة لا تضرّ بالغابات، الأمر الذي يفرض متطلبات مكثّفة من حيث التوثيق والامتثال.

وعلى الرغم من أن الترتيب الفني (Technical Arrangement) بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، إضافة إلى تحديث رمز الجمارك الذي أصدرته المديرية العامة للضرائب والجمارك في مايو ٢٠٢٣، يُشكّلان سابقة في التحقق من مصدر المنشأ، فإن تكييف هذه الآليات لتلبية متطلبات التتبّع الخاصة بالـEUDR يمثل تحديًا تشغيليًا كبيرًا. وقد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في إنشاء أنظمة مراقبة شاملة لسلاسل الإمداد، ممّا قد يحدّ من قدرتها على النفاذ إلى السوق الأوروبية في حال عدم إثبات الامتثال الكامل.

الآثار القطاعية وتعديلات تدفقات التجارة

من المتوقّع أن تؤثر متطلبات الامتثال للـEUDR على تدفقات التجارة الخاصة بالسلع الإسرائيلية المشمولة، مع تفاوت التأثير بين القطاعات. وتشمل السلع الأساسية المعنية: الأخشاب والمنتجات المشتقة من الخشب، المطاط والمنتجات المشتقة من المطاط والمنتجات المشتقة من زيت النخيل.

الأخشاب والمنتجات المشتقة من الخشب

يعتمد قطاع الأخشاب في إسرائيل اعتمادًا كبيرًا على استيراد المواد الخام. وتشير بيانات FAOSTAT لعام ٢٠٢٢ إلى أن الإنتاج المحلي من خشب الوقود والخشب الصناعي والخشب المنشور يبقى محدودًا مقارنة بالكميات المستوردة، في حين أن أحجام الصادرات ضئيلة جدًا في معظم الفئات. وبموجب لائحة الـEUDR، يتطلب هذا الوضع توثيقًا صارمًا لسلسلة الحيازة (Chain of Custody) لإثبات أن المواد المستوردة لا تضرّ بالغابات، مما يخلق تحديات امتثال إضافية خصوصًا أمام المشغّلين الصغار.

المطاط والمنتجات المشتقة منه

لا تتوافر بيانات عن إنتاج المطاط الطبيعي في إسرائيل (FAOSTAT)، ما يشير إلى أن البلاد لا تُنتِج المطاط محليًا. وبما أن الإطارات الهوائية الجديدة (HS ٤٠١١) تمثّل السلعة المطاطية الأساسية المُصدّرة إلى الاتحاد الأوروبي، فمن المرجّح أن تكون مصنوعة من مطاط مستورد أو مواد معاد تدويرها. ويُضيف هذا الاعتماد على المواد الخارجية تعقيدًا في الامتثال للـEUDR، إذ يجب أن يشمل التتبّع والتحقّق المصدر الأصلي للمواد الخام. لكن في حال كانت هذه المُدخلات معاد تدويرها أو قادمة من مناطق لا تشكّل خطرًا على الغابات، فإن تأثير اللائحة على القطاع قد يكون محدودًا، كما هو الحال في لبنان. ومع ذلك، يبقى من الضروري إجراء تقييم دقيق لسلاسل الإمداد لتحديد مدى التعرض التنظيمي ووضع تدابير العناية الواجبة المناسبة.

المنتجات المشتقة من زيت النخيل

تُظهر بيانات FAOSTAT كذلك عدم وجود إنتاج لثمار النخيل الزيتية في إسرائيل، ما يعني أن المنتجات المُصدّرة إلى الاتحاد الأوروبي مصنّعة من مواد أولية مستوردة وليست محلية المصدر. وبالتالي، فإن التعرّض المباشر لمخاطر إزالة الغابات في هذا القطاع محدود.

بشكل عام، فإن تعرض إسرائيل للـEUDR متوسط على المستوى الكلي، غير أن مَواطِن الضعف الخاصة تنشأ من عدم الاستقرار الجيوسياسي، والقيود التجارية المرتبطة بالمستوطنات، والتحديات القطاعية في الامتثال. وللحدّ من مخاطر الاضطرابات التجارية والحفاظ على النفاذ إلى السوق الأوروبية، سيتعيّن على المصدرين الإسرائيليين اعتماد آليات تتبّع دقيقة، وتعزيز الانسجام التنظيمي مع الاتحاد الأوروبي، والتركيز على القطاعات القادرة على تحقيق الامتثال العملي.

وتُبرز قطاعات الأخشاب والمطاط وزيت النخيل كيف يمكن أن تُحدّد الاعتمادية على المدخلات المستوردة ومستويات الشفافية في سلاسل الإمداد والمتطلبات التنظيمية الجديدة حجم تأثير الـEUDR على تدفقات التجارة وثقة المستثمرين.

الأردن

تقييم تداعيات لائحة الـEUDR

يُظهر الاقتصاد التصديري الأردني ملفًا مميزًا عند تقييمه في ضوء متطلبات لائحة المنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR). فقد بلغت إجمالي الصادرات الوطنية نحو١٢,٧٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ (قاعدة بيانات UN Comtrade)، في حين بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الأردن في العام نفسه ٧٢٥,٨٦ مليون دولار، وبذلك، يكون تعرّض الميزان التجاري الأردني للّائحة محدود على المستوى الكلي.

أما المنتجات الأساسية المصدّرة من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي فهي سلع صناعية مصنَّعة أو موارد معدنية، وتشمل: المنتجات النسيجية (١٥٦,٩٩ مليون دولار)، المنتجات المعدنية الأساسية (٧٢,٨٧ مليون دولار) ومنتجات النفط والغاز(٣١,٢٧ مليون دولار)) منصة التجارة الخارجية التابعة للإسكوا). لا تدخل هذه الفئات ضمن السلع السبع المُدرَجة في الملحق الأول للّائحة وبالتالي، فإنّ متطلبات اللائحة الخاصة بالمنشأ التي لا تضرّ بالغابات وتمتثل بالقانون، لا تنطبق على الغالبية العظمى من التجارة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي، ممّا يُقلّل من أي مخاطر اقتصادية مباشرة على الإيرادات التصديرية الأساسية للمملكة.

إجمالي حجم التجارة وحصة السلع المشمولة بالـEUDR

بلغت القيمة الإجمالية للتكلفة والتأمين والشحن لجميع السلع المشمولة بلائحة الـEUDR والمستوردة من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٢ نحو ١٢,٢٠ مليون دولار أمريكي (UN Comtrade)، أي ما يعادل ١,٦٨٪ فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الأردن، و٠,٠٩٥٪ من إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية. من منظور تحليلي، يُظهر ذلك أن اللائحة تمثل حاجزًا غير جمركي محدودًا يخصّ قطاعات معينة، وليس تهديدًا اقتصاديًا واسع النطاق.

استنادًا إلى النظرة العامة السابقة لملف التجارة الأردني، يكشف التحليل المتعمّق للصادرات الأردنية من السلع المشمولة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) إلى الاتحاد الأوروبي عن ديناميات دقيقة ومختلفة بحسب كل فئة من فئات المنتجات. ويُظهر الجدول رقم ٧، الذي يجمّع القيم الإجمالية للتكلفة والتأمين والشحن للواردات الأوروبية من المنتجات المشتقة والمشمولة باللائحة الأوروبية من الأردن لعام ٢٠٢٢، أن المنتجات المطاطية تُشكّل الفئة الأبرز والأكثر أهمية، ما يستدعي اهتمامًا خاصًا وتركيزًا موجّهًا نحو جهود الامتثال.

من هذا العرض الإجمالي يتبيّن أن المنتجات المطاطية المشتقة تمثّل الفئة الأكثر أهمية ضمن صادرات الأردن ذات الصلة بالـEUDR، تليها المنتجات الخشبية بقيمة ١,٥ مليون دولار. أمّا باقي السلع — مثل الماشية والكاكاو والقهوة والصويا — فتسجّل قيمًا ضئيلة جدًا.

ويُظهر الرسم التوضيحي ٢٠ تطوّر أهم عشرة منتجات مغطاة باللائحة تم استيرادها من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، ما يتيح فهمًا أعمق للديناميات التجارية وراء الأرقام الإجمالية ويكشف اتجاهات نوعية على مستوى فئات التعرفة الجمركية (HS codes).

الجدول ٧: القيمة الإجمالية للتكلفة والتأمين والشحن للسلع المشمولة بلائحة الـEUDR والمستوردة من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي).

مجموعة السلع	قيمة الواردات (دولار أمريكي)
الماشية	-
الكاكاو	١٣٤,٧٣٤
البنّ	٩٠,٢٤٣
زيت النخيل	-
المطاط	١٠,٢٧٧,٦٦٢
فول الصويا	٦٥
الخشب	١,٦٩٩,٥١٨

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في ٤ أغسطس ٢٠٢٥

أهم ١٠ واردات من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالـ EUDR (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

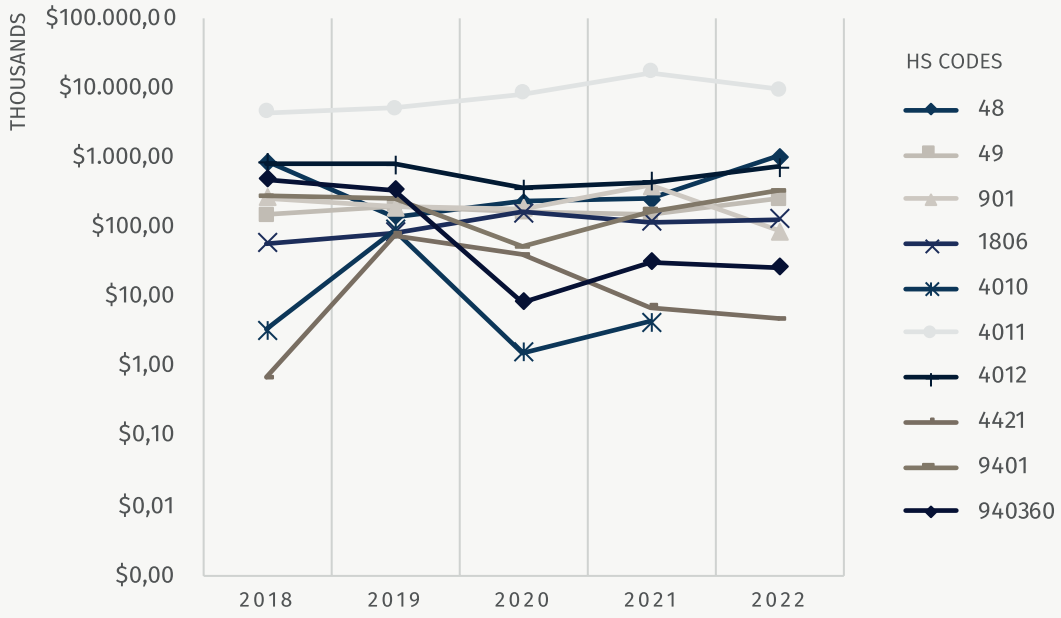

الرسم التوضيحي ٢٠: واردات الاتحاد الأوروبي من الأردن: تقلبات أهم عشرة سلع مشمولة بالـEUDR حسب رمز النظام المنسق لتوصيف وتشفير السلع (٢٠١٨-٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأمريكية).

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في ٤ أغسطس ٢٠٢٥.

وفي نظرة معمّقة على أهم عشرة منتجات مشتقة من السلع المشمولة بالـEUDR والمستوردة من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢)، تكشف البيانات عن منتج مهيمن بوضوح وهو «الإطارات الهوائية الجديدة» (HS ٤٠١١). ويُظهر الرسم التوضيحي ٢٠ أيضًا ظهورًا ملحوظًا لفئة «اللب والورق – الفصل ٤٨» (HS ٤٨) في عام ٢٠٢٢، إذ قفزت قيمتها من ٢٥٤,٥١٢ دولارًا إلى ١,٠٦ مليون دولار – أي أكثر من أربعة أضعاف – ما يشير إلى قطاع ناشئ قد يكون عرضة لتحديات الامتثال التنظيمي. تليها «الإطارات المعاد تجديدها أو المستعملة» (HS ٤٠١٢) بقيمة ٧٤٦,١٢٣ دولارًا، ثم «المقاعد» (HS ٩٤٠١) بقيمة ٣٣٣,٩٧١ دولارًا.

أما باقي العناصر في قائمة العشرة الأوائل فتسجّل قيمًا هامشية مقارنةً بها، ما يدل على أنماط تجارية متقطعة وغير منتظمة. وتُعدّ هذه التدفقات التجارية المتقطعة أو الناشئة الأكثر هشاشة في ظل إطار عمل الـEUDR، إذ قد تواجه صعوبة في تبرير كلفة إنشاء بنى تحتية للامتثال وإجراءات العناية الواجبة.

المنتجات المطاطية والمشتقة منها

يُقدّم الرسم التوضيحي ٢١ نظرة تفصيلية حول فئات المنتجات المطاطية المصدّرة من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. وكما ورد في القسم السابق، يتصدّر البند «الإطارات الهوائية الجديدة» (HS ٤٠١١) قائمة المنتجات، مع اتجاه تصاعدي قوي بلغ ذروته في عام ٢٠٢١ حتى ١٧,٣٠ مليون دولار، قبل أن يتراجع إلى ٩,٥١ مليون دولار في عام ٢٠٢٢.

وتُبرز هذه التقلبات مدى تذبذب القطاع المتأثر بتغيرات الطلب وربما أيضًا باضطرابات سلاسل الإمداد الأوروبية بعد جائحة كوفيد-١٩. ورغم التراجع عام ٢٠٢٢، يبقى النظام HS ٤٠١١ المكوّن الأكثر أهمية بفارق كبير ضمن صادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي الخاضعة للـEUDR.

أما المنتج الثاني من حيث الأهمية فهو «الإطارات المعاد تجديدها أو المستعملة» (HS ٤٠١٢) التي بلغت قيمتها ٧٤٦,١٢٣ دولارًا في ٢٠٢٢. وعلى الرغم من حجمها الأصغر مقارنةً بالبند HS ٤٠١١، فإنها تحافظ على وجود ثابت في التجارة الأردنية الأوروبية منذ عام ٢٠١٨، ما يؤكد أهميتها في الأسواق المتخصّصة.

وسجّلت المنتجات المطاطية الأخرى تدفقات تجارية محدودة للغاية، إلا أن وجودها يبرز تنوع الصادرات الأردنية في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي صادرات «ألواح وصفائح وشرائط من المطاط المفلكن» (HS ٤٠٠٨)، ١,٢٥٣ دولارًا فقط في عام ٢٠٢٢. أمّا «أحزمة النقل» (HS ٤٠١٠) فقد بلغت ٩٣,٢٢٤ دولارًا في عام ٢٠١٩ قبل أن تتراجع بشكل كبير لاحقًا.

في حين بقيت فئات أخرى مثل «الملابس المطاطية» (HS ٤٠١٥) و«المصنوعات الأخرى من المطاط المفلكن» (HS ٤٠١٦) دون ٢٠,٠٠٠ دولار سنويًا، وسجّلت «المصنوعات من المطاط الصلب» (HS ٤٠١٧) قيمًا شبه معدومة.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من المطاط من الأردن (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

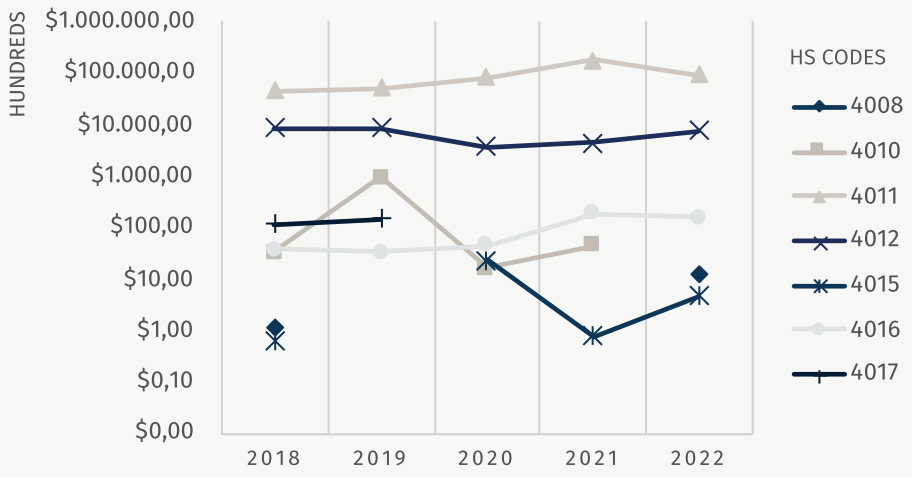

الرسم التوضيحي ٢١: ديناميات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من المطاط من الأردن (٢٠١٨-٢٠٢٢، بمئات الدولارات الأمريكية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade. تمّ الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥.

سيتعيّن على المصدّرين تقديم بيانات تحديد الموقع الجغرافي للأراضي التي زُرع فيها المطاط الطبيعي، والتأكّد من عدم إلحاق أي ضرر بالغابات أو تدهورها بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وسيتطلّب ذلك استثمارات كبيرة في تعزيز شفافية سلاسل الإمداد، وتطوير الأدوات التكنولوجية لإدارة البيانات والتنسيق مع المورّدين في المراحل الأولى من سلسلة التوريد. بالنسبة للمصدّرين الكبار، مثل أولئك المتعاملين مع النظام المنسّق HS ٤٠١١، قد تكون هذه الاستثمارات مبرَّرة بحجم التجارة وأهمية السوق الأوروبية الاستراتيجية. أمّا المصدّرون الصغار للمنتجات المطاطية المتخصّصة، فسيحتاجون إلى تقييم جدوى الامتثال بعناية، إذ قد تتجاوز التكاليف المرتبطة بذلك العوائد المحتملة من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.

الاتفاقيات التجارية ولائحة الـEUDR: تداعياتها على الأردن

تتشكّل علاقات الأردن التجارية من شبكة شاملة من الاتفاقيات، ولا سيّما مع الاتحاد الأوروبي، والتي سيكون لها تأثير مباشر على قدرة البلاد على التكيّف مع متطلبات لائحة الـEUDR. وتشكّل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن التي دخلت حيّز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠٠٢، والتي أرست منطقة تجارة حرّة، الإطار الأساسي لذلك (المفوضية الأوروبية). وقد أدّت هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة في المنتجات الصناعية بالكامل، وتحرير كبير في المنتجات الزراعية والمصنّعة زراعيًا منذ عام ٢٠٠٦ (المفوضية الأوروبية). وفي عام ٢٠٢٤، كان الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر شريك تجاري للأردن، إذ شكّل نحو ١٢,٤٪ من إجمالي تجارة الأردن في السلع (المفوضية الأوروبية). ويُعدّ نظام التراكم الأورومتوسطي للأصل (PEM)، الذي انضمّت إليه الأردن في عام ٢٠١٣، عنصرًا مهمًا آخر في منظومة الاتفاقيات التجارية (المفوضية الأوروبية). وفي ما يتعلّق بالمطاط، فإن ذلك يعني أنه إذا استوردت الأردن مطاطًا خامًا أو نصف مصنّع من أحد شركاء نظام الـPEM (بشرط أن يكون المصدر ملتزمًا بمتطلبات عدم إلحاق الضرر بالغابات)، فيمكن اعتبار هذا المكوّن مساهمًا في صفة المنشأ لمنتجات المطاط الأردنية المصنّعة والمصدَّرة إلى الاتحاد الأوروبي.

الميزان التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي: تحليل معمّق

يُظهر الميزان التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي، استنادًا إلى البيانات الواردة في الرسم التوضيحي ٢٢، عجزًا ثابتًا وكبيرًا لصالح الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والأردن من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢

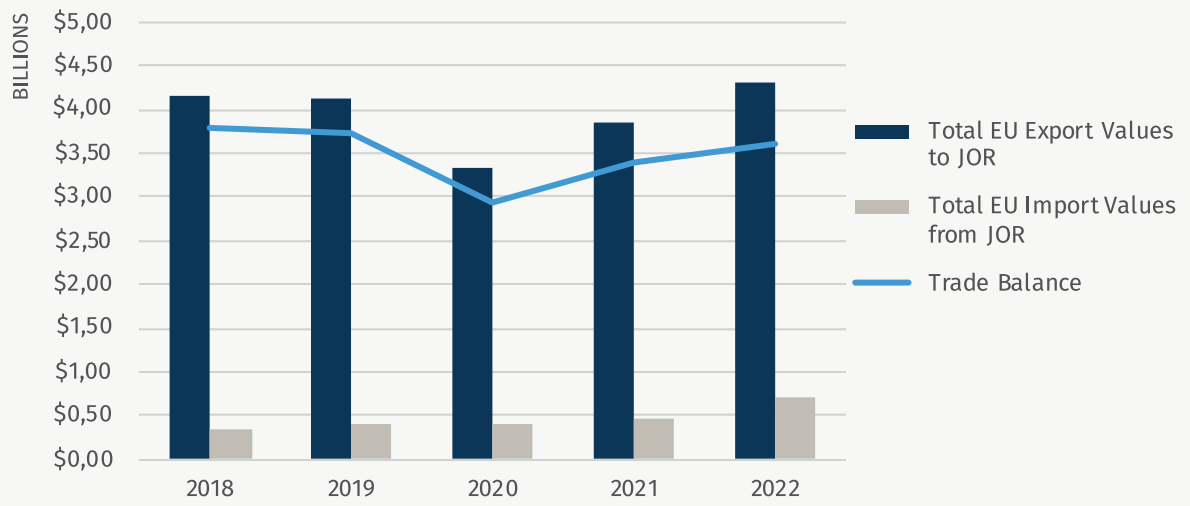

الرسم التوضيحي ٢٢: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والأردن (٢٠١٨–٢٠٢٢، بمليارات الدولارات الأمريكية).

المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade – . تمّ الاطلاع عليها في يوليو ٢٠٢٥.

تستورد الأردن باستمرار كميات أكبر بكثير من الاتحاد الأوروبي مقارنة بما تصدّره إليه، مما يؤدي إلى عجز تجاري مزمن. ففي عام ٢٠٢٢، على سبيل المثال، بلغ هذا العجز نحو ٣,٦ مليار دولار أمريكي. ويؤكد البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية أن ١٥,٢٪ من إجمالي واردات الأردن في عام ٢٠٢٤ جاءت من الاتحاد الأوروبي، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي ٦,٨٪ فقط. يحمل هذا العجز التجاري المستمر مع الاتحاد الأوروبي تداعيات متعدّدة على استقرار الاقتصاد الأردني وعلى تعاطيه مع لائحة الـEUDR، إذ يُبرز اعتماد الأردن الكبير على الواردات الأوروبية في العديد من القطاعات، لا سيّما الآلات ومعدات النقل والمواد الكيميائية والمنتجات الغذائية (المفوضية الأوروبية). ويستلزم هذا الاعتماد توليدًا مستمرًا للعملات الأجنبية لتغطية تكاليف الاستيراد. وقد صُمّمت الاتفاقيات التجارية، بما في ذلك اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، إلى جانب مبادرات مثل تبسيط قواعد المنشأ، بهدف تحرير التجارة وتعزيز الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية). إلا أنّ استمرار العجز يشير إلى أن هذه الجهود لم تُحدث تحوّلًا جوهريًا في ميزان التجارة الإجمالي.

وتُظهر الدراسات التجريبية أثرًا إيجابيًا ملحوظًا لاتفاقيات التجارة الحرة الأردنية، بما فيها مع الاتحاد الأوروبي، على نمو كل من التجارة الواردة والصادرة (Awad – Warrad and Al Tarawneh; ٢٠٢٠). كما ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الأردن من السلع المشمولة بلائحة الـEUDR من ٢٣٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٢٩٧,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ (قاعدة بيانات UN Comtrade)، ممّا زاد من حدة هذا الإختلال. ورغم أنّ هذه الصادرات تخضع لمتطلبات عدم إلحاق الضرر بالغابات، فإنها في الوقت نفسه تُفاقم فاتورة واردات الأردن، ممّا يعزّز العجز التجاري ويؤكد أن تأثير الـEUDR على الأردن سيظهر بشكل أوضح في جانب الواردات أكثر من جانب الصادرات المحتملة.

تقييم الجهوزية للامتثال للّائحة الأوروبية للمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR)

تعكس جهوزية الأردن للامتثال للائحة الأوروبية للمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR) مزيجًا من الوعي المؤسّسي والقدرات التقنية والأطر القانونية والاعتبارات التجارية الدولية. وقد وفّرت المشاورات التي أُجريت مع الجهات الحكومية المعنية صورة واضحة عن الوضع الحالي والفجوات القائمة. يتبيّن أن الوعي بالـEUDR داخل الهياكل الحكومية الأردنية ما زال في مرحلة التبلور، لكنه لا يزال محدودًا. وقد أشار المشاركون إلى أن اللائحة لم تُدمج بعد بشكل كامل ضمن الأجندات والسياسات الوطنية. ورغم وجود إدراك لمتطلبات الاتحاد الأوروبي المتغيّرة في مجال التجارة، لم يتم بعد وضع استراتيجيات رسمية أو خطط عمل لمعالجة هذه المتطلبات.

- **المشاركة:** المشاركة المنظّمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، لا تزال محدودة. كما لا توجد منصة وطنية منسّقة للحوار أو لتبادل المعرفة بشأن الامتثال للّائحة.
- **الأولوية السياسية:** لم تُدرج الـEUDR بعد كأولوية مركزية في السياسات الوطنية، ويتم الاعتراف بأهميتها فقط في سياق الوصول إلى السوق الأوروبية بالنسبة للسلع الزراعية ومنتجات الغابات.

لقد وضعت الأردن بالفعل قوانين تنظّم حماية البيئة والغابات والتجارة، إلّا أنّ هناك ثغرات باقية في ما يتعلق بمتطلبات الـEUDR المحدّدة، خصوصًا تلك المتصلة بواجب العناية الواجبة ومتطلبات التتبّع. وتُعدّ آليات الإنفاذ متوسطة الفعالية، بينما قد تُعيق محدودية القدرات المؤسسية والموارد المتاحة، عملية التحقّق القانوني من الامتثال عبر سلاسل الإمداد.

القدرات التقنية والبنية التحتية

رغم وجود التزام سياسي واضح، كشفت المشاورات عن قيود هيكلية وتشغيلية بارزة تحدّ من جهوزية الأردن الفورية للامتثال لمتطلبات لائحة الـEUDR:

- **مراقبة الغابات** محدودة ومجزأة وغير دقيقة بما فيه الكفاية، ممّا يقيّد قدرة القطاع الخاص على الوصول إلى بيانات موثوقة حول الغابات في الدول المنتجة.
- **آليات التتبّع** لا تزال في معظمها يدوية ومعتمدة على المستندات الورقية، مما يصعّب التوافق مع متطلبات تحديد الموقع الجغرافي والشفافية في سلاسل الإمداد المفروضة بموجب اللائحة.
- **التنسيق بين الوزارات** جزئي وغالبًا ما يتمّ بشكل معزول، مما يُبطئ إنشاء نظام وطني متكامل ومنسّق.
- **الوصول إلى البنية التحتية الرقمية** وبيانات تحديد المواقع الجغرافية محدود للغاية، خصوصًا لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة والتُجّار الصغار.
- **قواعد البيانات والتتبّع:** المنصّات الوطنية الرقمية وقواعد البيانات الخاصة بمراقبة المنتجات الحرجية والزراعية لا تزال غير متطورة أو غير مترابطة بين الجهات المعنية. كما أن غياب أنظمة تحديد المواقع المتكاملة يحدّ من القدرة على تقديم التحقّق على مستوى القطعة الزراعية أو الموقع المحدّد.
- **الخبرات:** رغم وجود معرفة تقنية في مجالات الإدارة المستدامة للغابات والممارسات الزراعية، فإن الخبرة المتخصصة في متطلبات العناية الواجبة الخاصة بالـ EUDR، وتتبع سلاسل الإمداد، والامتثال للتشريعات الأوروبية ما زالت محدودة.

استنادًا إلى نتائج المشاورات وتحليل القدرات المؤسسية والقانونية والتقنية، تُظهر الأردن جهوزية متوسطة للامتثال للّائحة، إذ تمتلك نقاط قوة في الوعي والعلاقات التجارية، لكنها تعاني من فجوات واضحة في تطبيق القوانين والقدرات التقنية.

تقييم تأثير لائحة المنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR)

يُعدّ تعرّض الأردن للائحة المنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR) محدودًا من الناحية الهيكلية، إذ تبقى صادراته من السلع المشمولة باللائحة إلى الاتحاد الأوروبي متواضعة، ولا تتجاوز ٠,١٪ من إجمالي صادراته العالمية. ويعني ذلك من الناحية الإجمالية، أن اللائحة لن تُحدث تأثيرًا كبيرًا على الميزان التجاري الأردني أو على استقراره الاقتصادي الكلي.

في المقابل، تُظهر تدفقات التجارة بين الاتحاد الأوروبي والأردن عدم توازن واضح، حيث تفوق صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الأردن بكثير صادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي وبالتالي، يُشكّل الاتحاد الأوروبي شريكًا تجاريًا أساسيًا للأردن من ناحية الاستيراد، إذ يزوّده بالآلات والمدخلات الصناعية والسلع المصنّعة. ولهذا السبب، تكمن المصلحة الاستراتيجية للأردن ليس في حماية عائدات التصدير، بل في الحفاظ على انسيابية العلاقات التجارية الثنائية. ومن الضروري ضمان ألا تؤدي اللائحة إلى احتكاكات تجارية غير مباشرة مثل إطالة فترات التخليص الجمركي أو تشديد المتطلبات الوثائقية أو تأخير العمليات اللوجستية حفاظًا على سلاسة حركة التبادل التجاري بين الجانبين. إضافةً إلى ذلك، تشير الثغرات المؤسسية والتقنية إلى أن المصدّرين الأردنيين سيواجهون صعوبات فورية في إثبات امتثال سلاسل الإمداد الخاصة بهم لمتطلبات الـ EUDR. وقد أعرب العديد من المشاركين في المشاورات عن توقّع مشترك بأن بعض المصدّرين، لا سيّما أولئك العاملين في المنتجات الحسّاسة مثل مشتقات المطاط وبعض المنتجات الخشبية، قد يقلّصون مؤقتًا تعاملاتهم مع السوق الأوروبية. ويُتوقّع أن يتيح هذا التحوّل المؤقت للشركات الوقت اللازم لتأمين الموارد المالية وتعديل إجراءاتها الداخلية وتطوير قدراتها التقنية لتلبية متطلبات العناية الواجبة والامتثال التنظيمي.

على المدى القصير، من المرجّح أن يظهر تأثير اللائحة من خلال تحويلات تجارية محدودة، أو تأخيرات في الشحنات، أو سلوك حذر من قبل المشترين، خصوصًا تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملك قدرات محدودة على تحمّل تكاليف الامتثال. وقد يؤدي ذلك إلى انكماش مؤقت في تدفقات التجارة المرتبطة بالـEUDR،

من دون أن يسبّب اضطرابات اقتصادية كبرى على المستوى الكلي. أمّا على المدى المتوسط، فإن الإرادة المؤسسية القوية لدى الأردن تمكّنها من ردم الفجوات القائمة تدريجيًا، شريطة توفير الدعم الفني الخارجي والتمويل الموجّه وتنفيذ مبادرات امتثال تجريبية. إن تطوير نماذج موحّدة للوثائق واعتماد حلول رقمية لتتبع سلاسل الإمداد وتعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية، سيسمح للمصدّرين الأردنيين بإعادة دخول السوق الأوروبية بثقة أكبر. وفي ظل هذا السيناريو، يمكن أن يُعاد النظر إلى السوق الأوروبية باعتبارها فرصة موثوقة للأردن لمواءمة تجارتها مع المعايير الدولية للاستدامة، بما يُعزّز سمعتها البيئية وقدرة قطاع التصدير لديها على المنافسة.

لبنان

تقييم آثار اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (الـEUDR)

في عام ٢٠٢٢، تصدّرت منتجات المعادن الأساسية صادرات لبنان إلى الاتحاد الأوروبي، بإجمالي بلغ ١٣١,١ مليون دولار أميركي (منصة الإسكوا للبيانات التجارية الخارجية). وبالمقارنة، كانت الفئات الأخرى من الصادرات أصغر بكثير من حيث الحجم، إذ بلغت قيمة المواد الغذائية المحضّرة ٤٣,٦ مليون دولار، والآلات والأجهزة الميكانيكية ٣٠,٧ مليون دولار، والمنتجات النباتية ٢٦,٥ مليون دولار (منصة الإسكوا للبيانات التجارية الخارجية). ورغم أن هذه القطاعات قد تتضمّن بعض السلع ذات الصلة المحتملة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، فإنها تشمل مزيجًا من السلع المشمولة وغير المشمولة بأحكام هذه اللائحة

إجمالي حجم التجارة وحصة السلع المشمولة بالـEUDR

وفقًا لبيانات قاعدة الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، بلغ إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من لبنان ٦٢٨,٨ مليون دولار أميركي في عام ٢٠٢٢. ومن هذا المجموع، تندرج سلع بقيمة ٥٠,٦ مليون دولار فقط ضمن نطاق تطبيق لائحة الـEUDR. ويعني ذلك أن ٨,٠٥٪ من صادرات لبنان إلى الاتحاد الأوروبي تتأثر مباشرة باللائحة. وعند النظر إلى السياق الأوسع لصادرات لبنان العالمية، والتي بلغت ٣,٨٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ (بحسب قاعدة بيانات UN Comtrade)، فإن قيمة التجارة المشمولة بالـ EUDR تمثّل نحو ١,٣١٪ فقط من إجمالي عائدات التصدير الوطنية. وهذا يؤكّد أن الآثار التجارية المباشرة للائحة محدودة نسبيًا من حيث الحجم، سواء على مستوى التجارة بين لبنان والاتحاد الأوروبي أو على مستوى الصادرات العالمية للبنان، ما يشير إلى أن تأثير اللائحة مباشر ومركّز في قطاعات معينة بدلاً من أن يكون واسع النطاق على مستوى الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النسبة المتواضعة، فإن قيمة الصادرات اللبنانية المشمولة بالـEUDR، والبالغة ٥٠,٦ مليون دولار، تُعدّ قطاعًا استراتيجيًا مهمًا، لا سيّما أن الاتحاد الأوروبي لا يزال شريكًا تجاريًا رئيسيًا للبنان.

وكما هو مبيّن في الجدول رقم ٨، فإن القيمة التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية للمنتجات المشتقة ذات الصلة بالـEUDR والمستوردة من لبنان إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٢ تُظهر أن المطاط والخشب والبنّ هي السلع الثلاث الرئيسية الأكثر تأثرًا، ما يستدعي تركيز الجهود نحو الامتثال المستهدَف للائحة في هذه القطاعات.

الجدول رقم ٨: قيمة التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية (CIF) للسلع المشمولة بلائحة الـEUDR والمستوردة من لبنان إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

مجموعة السلع	قيمة الاستيراد (دولار أمريكي)
الماشية	٦٨٨,٥١٢
الكاكاو	٢٣٣,٦٥١
البنّ	٣,٥٢٨,٨٨٢
زيت النخيل	٧٤,٩٦٩
المطاط	٢٨,٦٥٩,٥٧٦
فول الصويا	٦٦,٠١٧
الخشب	١٧,٣٤٠,٩٨٤

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الدخول إليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

التعرّض المباشر

استنادًا إلى تحديد السلع اللبنانية الرئيسية المشمولة بلائحة الـEUDR والمصدَّرة إلى الاتحاد الأوروبي، تتناول هذه الفقرة تفصيل مستويات النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع HS4 إلى HS6 ضمن فئتي الخشب والبنّ المستورَدتين إلى الاتحاد الأوروبي من لبنان. وأوضحت المشاورات مع أصحاب المصلحة أن معظم منتجات المطاط المصدَّرة من لبنان إلى الاتحاد الأوروبي مصنوعة من المطاط المعاد تدويره وليس من المطاط الطبيعي، مما يجعلها غير مشمولة فعليًا بمتطلبات الامتثال للـEUDR.

البنّ والمنتجات المشتقة منه

تكشف الواردات من منتجات البنّ من لبنان إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، كما هو مبيّن في الرسم التوضيحي ٢٣، عن تجارة تتركز أساسًا حول «البنّ المحمّص غير منزوع الكافيين» (HS ٩٠١٢١)، إلى جانب «البنّ غير المحمّص وغير منزوع الكافيين» (HS ٩٠١١١)، وهو ما يحمل انعكاسات مهمة على امتثال لبنان للائحة الـEUDR. حافظت فئة HS ٩٠١٢١ على قيم مرتفعة باستمرار، إذ بلغت ٣,٤٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨ و٣,٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، قبل أن تنخفض قليلًا إلى ٣,٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. في المقابل، أظهرت فئة HS ٩٠١١١ تقلبات حادة، إذ تراجعت من ١٨٢,٣٤ ألف دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٤,٧ آلاف دولار فقط في عام ٢٠٢٠، ثم ارتفعت مجددًا بشكل ملحوظ لتصل إلى ١٩٧,٧٨ ألف دولار في عام ٢٠٢٢. ويعكس ارتباط لبنان بلائحة الـEUDR في قطاع البنّ طابعًا متعدّد الأوجه، نظرًا لدوره المزدوج كمُصدّر للبنّ الخام وكمعالِج ومُصدّر لمنتجات القهوة المحمّصة. ويعني هذا التعرّض المزدوج أنّ على لبنان أن يضمن سلاسل التوريد لا تضرّ بالغابات في مصدر الإنتاج، إضافةً إلى الحفاظ على آليات صارمة للعناية الواجبة والتتبّع عبر كامل سلسلة القيمة.

واردات المنتجات المشتقة من البنّ من لبنان إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

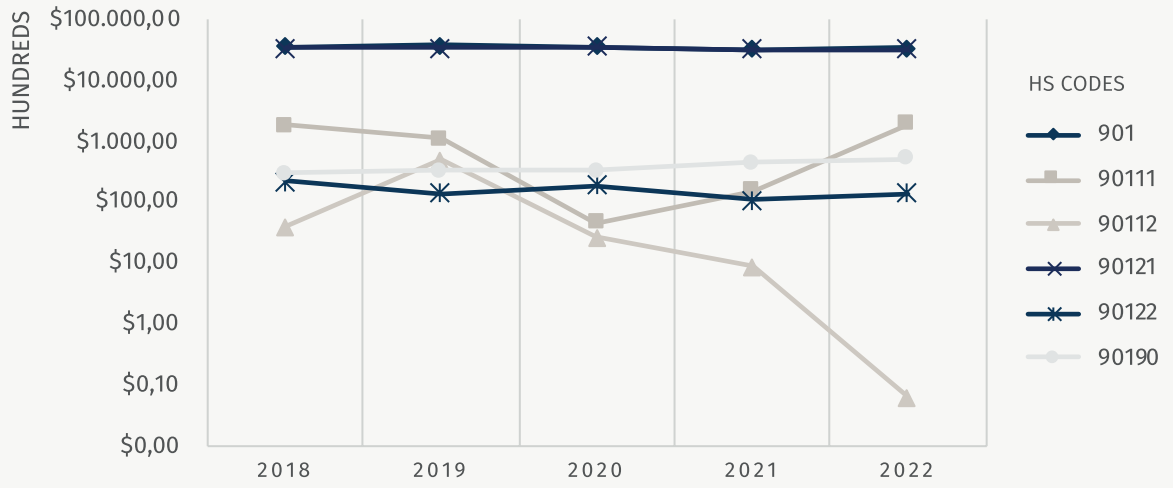

الرسم التوضيحي ٢٣: دينامية واردات المنتجات المشتقة من البنّ إلى الاتحاد الأوروبي من لبنان (٢٠١٨-٢٠٢٢، مئات الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول. يمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الدخول إليها في يونيو ٢٠٢٥.

الخشب والمنتجات المشتقة منه

بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠، كانت واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من لبنان تهيمن عليها فئتا «عجينة الورق والورق من الفصل ٤٨» (HS ٤٨) و«المطبوعات» (HS ٤٩)، حيث بلغت ذروتها في عام ٢٠١٨ بأكثر من ٨,١ مليون دولار و٥,٦ مليون دولار على التوالي، قبل أن تنخفض بشكل ملحوظ بحلول عام ٢٠٢٠. ومن بين الفئات الأخرى ذات الصلة بلائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، برزت فئة «الأثاث الخشبي» (HS ٩٤٠٣٦٠) كأهم منتج، إذ ارتفعت قيمته من ١,٣ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ٢,٦ مليون دولار عام ٢٠٢٠، مما يشير إلى اتجاه متصاعد في صادرات المنتجات الخشبية ذات القيمة المضافة. أما الفئات الأخرى من المنتجات الخشبية الصلبة — بما في ذلك «نجارة البناء» (HS ٤٤١٨) والمصنوعات الخشبية المتنوعة (HS ٤٤٢١) — فقد سجّلت أحجامًا منخفضة وغير ثابتة، ممّا يدل على مشاركة محدودة في صادرات الخشب الخام أو شبه المعالج.

كما هو موضح في الرسم التوضيحي ٢٤، تعكس البيانات الدور المحدود نسبيًا للبنان في سلسلة توريد الخشب الأوروبية من حيث الحجم، غير أن الاتجاه التصاعدي في صادرات الأثاث يحمل دلالات مهمة في سياق لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات. فبينما قد يكون مستوى التعرض الحالي منخفضًا، سيُطلب من المصنّعين اللبنانيين بشكل متزايد إثبات قانونية ومصدر المواد الخشبية التي لا تضرّ بإزالة الغابات المُستخدَمة في صناعة الأثاث، ولا سيّما عندما تكون المواد الخام مستوردة.

واردات المنتجات المشتقة من الخشب من لبنان إلى الاتحاد الأوروبي (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

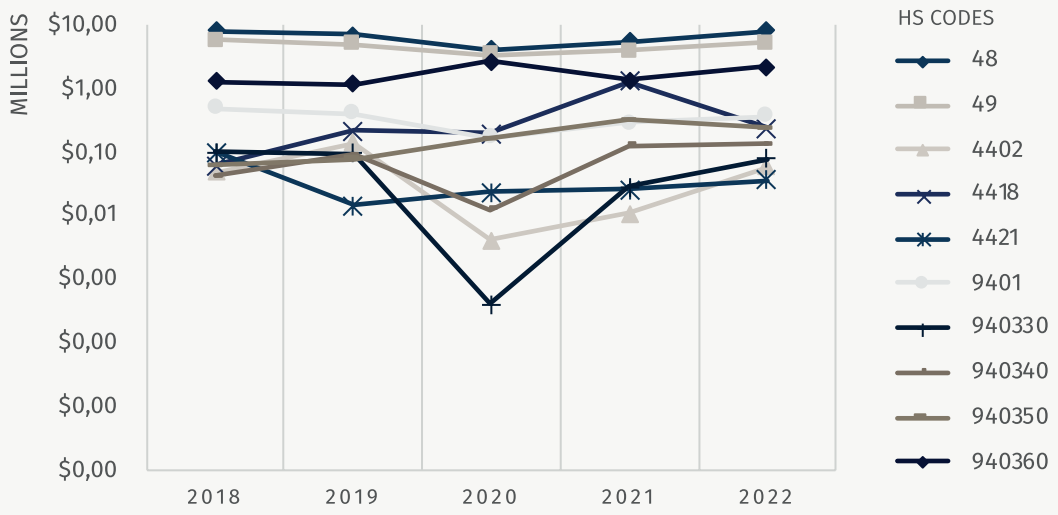

الرسم التوضيحي ٢٤: دينامية واردات المنتجات المشتقة من الخشب إلى الاتحاد الأوروبي من لبنان (٢٠١٨-٢٠٢٢، ملايين الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول. يمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الدخول إليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

تحليل الوعي وتحديد الأولويات والمشاركة

استنادًا إلى نتائج الاستبيان، تتضح صورة أكثر تفصيلًا لمستوى الوعي والمشاركة كما يلي:

- **السلطات الحكومية:** تشير الإجابات عمومًا إلى مستوى متفاوت من الوعي بلائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) في أعلى مستويات الإدارة الحكومية. فبينما يتم «الإقرار» باللائحة، إلّا أن مدى إعطائها الأولوية يظل غير ثابت، وغالبًا ما يوصف بأنه «محدود» أو «متفاوت». وهذا يشير إلى أنه رغم وجود فهم نظري للائحة، إلا أنه لم يُترجم بعد إلى توجّه استراتيجي موحَّد على المستوى الرفيع في جميع الوزارات المعنية. تبدو جهود المشاركة داخل الحكومة في مراحلها الأولى، حيث وُصفت الإجراءات الرامية إلى دمج اللائحة في السياسات الوطنية بأنها «لم تُباشَر بعد» أو لا تزال «في مرحلة النقاشات الأولية».
- **القطاع الخاص:** أظهر المشارك الوحيد من القطاع الخاص (شركة طباعة وتغليف) موقفًا استباقيًا تجاه «المصادر المسؤولة»، مستفيدًا من شهادات FSC وPEFC القائمة. وهذا يشير إلى أن جزءًا من القطاع الخاص بدأ بشكل مستقل بالتكيّف مع متطلبات الاستدامة الدولية. ومع ذلك، كشف هذا القطاع عن ملاحظة مهمة مفادها وجود «حد أدنى أو انعدام في الحوار» مع الهيئات الحكومية بشأن المعايير الدولية المتطورة للاستدامة، مما يبرز فجوة كبيرة في التواصل الرسمي بين القطاعين العام والخاص وفي تنسيق الإجراءات على المستوى الوطني.
- **المنظمات الدولية:** قيّم هذا الفريق مستوى الفهم والإرادة السياسية داخل الوزارات اللبنانية الأساسية بأنه «مقبول»، كما أشار إلى وجود مشاركة فاعلة من الجانب الدبلوماسي اللبناني. فقد ذكر أحد المشاركين أنه «على دراية مسبقة» باللائحة، وأن بعض الشركات «تواصلت معه بشأن هذه اللائحة»، كما أنه ملمّ بـ«الأدوات المتعلقة بالبيانات والامتثال». وهذا يدل على وجود دور نشط في نشر المعلومات والانخراط الأولي مع الإطار التنظيمي على المستوى الأوروبي، مما يتناقض مع الفجوات الداخلية الملحوظة داخل المؤسسات الحكومية اللبنانية.

تكشف ردود أصحاب المصلحة مجتمِعة عن مشهد معقّد في ما يتعلق بمستوى الوعي وتحديد الأولويات الخاصة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) في لبنان. فبينما يبدو أن إعطاء الأولوية الحكومية العليا للموضوع ما يزال مجزّأً ويفتقر إلى نقطة تنسيق مركزية، إلا أن هناك إشارات محدّدة من الانخراط الفعّال. القطاع الخاص مدفوع في معظمه بمتطلبات السوق، والأهمّ أنّ الممثلين اللبنانيين في المنظمات الدولية (مثل بعثات الاتحاد الأوروبي) يشاركون بنشاط في متابعة التطورات ونشر المعلومات، ويتفاعلون مع كلٍّ من الشركات اللبنانية والمسؤولين الأوروبيين. أما التحدي الرئيسي، فيكمن في كيفية تحويل هذا الوعي المتفرّق والمبادرات الفردية إلى استراتيجية وطنية متكاملة ومتماسكة.

القدرة التقنية والتنسيق:

تُظهر القدرات التقنية وآليات التنسيق الداخلي في لبنان تحديات كبيرة أمام تحقيق الامتثال الفعّال للائحة EUDR. ففي أوساط السلطات الحكومية، يُقيَّم مستوى الجهوزية في المجالات الحيوية، مثل التخطيط والسياسات، والتصميم، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم، بأنه «ضعيف التجهيز» أو «ضعيف جدًا». وهذا يشير إلى نقص هيكلي في الموارد البشرية والتقنية اللازمة لإدارة وتنفيذ لوائح معقّدة مثل هذه بفعالية. ورغم الإشارة إلى وجود «قدرة متوسطة» في مجالات الزراعة والغابات المستدامة، إلا أن هناك فجوة حرجة وواضحة في الخبرة المتعلقة بتتبّع سلاسل الإمداد.

ومن منظور القطاع الخاص، فإن القدرة على الاستثمار في أنظمة تتبّع جديدة ما تزال «غير مؤكّدة»، مما يعكس التحدي الوطني الأوسع، خصوصًا بالنسبة إلى الكيانات الصغيرة. أما المنظمات الدولية، فتؤكد على أن «التنفيذ القانوني والتنظيمي» و«الحوكمة التشاركية» يمثلان مجالَين أساسيين لبناء القدرات في المرحلة المقبلة.

الملف التجاري للبنان مع الاتحاد الأوروبي ومستوى الظهور

نظرة عامة على سياسات واتفاقيات التجارة الخارجية للبنان

تركّز السياسة التجارية الخارجية للبنان على تحرير التجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولا سيّما من خلال طلب انضمامه المستمر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) منذ عام ١٩٩٩ (الإسكوا، ٢٠٢٢). وبالتوازي مع ذلك، أبرم لبنان اتفاقيات تجارية أساسية، أبرزها: مبادرة الشراكة الأورومتوسطية (٢٠٠٢) التي تتيح للمنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية النفاذ الحر إلى سوق الاتحاد الأوروبي؛ اتفاقية التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، وتشمل المنتجات الصناعية والأسماك والمنتجات البحرية والمنتجات الزراعية المصنّعة؛ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي دخلت حيّز التنفيذ عام ١٩٩٨ وتمّ تطبيقها الكامل عام ٢٠٠٥، وتكفل التجارة الحرة بجميع المنتجات الحيوانية والزراعية بين ١٨ دولة عربية. كما يحتفظ لبنان بعدد كبير من اتفاقيات الاستثمار الثنائية مع شركاء متنوعين، مثل الصين وفرنسا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، بهدف تشجيع الاستثمارات وحمايتها (الإسكوا، ٢٠٢٢).

في هذا السياق، تكتسب علاقة لبنان بلوائح الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) أهمية خاصة. فبينما تسهّل الاتفاقيات التجارية التفضيلية — ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي — الوصول إلى الأسواق التصديرية الرئيسية، فإنها في الوقت نفسه تزيد من ظهور لبنان واطّلاعه على الأطر التنظيمية الأوروبية مثل لائحة مكافحة إزالة الغابات.

ديناميات التجارة العامة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاسات اللائحة الأوروبية (EUDR)

يُعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للبنان، وهو عامل أساسي في تقييم مستوى انكشافه أمام اللائحة الأوروبية. ففي عام ٢٠٢٤، مثّل الاتحاد الأوروبي ٣٤٪ من إجمالي تجارة السلع للبنان، مما يعكس درجة عالية من الترابط الاقتصادي. وقد توجيه نحو ١٦,٧٪ من صادرات لبنان إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن قرابة ٤٠٪ من وارداته جاءت من الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٥). ويُظهر هذا الاختلال في الميزان التجاري اعتماد لبنان الكبير على الواردات، خصوصًا في السلع الأساسية، لكنه يبرز في المقابل الأهمية الاستراتيجية للحفاظ على النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي للصادرات اللبنانية.

نرى في الرسم التوضيحي ٢٥ الميزان التجاري بين لبنان والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2018–2022، كاشفًا عن عجز مستمر وكبير في الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي.

الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي ولبنان بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢

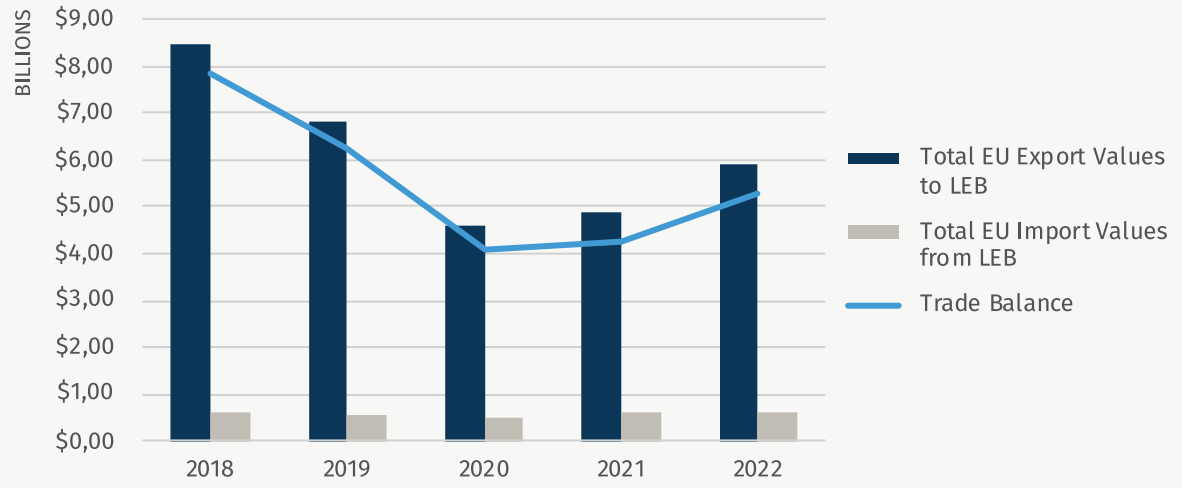

الرسم التوضيحي ٢٥: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي ولبنان (٢٠١٨-٢٠٢٢، مليارات الدولارات الأميركية).

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)

يحافظ لبنان، كما نرى في الرسم التوضيحي ٢٫٥، باستمرار على عجز تجاري كبير مع الاتحاد الأوروبي، يتراوح بين نحو ٤٫١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وقرابة ٧٫٨٧ مليار دولار عام ٢٠١٨. ويُعزى هذا الخلل إلى الاعتماد الكبير للبنان على الواردات من الاتحاد الأوروبي، التي شهدت انخفاضًا في عام ٢٠٢٠ — على الأرجح نتيجة بداية الأزمة الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة وتأثيرهما على القدرة الاستيرادية — قبل أن تتعافى تدريجيًا في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. في المقابل، ظلّت واردات الاتحاد الأوروبي من لبنان مستقرة نسبيًا ضمن نطاق يتراوح بين ٥٠٠ و٦٣٠ مليون دولار، ما يشير إلى مساهمة ثابتة لكنها محدودة نسبيًا في إجمالي التجارة الثنائية.
ويُبرز هذا العجز المستمر هشاشة الاقتصاد اللبناني والحاجة الماسّة إلى الحفاظ على إيرادات التصدير وتوسيعها لتمويل الواردات الأساسية.

أما من ناحية الامتثال للائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، فيبرز تحدٍّ تحليلي كبير يتمثّل في الفروقات الواسعة في بيانات التجارة المبلّغ عنها من لبنان. فخلال الفترة الممتدّة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٢٢، بلغ متوسط الصادرات اللبنانية المسجّلة أقل بنسبة ٣٤٪ من الأرقام الموثقة لدى الدول المستوردة، مع وجود فارق محدد بنسبة ٢٠٪ عام ٢٠٢٢ (Atallah & Zoughaib, ٢٠٢٤). ويمثل هذا الخلل في حوكمة البيانات الوطنية مسألة جوهرية في سياق اللائحة الأوروبية التي تفرض دقّة عالية في تحديد كمية السلع وأصلها وموقعها الجغرافي.
إن مثل هذه التناقضات تُعيق مصداقية أيّ بيان للعناية الواجبة (Due Diligence) قد يُطلب من المشغّلين اللبنانيين تقديمه، مما يشير إلى ضعف أساسي في أنظمة جمع البيانات الوطنية وفي آليات تتبّع سلاسل الإمداد.

تقييم جهوزية لبنان للامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات

يستند هذا التقييم الشامل لمدى جهوزية لبنان للامتثال للائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) إلى سبع استمارات استبيان جُمعت من أصحاب مصلحة رئيسيين.
وتستمدّ النتائج تحديدًا من ٤ استجابات من جهات حكومية، استجابة واحدة من القطاع الخاص، واستجابتَين من منظمات دولية.

التفاعل مع الاتحاد الأوروبي

من منظور ممثلي المنظمات الدولية، يبدو أن التفاعل الرسمي الرفيع المستوى بين الحكومة اللبنانية والاتحاد الأوروبي لا يزال في مراحله الأولى، ويتّضح ذلك من التأكيد الصريح على أنه «لم يتم تحديد جهة تنسيق واضحة» للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) داخل الحكومة اللبنانية. ويُشير هذا إلى أن آليات الحوار والتنسيق المنظّم بين الحكومتين بشأن تنفيذ اللائحة لم تُؤسّس بعد بشكل كامل أو مركزي. ومع ذلك، فإن هؤلاء الممثلين يحافظون على تواصل مستمر مع نظرائهم في الاتحاد الأوروبي بشأن اللائحة، ما يعكس جهودًا متواصلة لمتابعة المستجدات والحفاظ على قنوات الاتصال الفعّالة على المستوى الأوروبي.

أما بالنسبة إلى القطاع الخاص، تسلّط تجربته الضوء بشكل أكبر على شكل غير مباشر من أشكال المشاركة إنّما قوي: فالتغييرات في ممارسات التوريد الخاصة به «مدفوعة بمتطلبات السوق الأجنبية، وليس بالتشريعات الوطنية». ويُظهر ذلك أنّ متطلبات السوق الأوروبية تدفع فعليًا الشركات اللبنانية إلى التكيّف، مما يُولّد ضغطًا غير مباشر للامتثال يُترجم عمليًا إلى تحرّك على أرض الواقع، حتى في غياب توجيهات أو سياسات حكومية صريحة.

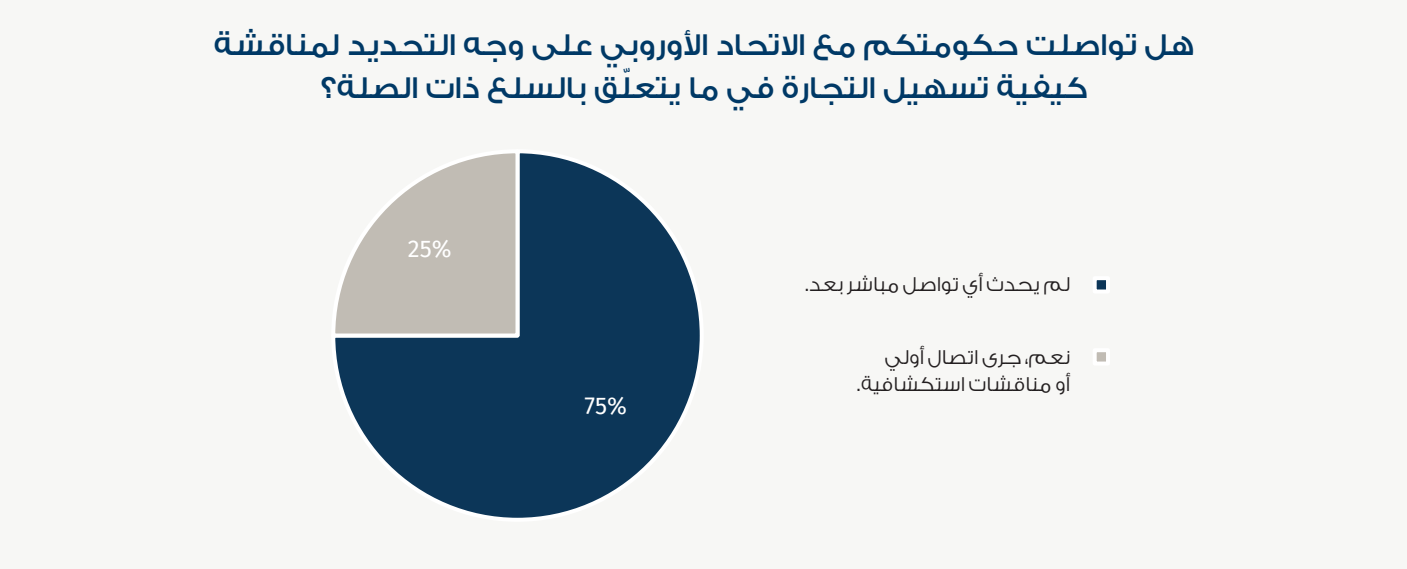

الرسم التوضيحي ٢٦: تفاعل الحكومة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي بشأن السلع المشمولة بلائحة EUDR

كما نجِد في الرسم التوضيحي ٢٦، أشارت غالبية الإجابات إلى أنه لم يحدث بعد أي تواصل مباشر مع الاتحاد الأوروبي بشأن تجارة السلع المشمولة بلائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة إزالة الغابات (EUDR). ويسلّط ذلك الضوء على أن مستوى الوعي والتواصل بين الاتحاد الأوروبي ولبنان ما يزال في مرحلة مبكرة جدًا — لا سيّما على المستوى المؤسسي الوطني داخل البلاد.

تقييم تأثير اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على لبنان

تمثل هذه اللائحة منعطفًا حاسمًا بالنسبة للبنان، إذ إن الهيكل التجاري الخاص به ومستوى جهوزيته الحالي يحدّدان في الوقت نفسه التحديات والفرص المحتملة.

التحديات التقنية والتكيّف التشغيلي

يرتكز التأثير الأساسي للائحة EUDR على قدرة لبنان على جمع المعلومات اللازمة لإثبات الامتثال، ولا سيّما في ظل المتطلبات التقنية العالية. ففي بلدٍ لا تتوافر فيه الآلات والتقنيات المتقدمة بشكل كافٍ للقطاع العام، ويضم قطاعًا خاصًا يتكوّن بمعظمه من مؤسساتٍ صغيرة ومتوسطة الحجم، يشكّل التكيّف مع أنظمة العناية الواجبة (Due Diligence) تحديًا كبيرًا. إن حجم التغيير التقني والتشغيلي المطلوب، مقارنة بحجم لبنان المحدود وموارده المقيدة، يُبرز مدى الصعوبة التي ستواجهها الكيانات اللبنانية في تلبية متطلبات اللائحة، التي تفرض تتبّعًا دقيقًا على مستوى القطعة الزراعية (Plot–Level Traceability) وتقديم بيانات موثوقة يمكن التحقّق منها.

إعادة هيكلة سلاسل الإمداد وتكاليف التنويع

ستؤثر لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على علاقات لبنان مع الدول المورّدة للمواد الخام. فبما أن لبنان يُعتبر في الأساس دولة مُعالِجة أكثر منه دولة مُنتِجة للسلع المشمولة باللائحة، يجب أن تكون اختياراته للمواد الخام ومدى توافقها مدروسة بعناية لتفادي تقييمات المخاطر المعقّدة والمُكلِفة، وكذلك خطر عدم الامتثال. وفي حال قرّر لبنان تغيير أو تنويع علاقاته التجارية ومصادر توريده، فعليه أن يأخذ في الاعتبار الرسوم الجمركية والتكاليف الإضافية المترتبة على مثل هذه التحوّلات. وبالتالي، ثمة حاجة إلى تقييم وطني معمّق لتحديد الاستراتيجية الأكثر فعالية لإدارة ديناميات سلاسل الإمداد المعقدة والموازنة بين المكاسب الاقتصادية والتكاليف المحتملة.

ومع ذلك، فقد فقد لبنان بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٤ نحو ١١٪ من غطائه الشجري المسجَّل عام ٢٠٠٠ (Sims et al.). ويُعزى حوالي ٢٩٪ من هذه الخسارة إلى عوامل إزالة الغابات مثل الزراعة الدائمة، في حين نتجت الخسائر المتبقية عن اضطرابات مؤقتة.
ويُظهر هذا النمط أن لبنان يواجه مستوى متوسطًا من فقدان الغطاء الحرجي الناجم عن النشاط البشري، وهو ما قد يزيد من أهمية الامتثال للائحة EUDR بالنسبة لسلاسل الإمداد المرتبطة بالمنتجات المشتقة من الغابات.

الشفافية، الفساد، وفرص التحوّل

ستُحدث لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) تأثيرًا كبيرًا أيضًا على مستوى الشفافية في البيانات داخل لبنان. فقد لوحِظ خلال جلسات المشاورات وجود تباينات في البيانات المصرّح بها، إلى جانب ممارسات يتّبعها بعض الفاعلين في القطاع الخاص لتجنّب التصريح، مما يُسهم في تفشّي الفساد داخل نظام اقتصادي هشّ أصلًا. وإضافةً إلى ما ورد من آراء أصحاب المصلحة، من المهم الإشارة إلى أن لبنان يواجه تحديًا خطيرًا في مجال الفساد، إذ سجّل ٢٢ نقطة على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤، وجاء في المرتبة ١٥٤ من أصل ١٨٠ دولة. ويثير هذا الوضع مخاوف جدّية بشأن الامتثال للّائحة الأوروبية، ولا سيّما في ما يتعلق بدقّة البيانات ومصداقيتها ضمن نظام العناية الواجبة. إن تجذّر الفساد المؤسسي يطرح تساؤلات حول ما إذا كانت اللائحة ستُعيقها الممارسات غير المشروعة، أم ستكون محفّزًا نحو شفافية أكبر في سلاسل الإمداد.

من ناحية إيجابية، كشفت جلسات المشاورات بوضوح عن رغبة قوية واستعداد حقيقي لدى الفئات الثلاث المستهدفة — أي السلطات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية — للتكيّف مع متطلبات اللائحة. ويُشكّل هذا الانخراط الإيجابي الجماعي، إذا ما حظي بالدعم والمساعدة الخارجيين المناسبين، فرصة كبيرة للتحوّل. يمكن للائحة EUDR أن تُصبح قوة دافعة نحو التحديث والإصلاح، من خلال تعزيز الشفافية، تحسين سلامة البيانات وجودتها وتشجيع الاستثمار في استراتيجيات الإنتاج المستدام.
ومن خلال تبنّي هذه التغييرات، يمكن للبنان ليس فقط الحفاظ على وصوله إلى سوق الاتحاد الأوروبي، بل أيضًا فتح آفاق جديدة عبر تعزيز سمعته كشريك تجاري موثوق ومستدام، مما قد يتيح له ولوج الأسواق المميزة وجذب استثمارات إضافية في قطاعي التصنيع والمعالجة.

موريتانيا

تقييم تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن إزالة الغابات (EUDR)

تهيمن المنتجات الحية والمشتقة من الحيوانات على تجارة موريتانيا التصديرية مع الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت قيمتها ٥٥,٨٣ مليون دولار، تليها منتجات المعادن الأساسية بقيمة ٥,٩٨ مليون دولار، ثم المنتجات النباتية بقيمة ٤,٧٩ مليون دولار (منصة الإسكوا للبيانات التجارية الخارجية). ويُظهر هذا التركيب السلعي أن التركيز الرئيسي للصادرات الموريتانية ينصبّ على الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية، إلى جانب بعض المواد الخام والسلع الصناعية.

ورغم أهمية تجارة المنتجات الحيوانية، فإن السلع المستهدفة مباشرةً بلائحة EUDR تمثّل جزءًا ضئيلًا للغاية من إجمالي تجارة موريتانيا. ففي عام ٢٠٢٢، بلغت الواردات ذات الصلة باللائحة من موريتانيا إلى الاتحاد الأوروبي ١٥٢ ألف دولار فقط، أي ما يعادل ٠,٠٢٪ فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من موريتانيا، والتي بلغت ٧٩٦,١٥ مليون دولار في السنة نفسها (قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة UN Comtrade). وبمقارنة ذلك بإجمالي الصادرات الوطنية لموريتانيا إلى العالم (٣,٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢)، تتقلّص نسبة السلع المشمولة باللائحة إلى ٠,٠٠٤٪ فقط. تشير هذه النسبة المتدنية للغاية إلى أن الأثر الاقتصادي المباشر للّائحة الأوروبية على القطاعات التصديرية الرئيسية في موريتانيا سيكون شبه معدوم على المستوى الإجمالي، غير أنها ستتطلّب جهود امتثال موجّهة نحو القطاعات الصغيرة محدودة الحجم التي تتاجر بهذه السلع المشمولة باللائحة.

السلع الرئيسية ذات الصلة بلائحة EUDR لعام ٢٠٢٢

يُظهر تحليل السلع ذات الصلة بلائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) والمستوردة من موريتانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٢ — والمبيَّن في الجدول ٩ — المجالات الأساسية التي تستدعي الامتثال للّائحة. فقد كانت منتجات الماشية الأكبر بفارق واضح، إذ بلغت قيمتها ١١١,٠٦١ دولارًا أميركيًا، تلتها منتجات المطاط بقيمة ٣٠,٤٨٩ دولارًا، ثم المنتجات الخشبية بقيمة ١٠,٥٠٤ دولار. أمّا السلع الأخرى ذات الصلة باللائحة، مثل الكاكاو والبنّ وزيت النخيل وفول الصويا، فقد كانت قيم وارداتها شبه معدومة أو غير موجودة.

الجدول ٩: قيمة التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية (CIF) للسلع ذات الصلة بلائحة EUDR والمستوردة إلى الاتحاد الأوروبي من موريتانيا (٢٠٢٢، بالدولار الأميركي).

مجموعة السلع	قيمة الاستيراد (دولار أمريكي)
الماشية	١١١,٠٦١
الكاكاو	-
البنّ	-
زيت النخيل	١,٠٥
المطاط	٣٠,٤٨٩
فول الصويا	٢٢,١١
الخشب	١٠,٥٠٤

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الدخول إليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

تقلّبات أبرز ثلاث سلع موريتانية ذات صلة بلائحة EUDR (٢٠١٨–٢٠٢٢)

تتميّز تجارة موريتانيا مع الاتحاد الأوروبي في السلع المشمولة بلائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) بانخفاض كبير في الكميات وتقلّبات حادّة خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢. وتبقى الأهمية الاقتصادية الإجمالية لهذه الصادرات محدودة على المستوى الوطني، بينما تشكّل طبيعتها غير المستقرة تحدّيًا واضحًا أمام الامتثال للّائحة.

ويُظهر الرسم التوضيحي ٢٧ أنماطًا مميّزة توضح الاتجاهات المجمّعة لأبرز ثلاث سلع موريتانية ذات صلة باللائحة والمصدّرة إلى الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة. واردات الأخشاب: شهدت انخفاضًا بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ثم ارتفعت بشكل حاد من ٢١,٣٦٠ دولارًا إلى ٩٣,٦٦٠ دولارًا في عام ٢٠٢٠، قبل أن تتراجع إلى أدنى مستوياتها في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث بلغت ١٣,٥٠٠ و١٠,٥٠٠ دولار على التوالي. واردات المطاط: اتّبعت منحًى تصاعديًا مستمرًا، إذ ارتفعت من ٤٧٢ دولارًا عام ٢٠١٨ إلى ٤٣,٨٩٠ دولارًا في ذروتها عام ٢٠٢٢، قبل أن تنخفض قليلًا إلى ٣٠,٤٩٠ دولارًا. الواردات من الماشية: تميّزت بعدم الاستقرار الشديد، إذ سُجّلت بقيمة ١٦٥ دولارًا فقط عام ٢٠١٨، ثم اختفت كليًا بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، لتعود وتظهر مجددًا في عام ٢٠٢٢ بارتفاع كبير بلغ ١١١,٢٣٠ دولارًا.

واردات الاتحاد الأوروبي من موريتانيا: إجمالي أبرز ثلاث سلع مشمولة بلائحة EUDR (٢٠١٨-٢٠٢٢، بالدولار الأمريكي)

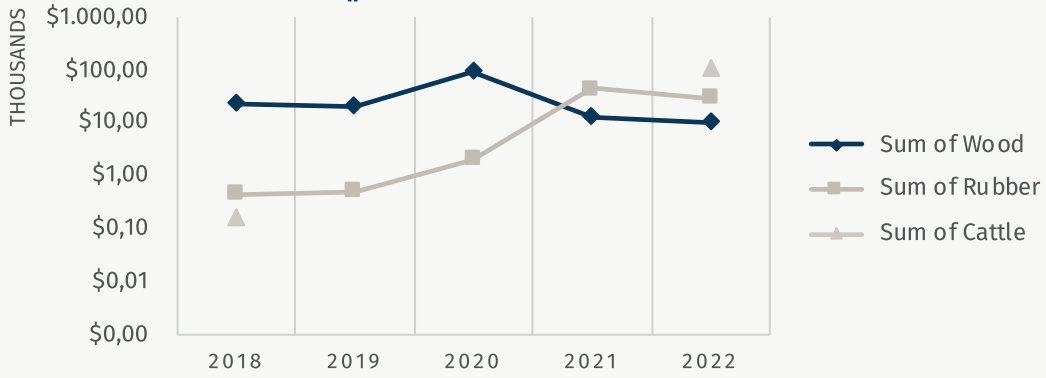

الرسم التوضيحي ٢٧: القيمة الإجمالية للتجارة لأبرز ثلاث مجموعات سلع مشمولة بلائحة EUDR. واردات الاتحاد الأوروبي من موريتانيا (٢٠١٨-٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية).

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تم الدخول إليها في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

علاوةً على ذلك، يُظهِر الرسم التوضيحي ٢٨ رؤية أكثر تفصيلاً للتقلّبات الكبيرة الكامنة في التجارة، إذ يُفصّل تدفّقات التجارة حسب رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) خلال الفترة الكاملة الممتدة بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢.

واردات الاتحاد الأوروبي من موريتانيا: تفصيل أبرز ثلاث سلع مشمولة بلائحة EUDR حسب رمز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي).

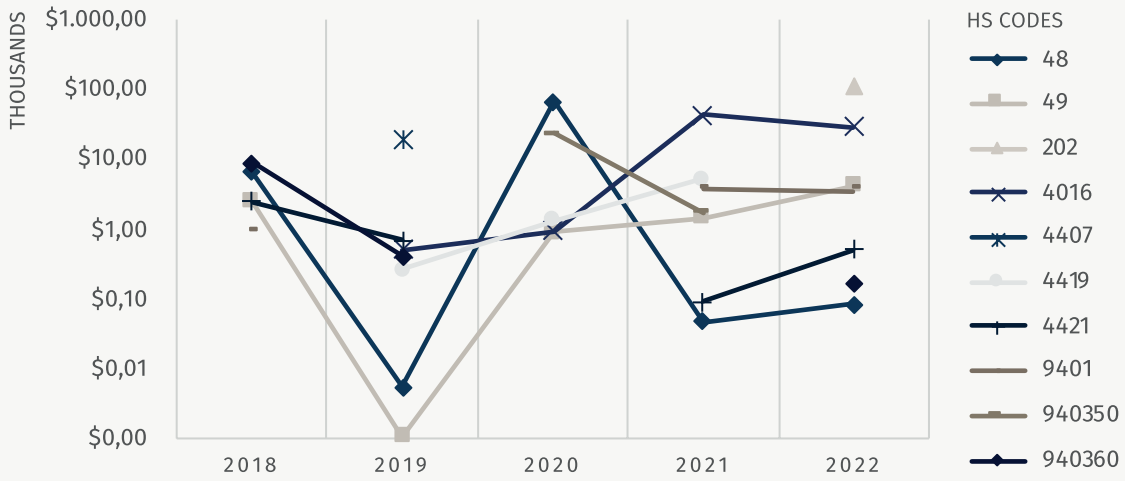

الرسم التوضيحي ٢٨: القيمة المفضّلة للتجارة لأبرز ثلاث سلع مشمولة بلائحة EUDR حسب رمز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) واردات الاتحاد الأوروبي من موريتانيا
(٢٠١٨-٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسق (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الدخول إليها في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

من الجدير بالذكر أن الصادرات من الماشية (اللحم البقري المجمّد HS ٠٢٠٢) ظهرت مجددًا بشكل مفاجئ في عام ٢٠٢٢ بقيمة واردات بلغت ١١١,٠٦ دولارًا أميركيًا، بعد غياب استمر عدة سنوات، مما يشير إلى نشوء التزام فوري بإجراء العناية الواجبة (Due Diligence) بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات(EUDR). أمّا صادرات المطاط (وخاصة «منتجات أخرى من المطاط المفلكن»HS ٤٠١٦) فقد أظهرت تقلّبات أكبر، إذ سجّلت قفزة حادة إلى ٤٣,٤٧٨ دولارًا عام ٢٠٢١ بعد فترة من القيم المتدنية منها ١٩٠ دولارًا فقط عام ٢٠٢٠، قبل أن تتراجع إلى ٢٩,٥٧١ دولارًا في عام ٢٠٢٢. وبقيت الفئات الأخرى من منتجات المطاط تُتاجر بشكل متقطع وبكميات ضئيلة جدًا. أما بالنسبة للمنتجات الخشبية، فقد ظلت التجارة فيها ضعيفة القيمة ومجزّأة بدرجة كبيرة. وبينما بلغت فئة «الأثاث الخشبي الآخر» (HS ٩٤٠٣٦٠) ذروتها في عام ٢٠٢٠، انخفضت قيمتها بشكل حاد بحلول عام ٢٠٢٢. كما سجّلت السلع الخشبية الأخرى مثل HS ٤٤٠٧ وHS ٤٤١٩ وHS ٤٤٢١ وحتى المطبوعات التي ممكن أن تحتوي على لبّ الخشب (HS ٤٩).

بصورة عامة، تُظهر الأنماط عبر مجموعات السلع الثلاث أن التجارة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي متجزأة، منخفضة التردّد، وتغلب عليها الصفقات الظرفية أكثر من كونها سلاسل إمداد مستقرة ومتكاملة. وسيُشكّل هذا التجزؤ تحديًا كبيرًا أمام المصدّرين الموريتانيين للامتثال لمتطلبات لائحة EUDR، التي تفرض جمع بيانات مستمر وشفافية في تحديد المواقع الجغرافية وتتبعًا دقيقًا لسلسلة الإمداد، حتى بالنسبة للشحنات الصغيرة وغير المنتظمة نسبيًا.

اتفاقيات التجارة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على اللائحة الأوروبية (EUDR)

تحكم العلاقة التجارية بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات تمنح موريتانيا نفاذًا تفضيليًا إلى الأسواق الأوروبية، غير أن هذه الاتفاقيات لا تُعفي البلاد من متطلبات العناية البيئية الواجبة الناشئة عن تطبيق لائحة EUDR.

نظرة عامة على العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا

تتوجّه معظم صادرات موريتانيا إلى السوق الصينية (٢٣٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٢٣)، تليها كندا ٢٢٪، ثم الاتحاد الأوروبي ٢٠٪. أمّا من حيث الواردات، فيأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى، ٣٥٪، تليه الإمارات العربية المتحدة، ١٩٪ والبرازيل ٧٪. منصة نظام الأفضليات المعمّم للاتحاد الأوروبي GSP Hub)). ويُعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لموريتانيا، إذ يمثل ٢٩٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، ويحتل المرتبة الأولى كمصدر للواردات، والثالثة كوجهة للصادرات. أما بالنسبة لترتيب موريتانيا في تجارة الاتحاد الأوروبي، فهي تأتي في المرتبة ٩٩ كشريك توريد و٨٨ كشريك تصدير، بينما تبقى حصتها من إجمالي التجارة الأوروبية صغيرة جدًا (٠,٠٪) (المفوضية الأوروبية). وخلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤، سجّلت واردات الاتحاد الأوروبي من موريتانيا نموًا سنويًا متوسطًا بنسبة ٧,٠٪، في حين ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى موريتانيا بنسبة ١٤,١٪ (المفوضية الأوروبية).

تستفيد موريتانيا من مجموعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تمنحها نفاذًا واسعًا إلى الأسواق الدولية، ولا سيّما سوق الاتحاد الأوروبي. وبصفتها دولة أقل نموًا، تستفيد موريتانيا من مبادرة «كل شيء عدا السلاح»، التي تتيح وصولًا خاليًا من الرسوم الجمركية والحصص إلى الاتحاد الأوروبي لجميع المنتجات باستثناء الأسلحة والذخائر. كما أن موريتانيا موقّعة على اتفاق كوتونو، مما يعزز علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي في إطار مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وعلى الصعيد الإقليمي، تُعد موريتانيا عضوًا في اتحاد المغرب العربي (UMA)، وقد وقّعت اتفاق شراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وكانت أيضًا من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA). تهدف هذه الأطر مجتمعة إلى تعزيز اندماج موريتانيا في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال خفض الرسوم الجمركية وتحسين تسهيلات التجارة.

ومع ذلك، ورغم أن هذه الاتفاقيات توفّر مزايا اقتصادية مهمة عبر إلغاء الرسوم والحصص، فإنها لا تُعفي الصادرات الموريتانية من متطلبات اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

وبالتالي، يجب على المصدّرين الموريتانيين للسلع المشمولة باللائحة أن يُثبتوا، بصرف النظر عن نفاذهم التفضيلي للأسواق الأوروبية، أن منتجاتهم لا تضرّ بالغابات وأنها أُنتِجت بشكل قانوني وفقًا للتشريعات الوطنية.

وفي هذا السياق، تُقدّم بيانات الميزان التجاري فهمًا أدق لديناميات التجارة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي؛ فاستنادًا إلى بيانات UN Comtrade للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ والمبيّنة في الرسم التوضيحي ٢٩، يظهر أن الميزان التجاري بين الجانبين يسجّل باستمرار فائضًا لصالح الاتحاد الأوروبي.

الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢

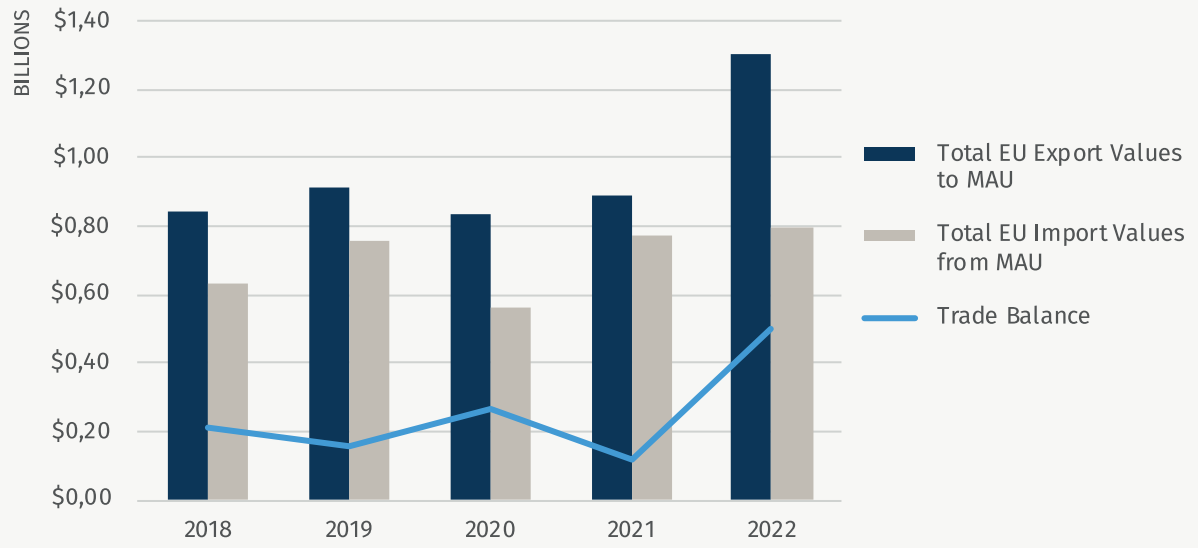

الرسم التوضيحي ٢٩: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا (٢٠١٨-٢٠٢٢، مليارات الدولارات الأميركية)

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الدخول إليها في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

شهد الفائض التجاري للاتحاد الأوروبي مع موريتانيا تقلّبات كبيرة خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢. فقد بدأ عند ٢١٢,٧ مليون دولار عام ٢٠١٨، ثم انخفض في عام ٢٠١٩ إلى ١٥٣,٣ مليون دولار نتيجة ارتفاع واردات الاتحاد الأوروبي من موريتانيا، قبل أن يرتفع مجددًا في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٦٨,٨ مليون دولار مع تراجع الواردات. وفي عام ٢٠٢١، تراجع الفائض مرة أخرى إلى ١١٦,٨ مليون دولار نتيجة تعافي الواردات، ليعاود الارتفاع الحاد في عام ٢٠٢٢ مسجلًا أكثر من ٥٠١,٥ مليون دولار، مدفوعًا بـزيادة كبيرة في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى جانب نمو الواردات من موريتانيا. ويُظهر هذا الارتفاع الملحوظ بوضوح اعتماد موريتانيا القوي على المنتجات الأوروبية، مما يُبرز الأهمية الاستراتيجية لعلاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي والحاجة إلى النظر بجدّية في الامتثال لمتطلبات لائحة EUDR لضمان استدامة هذا الارتباط التجاري الحيوي.

تقييم جهوزية موريتانيا للامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات الـ EUDR

الجهوزية السياسية والمؤسّسية

استنادًا إلى إجابات ممثلي السلطات الحكومية، تُظهر حكومة موريتانيا نقصًا أساسيًا في الاستعداد للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR). فقد أشار أحد الممثلين إلى «ضعف الوعي» في المستويات العليا من الإدارة، وأكّد أنه لم تُتّخذ أي إجراءات محدّدة بعد لدمج اللائحة بالأطر والسياسات الوطنية. كما لوحِظ انقطاع كبير في التواصل بين القطاعين العام والخاص، حيث اعترف الممثل الحكومي بعدم وجود «أي تفاعل فعلي» مع الجهات الصناعية لمناقشة تبعات هذه اللائحة.

القدرات التقنية والتشغيلية

تُعد القدرة التقنية والتشغيلية على تلبية متطلبات اللائحة ضعيفة للغاية. فأحد أبرز الإشكالات يتمثل في الغياب التام لقواعد بيانات وطنية أو منصات رقمية لتتبّع السلع وسلاسل الإمداد، وهو أمر بالغ الخطورة في بلد تعتمد معظم مؤسساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغالبًا ما تكون ضعيفة التجهيز ولا تمتلك الموارد اللازمة لاعتماد أنظمة رقمية متقدمة. نتيجة لذلك، يعتمد جمع البيانات على سجلات ورقية غير منظّمة. وأكد ممثل القطاع الخاص غياب منهجيات موحّدة ومعدات أساسية، مما يعزّز الاستنتاج بأن البنية التحتية والممارسات الحالية بعيدة جدًا عن تلبية متطلبات العناية الواجبة التي تفرضها اللائحة الأوروبية.

آثار السوق وآفاق القطاع الخاص

هناك فجوة واضحة ومُقلِقة بين نظرة الحكومة ونظرة القطاع الخاص لتأثير اللائحة.
فبينما تتوقع الحكومة «عدم حدوث تغيّر كبير» في أنماط التجارة، يرى القطاع الخاص أن اللائحة قد تخلق «عوائق كبيرة محتملة» قد تهدد إمكانية النفاذ إلى السوق الأوروبية. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدودة الإمكانيات، فإنّ تعقيد وكلفة الامتثال يشكلان عبئًا ثقيلًا ومحتملًا للغاية. وقد بدأ القطاع الخاص فعليًا باستكشاف أسواق بديلة، في خطوة استباقية ووقائية تهدف إلى تجنّب المخاطر المرتبطة بالسوق الأوروبية بالكامل. وتكشف هذه الفجوة في إدراك المخاطر عن نقطة ضعف أساسية في الهيكل الاقتصادي الوطني، تعكس انعدام التنسيق بين السياسات الحكومية والتخطيط التجاري الفعلي في مواجهة متطلبات الامتثال الأوروبية الجديدة.

تقييم تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على موريتانيا

تمثل لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات تحديًا جوهريًا لموريتانيا، وفي الوقت ذاته، فرصة استراتيجية محدودة ومهمة. فوفقًا لتصنيف منتدى الاتحاد الأوروبي الأخضر، تُعد موريتانيا دولة ذات مستوى مخاطرة عادي (Standard–Risk Country)، ما يعني أن جميع المنتجات المصدّرة من موريتانيا إلى الاتحاد الأوروبي ستكون خاضعة بالكامل لإجراءات العناية الواجبة (Due Diligence). هذا التصنيف يلغي إمكانية الاستفادة من إجراءات المراقبة المبسّطة، مما يفرض عبئًا كبيرًا على القطاع الخاص الموريتاني، ويزيد من مستوى المخاطر التي تواجه التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

بالتالي، يُعد هذا التحوّل التنظيمي نقطة فاصلة تتطلّب من موريتانيا تطوير قدراتها المؤسسية والتقنية بشكل عاجل لضمان استمرار نفاذ صادراتها إلى الأسواق الأوروبية، ولا سيّما في القطاعات التي تشملها اللائحة مثل الأخشاب والمطاط والمنتجات الحيوانية.

التحديات ونقاط الضعف

يتمثّل التحدي الرئيسي أمام موريتانيا في الافتقار الشديد إلى الجهوزية عبر جميع معايير الامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، وهو ما تتضاعف حدّته بسبب طبيعة هيكل قطاعها الخاص. فمعظم المؤسسات في البلاد هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) تمتلك إمكانيات ومعدات محدودة جدًا، مما يجعل تكلفة وتعقيد تنفيذ أنظمة العناية الواجبة المتكاملة حاجزًا صعبًا للغاية. ويؤدي ذلك إلى صعوبة توفير البيانات الجغرافية الدقيقة ومعلومات سلاسل الإمداد المطلوبة للامتثال الكامل للائحة.

علاوة على ذلك، فإن موقع موريتانيا كدولة مصدّرة ناشئة ذات سلاسل إمداد مجزّأة قد يتعقّد بسبب اتفاقياتها التجارية مع دول أخرى تعاني بدورها من صعوبات في الامتثال للائحة الأوروبية. وتواجه موريتانيا أيضًا مشكلة فساد كبيرة، إذ سجّلت ٣٠ نقطة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤ واحتلت المرتبة ١٣٠ من أصل ١٨٠ دولة (منظمة الشفافية الدولية – Transparency International)، ما يزيد من عدم الشفافية وعدم اليقين بشأن الامتثال لمتطلبات اللائحة.

إن التعقيد العالي والتكاليف الاستثمارية الضخمة المطلوبة للامتثال قد يدفع العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الانسحاب من السوق الأوروبية لتجنّب الشروط الجديدة، خصوصًا في ظل غياب المسار المبسّط للنفاذ إلى السوق.

الفرص الاستراتيجية

على الرغم من التحديات، فإن اللائحة الأوروبية (EUDR) لا تزال تمثل فرصة محورية لموريتانيا، شرط أن تلتزم بالمعايير الصارمة المطلوبة. فمن خلال إظهار التزام فعلي بمتطلبات العناية الواجبة الكاملة، يمكن لموريتانيا أن تُثبت نفسها شريكًا موثوقًا وشفافًا أمام الاتحاد الأوروبي.

ومع تشديد معايير السوق الأوروبية، ستبحث العديد من الشركات الأوروبية عن سلاسل إمداد أكثر استقرارًا مع شركاء موثوقين. وإذا تمكنت موريتانيا من التكيّف بنجاح مع هذه القواعد، فقد تصبح وجهة توريد جذّابة، ما يمنحها فرصة فريدة للدخول القوي إلى السوق الأوروبية وزيادة حصتها من خلال أن تكون موردًا ملتزمًا بالمعايير. إلا أن تحقيق ذلك يتطلّب تجاوز عقبات كبيرة للحفاظ على تجارتها مع الاتحاد الأوروبي وتنميتها.

السيناريوهات المحتملة:

- **السيناريو الإيجابي:** إذا تعاملت موريتانيا مع اللائحة الأوروبية باعتبارها فرصة استراتيجية، يمكنها أن تتموضع كشريك ملتزم وموثوق. ومن خلال الامتثال الصارم لمتطلبات العناية الواجبة، تستطيع زيادة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي والمساهمة في تقليص العجز التجاري.
- **السيناريو السلبي:** إذا عجزت الشركات الصغيرة والمتوسطة عن تحمّل تكاليف وتعقيدات الامتثال الكامل، فقد تتجه ببساطة إلى الابتعاد عن السوق الأوروبية، مما سيؤدي إلى تراجع الصادرات الموريتانية إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تفاقم العجز التجاري الحالي.

إن تأثير اللائحة الأوروبية على موريتانيا ليس أمرًا محسومًا، بل يمثل لحظة حاسمة ستختبر قدرة الدولة ومؤسساتها وقطاعها الخاص على الصمود والتكيّف. فإما أن تحوّل موريتانيا هذا التحدي التنظيمي إلى فرصة اقتصادية استراتيجية، أو تتراجع مكانتها التجارية وتفقد أحد أهم أسواقها التصديرية.

المغرب

تقييم تأثير لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

في عام ٢٠٢٢، كانت صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي تتركّز أساسًا في المركبات وقطع الغيار (بأكثر من ٥,٦ مليار دولار)، والآلات الكهربائية والمنسوجات، وهي فئات لا تدخل ضمن نطاق تطبيق اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات، الـ EUDR. (منصة الإسكوا للبيانات التجارية الخارجية). غير أن بعض المنتجات ضمن هذه الفئات مثل «الإطارات الهوائية الجديدة» (HS ٤٠١١)، تندرج ضمن نطاق اللائحة نظرًا لاحتوائها على مكوّنات من المطاط. وعلى الرغم من أن مستوى الانكشاف الإجمالي يبدو محدودًا، فإن هذه التقاطعات تُبرز الحاجة إلى تطبيق العناية الواجبة وتتّبع سلسلة الإمداد في بعض القطاعات الفرعية المحدّدة.

ووفقًا لبيانات قاعدة الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، بلغت إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من المغرب عام ٢٠٢٢ نحو ٢٢،٧٧ مليار دولار. وعند تجميع قيمة التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية للسلع ذات الصلة بلائحة EUDR في العام نفسه، بلغت صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي ضمن هذا النطاق ٥٣٠،٢٨ مليون دولار. وبناءً على هذه الأرقام، تشكّل السلع ذات الصلة باللائحة حوالي ٢،٣٣٪ من إجمالي صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن حصة هذه السلع من إجمالي الصادرات الوطنية للمغرب إلى العالم (والتي بلغت ٤٢،١٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢) لا تتجاوز ١،٢٦٪.

وبحسب قِيَم التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ والمبيّنة في الجدول ١٠، فإن اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات تؤثر بشكل أساسي على المنتجات المشتقة من الخشب والمطاط والماشية ضمن واردات الاتحاد الأوروبي من المغرب.

الجدول ١٠: قيمة التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية للسلع ذات الصلة بلائحة EUDR والمستوردة إلى الاتحاد الأوروبي من المغرب (٢٠٢٢، بالدولار الأميركي

مجموعة السلع	قيمة الاستيراد (دولار أمريكي)
الماشية	٢٤,٩٢٠,١١٠
الكاكاو	٦٤٩,٠٢٩
البنّ	٩٠,٠١٨
زيت النخيل	٤,٩٨٣,٣١٧
المطاط	٦٠,٢٤٠,٩٣٥
فول الصويا	٩١٤,٢٨٣
الخشب	٤٣٨,٤٨٦,٠٨٠

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الدخول إليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥

الخشب والمنتجات المشتقة منه

استنادًا إلى بيانات الواردات المعروضة في الرسم التوضيحي ٣٠، والمتعلقة بالمنتجات المشتقة من الخشب المصدَّرة من المغرب إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، يتّضح أن انعكاسات اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على هذا القطاع كبيرة ومهمة نظرًا لحجم التجارة وطبيعتها المستقرة. فعلى عكس العديد من الدول الأخرى التي تتّسم صادراتها الخشبية بالتقلّب أو بصِغَر حجمها، فإن تجارة المغرب في هذا المجال تهيمن عليها فئات كبيرة وثابتة نسبيًا من المنتجات الخشبية، مما يجعل متطلبات التتبّع والامتثال للائحة الأوروبية أكثر شمولًا وتعقيدًا.

واردات الاتحاد الأوروبي من المغرب من المنتجات المشتقة من الخشب (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

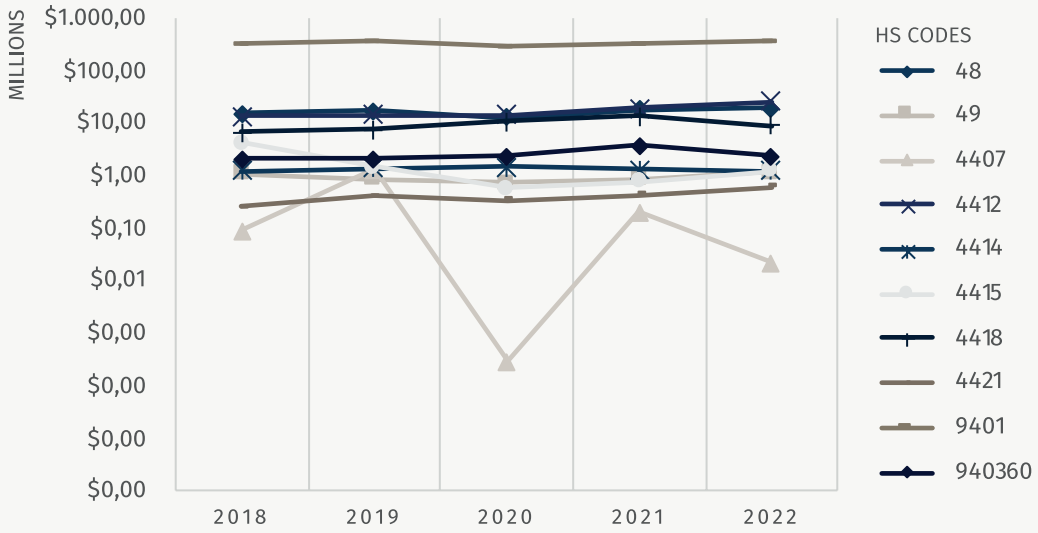

الرسم التوضيحي ٣٠: دينامية واردات المنتجات المشتقة من الخشب إلى الاتحاد الأوروبي من المغرب (٢٠١٨-٢٠٢٢، ملايين الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول. يمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ١.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّت مطالعتها في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

تُظهر البيانات أن تجارة المنتجات المشتقة من الخشب بين المغرب والاتحاد الأوروبي تُهيمن عليها بشكلٍ واضح منتجات «المقاعد» (HS ٩٤٠١)، إذ تسجّل قيمًا بمئات ملايين الدولارات سنويًا، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٢٢ بأكثر من ٣٧٣ مليون دولار. تضمّ هذه الفئة أجزاء الأثاث ومكوّناته، وتشهد اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في تطبيق العناية الواجبة ضمن إطار لائحة EUDR.

ويأتي في المرتبة الثانية «الخشب الرقائقي والخشب المصفّح» (HS ٤٤١٢)، الذي يُظهر بدوره نموًا قويًا، إذ ارتفع من حوالي ١٤ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. أما «عجينة الورق والورق من الفصل ٤٨» (HS ٤٨) فهي فئة رئيسية أخرى، رغم تقلّب قيمتها التجارية. إلا أنها اختتمت عام ٢٠٢٢ بقيمة أعلى (١٩,٩ مليون دولار) مقارنةً بعام ٢٠١٨ (١٦,٢ مليون دولار). ومن بين المنتجات الأخرى ذات القيمة والنمو الملحوظين، «نجارة البناء» (HS ٤٤١٨)، التي ارتفعت من نحو ٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٩,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، الأثاث الخشبي (HS ٩٤٠٣٦٠)، الذي شهد نموًا ملحوظًا وبلغ ذروته في عام ٢٠٢١.

وتُظهر هذه البيانات أن معظم المنتجات الخشبية التي يستوردها الاتحاد الأوروبي من المغرب هي منتجات مصنّعة أو مشتقة، مما يستدعي تتبّع مصادر المواد الخام وتقييم تصنيفات مخاطر الدول الموردّة.

ورغم أن المغرب ينتج نسبة مهمة من الأخشاب الصناعية محليًا (حوالي ٤٤١،٠٠٠ م³) في عام ٢٠٢٢ وفقًا لـ FAOSTAT، فإن المنتجات الأعلى قيمة مثل الخشب المنشور (٥٤,٥٢٠ م³) والألواح الخشبية (١٠٣,٤٠٠ م³) تعتمِد بشكل كبير على الواردات، التي بلغت قيمتها على التوالي (٣٣٦,٣٩٢ ألف دولار و٣٥٣,٨٩٦ ألف دولار) (FAOSTAT).

وبالتالي، فإن أنظمة التتبّع القوية تُعد ضرورية للغاية، لأن الإنتاج المحلي وحده لا يكفي لضمان الامتثال الكامل للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات، ما يجعل الخشب المستورَد عاملًا أساسيًا في إجراءات العناية الواجبة ويُبرز الحاجة الماسة إلى تقييم مصادر المواد الخام المستخدَمة في عمليات التصنيع.

المطاط والمنتجات المشتقة منه

بحسب الرسم التوضيحي ٣١، فإن المنتج المشتق الرئيسي المشمول بلائحة EUDR ضمن فئة المطاط يتمثّل في صادرات المواد المصنوعة من المطاط المفلكن. وتُعدّ فئة «المنتجات الأخرى من المطاط المفلكن» (HS ٤٠١٦) ثاني أهم صادرات المغرب ذات الصلة باللائحة الأوروبية. تراوحت قيم التكلفة والتأمين والشحن لهذه الفئة بين أعلى مستوى بلغ ٨١,٥٦ مليون دولار عام ٢٠١٩ وأدنى مستوى بلغ ٥٨,٠٧ مليون دولار عام ٢٠٢١. وبين عامي ٢٠١٨ (٦٧,٥٢ مليون دولار) و٢٠٢٢ (٥٨,٩٣ مليون دولار)، سجّلت هذه الفئة انخفاضًا بنسبة تقارب ١٢,٧٢٪. ورغم هذا التراجع، فإن استمرار التجارة السنوية بملايين الدولارات يؤكد أن هذا القطاع ما يزال ذا أهمية كبيرة في سياق الامتثال للائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، مما يستدعي تتبّع مصادر المواد الخام المطاطية وضمان الشفافية في سلاسل الإمداد لضمان الالتزام الكامل بالمعايير الأوروبية.

واردات الاتحاد الأوروبي من المغرب من المنتجات المشتقة من المطاط (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

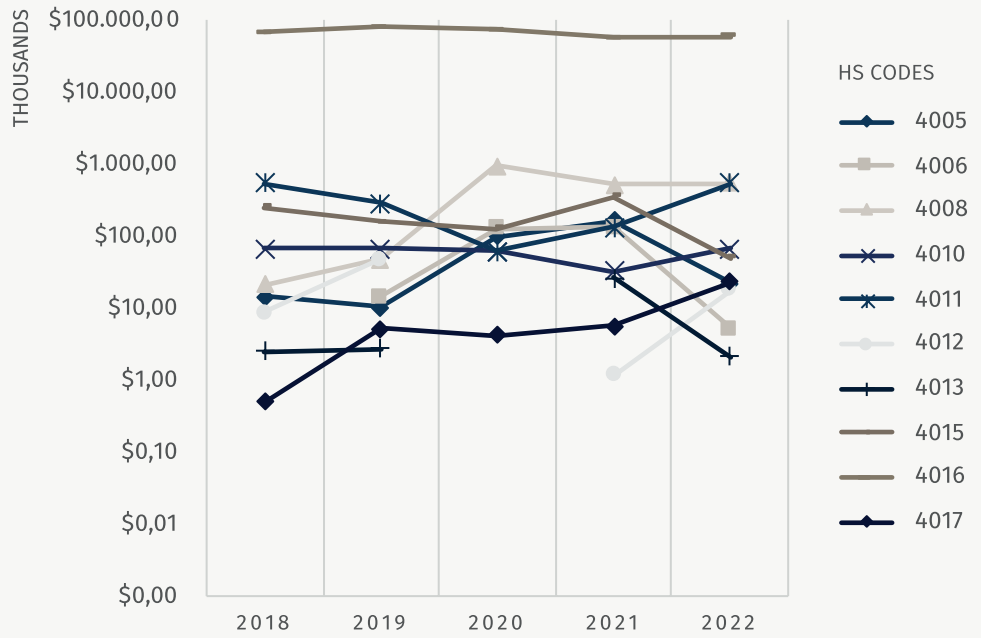

الرسم التوضيحي ٣١: دينامية واردات المنتجات المشتقة من المطاط إلى الاتحاد الأوروبي من المغرب (٢٠١٨–٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢٥

تُظهر المنتجات الأخرى المشتقة من المطاط ضمن هذه الفئة اتجاهات مستقرة نسبيًا دون تغيّرات كبيرة. ومع ذلك، تبرز فئة «ألواح وصفائح وقضبان من المطاط المفلكن غير الصلب» (HS ٤٠٠٨) بوضوح، إذ ظهرت بقوة عام ٢٠٢٠ عندما قفزت واردات الاتحاد الأوروبي منها من ٤٧,٤٠٠ دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٩٦٢,٠٠٠ دولار. ومنذ ذلك الحين، أصبحت ثاني أكثر المنتجات المشتقة من المطاط استيرادًا من المغرب، رغم تراجع قيمتها تدريجيًا إلى ٥٢٧,٠٠٠ دولار عام ٢٠٢١ و٥٦١,٠٠٠ دولار عام ٢٠٢٢، مما يشير إلى أن هذه الفئة احتلت موقعًا ثابتًا في سوق الاتحاد الأوروبي، وإن كان بمستوى أدنى من ذروتها في عام ٢٠٢٠. أما الفئة الثالثة الرئيسية، وهي «الإطارات الهوائية الجديدة» (HS ٤٠١١)، فتُظهر نمطًا أكثر تقلّبًا، إذ انخفضت قيمتها من ٥٤٩,٠٠٠ دولار عام ٢٠١٨ إلى ٢٨٥,٠٠٠ دولار عام ٢٠١٩، ثم إلى ٦٢,٦٠٠ دولار عام ٢٠٢٠، قبل أن ترتفع قليلًا إلى ١٣٢,٠٠٠ دولار عام ٢٠٢١. ويعكس هذا التذبذب تغيرات في فرص التجارة ناجمة على الأرجح عن تقلبات الطلب في السوق أو قيود من ناحية العرض، أكثر من كونه نتيجة لعلاقات تجارية هيكلية مستقرة.

إضافة إلى ذلك، فإن المنتجات الأخرى المشتقة من المطاط والمصدَّرة من المغرب تُظهر أنماطًا متقطعة وغير منتظمة للغاية، إذ تظهر بعض رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) فجأة في تدفقات التجارة قبل أن تختفي كليًا. وتُبرز هذه الهشاشة السوقية أن هذه المنتجات المتخصّصة الصغيرة تُعدّ الأكثر عرضة للمخاطر ضمن إطار اللائحة الأوروبية (EUDR)، حيث قد تفوق تكاليف الامتثال القيمة التجارية المحدودة، مما قد يدفع المصدّرين إلى إعادة النظر في مشاركتهم بالسوق الأوروبية.

الماشية والمنتجات المشتقة منها

تشمل المنتجات الأساسية التي يستوردها الاتحاد الأوروبي من المغرب، ضمن فئة الماشية والمنتجات المشتقة منها، كلًّا من «جلود الأبقار والخيول» (HS ٤١٠٤ و HS ٤١٠٧)، كما هو موضّح في الرسم التوضيحي ٣٢ الذي يعرض دينامية واردات الماشية من المغرب إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. حافظت فئة HS ٤١٠٤ على مكانة بارزة ضمن الصادرات المغربية ذات الصلة باللائحة، رغم تقلب قيمها بشكل كبير، من ٢٤،٠٨ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ٧،٢٩ مليون دولار عام ٢٠٢٠، قبل أن تتعافى إلى ١٨،٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، أي انخفاض إجمالي بنحو ٢٢،١٣٪ خلال الفترة. أما فئة HS ٤١٠٧، فقد شهدت بدورها اتجاهًا تنازليًا من ٨،٤٨ ملايين دولار عام ٢٠١٨ إلى ٦،١٧ ملايين دولار عام ٢٠٢٢، أي تراجعًا بنسبة ٢٧،٢٤٪ تقريبًا. وتُظهر قيم صادرات هذه المنتجات الجلدية نموًا واضحًا للفئتين الرئيسيتين، في حين تبقى الفئات المشتقة الأخرى محدودة ومتقطعة. ويعني ذلك أن قطاع الجلود المغربي يواجه تحديًا رئيسيًا في تتبّع المنتجات إلى مصدرها الحيواني، وبالتالي إلى الأراضي التي رعت فيها الحيوانات، مما يفرض التحقّق من أنّها لا تضرّ بالغابات بأي شكلٍ من الأشكال لضمان الامتثال الكامل للائحة الأوروبية.

واردات الاتحاد الأوروبي من المغرب من المنتجات المشتقة من الماشية (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

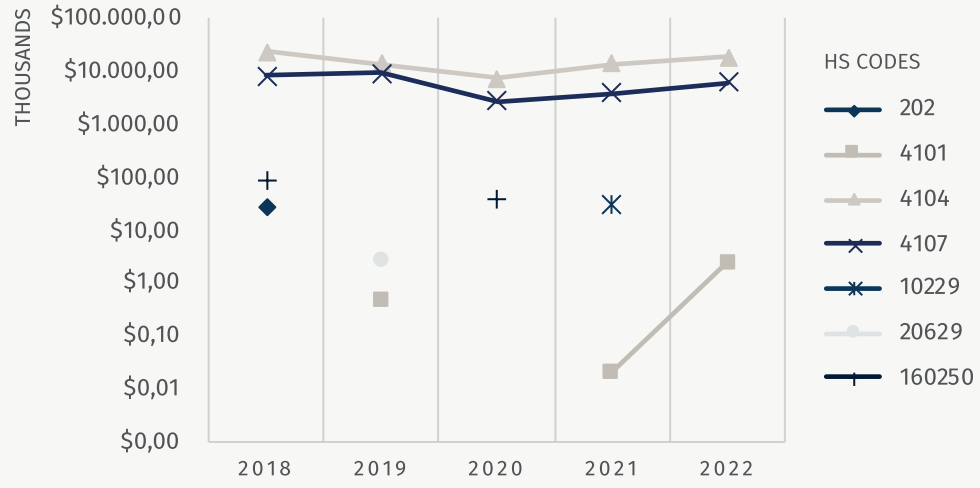

الرسم التوضيحي ٣٢: دينامية واردات المنتجات المشتقة من الماشية إلى الاتحاد الأوروبي من المغرب (٢٠١٨-٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

اتفاقيات المغرب التجارية والمشهد العام للتجارة مع الاتحاد الأوروبي

دخل اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٠، ما أدى إلى إنشاء منطقة تجارة حرّة (FTA) عبر تحرير كامل للسلع الصناعية وفتحٍ واسع لأسواق المنتجات الزراعية ومصايد الأسماك (المفوضية الأوروبية؛ منصة Access2Markets). ودخلت مرحلة إضافية من التحرير حيّز التنفيذ عام ٢٠١٢، بعد أن مُنح المغرب «الوضع المتقدم» عام ٢٠٠٨، وهو ما مهّد لبدء مفاوضات اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق (DCFTA)، التي توقفت في عام ٢٠١٤ (المفوضية الأوروبية). يحظى المغرب بدعم مالي كبير من الاتحاد الأوروبي من خلال أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي – أوروبا العالمية (NDICI–GE) للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٤، ممّا يجعله شريكًا محوريًا ضمن سياسة الجوار الأوروبية. كما يشارك في اتفاقية أغادير واتفاقية بان أورومتوسطية (PEM Convention)، وهما آليتان مهمتان لتسهيل تتبّع سلاسل الإمداد بما يتوافق مع متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR).

وخارج إطار الاتحاد الأوروبي، اعتمد المغرب استراتيجية واسعة لتحرير التجارة، من ضمنها توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) عام ٢٠١٩، رغم أنه لم يصادق عليها بعد (منظمة التجارة الدولية، ٢٠٢٤). كما سعى إلى تعزيز علاقاته الاقتصادية مع غرب إفريقيا عبر طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في عام ٢٠١٧، وإطلاق مفاوضات اتفاقيات تجارة حرّة مع كندا وتكتل ميركوسور (Mercosur) في العام نفسه، إلا أنّ أياً منها لم يُستكمل بعد (منظمة التجارة الدولية، ٢٠٢٤). ومع توسّع المغرب في تنويع شركائه التجاريين، فإنّ تباين مستويات مخاطر إزالة الغابات في الدول المورّدة سيزيد من متطلبات العناية الواجبة بموجب اللائحة الأوروبية (EUDR).

وخلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢، حافظ الاتحاد الأوروبي على فائض تجاري ثابت مع المغرب، إذ كانت صادراته تفوق وارداته بانتظام، كما هو موضّح في الرسم التوضيحي ٣٣. فقد تراجع هذا الفائض من ٨،٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى ٥،٥٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بسبب الاضطرابات الناتجة عن جائحة كوفيد–١٩، حيث انخفضت صادرات الاتحاد الأوروبي من ٢٧،١٤ إلى ٢٢،٧٥ مليار دولار، فيما تراجعت الواردات من المغرب من ١٨،٨٧ إلى ١٧،١٩ مليار دولار. لكن بعد عام ٢٠٢٠، تعافت التجارة بقوة، إذ بلغ فائض الاتحاد الأوروبي ٨،٢٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ و١٠،٤٤مليار دولار عام ٢٠٢٢، مع ارتفاع الواردات إلى ٢١،١٣مليار دولار و٢٢،٧٧ مليار دولار على التوالي. ويُبرز هذا النمو المتسارع في صادرات الاتحاد الأوروبي مقارنةً بالواردات، دوره الراسخ كشريك تجاري رئيسي للمغرب ومزوّد أساسي له.

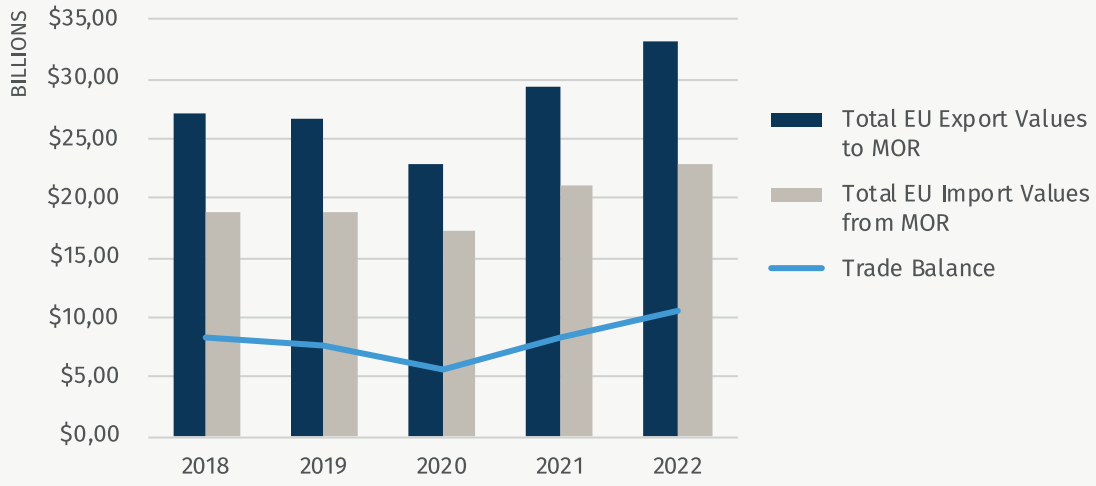

الرسم التوضيحي ٣٣: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب (٢٠١٨-٢٠٢٢، مليارات الدولارات الأميركية)

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

يُحافظ المغرب على علاقات تجارية قوية وطويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي الذي يُعدّ أكبر شريك تجاري له. ففي عام ٢٠٢٤، شكّل الاتحاد الأوروبي ٥٩٪ من إجمالي تجارة المغرب في السلع، إذ استقبل ٦٧،٧٪ من الصادرات المغربية ووفّر ٥٤٪ من وارداتها (المفوضية الأوروبية). أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فيُعدّ المغرب الشريك التجاري الثامن عشر له عالميًا، ويمثّل ١،٢٪ من إجمالي تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي والعالم في عام ٢٠٢٤ (المفوضية الأوروبية).

تقييم جهوزية المغرب للامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات الـ EUDR

شملت الجهود المبذولة لتقييم جهوزية المغرب للامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) التواصل مع نحو ٢٥ ممثلًا من الجهات الحكومية والقطاع الخاص. غير أنّ معدّل الاستجابة كان منخفضًا للغاية، إذ لم يُستلم سوى رد واحد فقط. ويُشير هذا الضعف في التفاعل إلى أن موضوع اللائحة لا يُعتبر في الوقت الراهن أولوية لدى العديد من أصحاب المصلحة، أو إلى أن مستوى الوعي بها لا يزال محدودًا.

الرد الوحيد الذي تمّ تلقيه كان من ممثل عن وزارة مغربية، وأشار إلى أنّ بعض المسؤولين شاركوا مؤخرًا في اجتماعات نظّمها الاتحاد الأوروبي لتقييم التأثير المحتمل للّائحة على القطاعات الرئيسية. وهذا يدلّ على أنّ المغرب بدأ في التفاعل مع اللائحة على المستوى الحكومي، وإن كان ذلك من خلال مبادرات أوسع نطاقًا بقيادة وفد الاتحاد الأوروبي. كما أوضح الردّ أن السلطات المغربية تتابع التطورات وتستكشف جهوزية بعض القطاعات، رغم أنه لم تُنظَّم أي مشاورات مباشرة أو مبادرات جديدة خاصة بهذه الدراسة.

استنادًا إلى هذه المعطيات المحدودة، يمكن تلخيص الوضع على النحو التالي:

- **الوعي:** يظهر وعي ناشئ ومتزايد باللائحة الأوروبية (EUDR)، خصوصًا في المؤسسات الحكومية. وتُظهر مشاركة المسؤولين في بعثات نظّمها الاتحاد الأوروبي أن المغرب بدأ باستكشاف أبعاد اللائحة وتأثيرها المحتمَل.
- **تحديد الأولويات:** في الوقت الراهن، يبدو أن اللائحة ليست من الأولويات الأساسية، إذ يقتصر التفاعل الحالي على مبادرات يقودها الاتحاد الأوروبي بدلاً من أن تكون جزءًا من استراتيجية وطنية مخصّصة.
- **الإرادة السياسية:** رغم أن اللائحة لم تُدرَج بعد ضمن أولويات السياسات العليا، فإن إقرار بعض المسؤولين بأهميتها يُظهر انفتاحًا على التعاون وإمكانية التحرك الاستراتيجي في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر أن المغرب حصل على ٣٧ نقطة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٥، محتلاً المرتبة ٩٩ من أصل ١٨٠ دولة (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٥)، وهو ما يُعد إشارة إنذار إضافية ينبغي أخذها في الاعتبار فيما يخصّ دقة ومصداقية البيانات ضمن أنظمة العناية الواجبة .

بناءً على ذلك، يمكن وصف جهوزية المغرب الحالية للامتثال للّائحة بأنها في مرحلة مبكرة جدًا. فالوعي باللائحة بدأ في الظهور، ويُغذّيه في الأساس الدعم الأوروبي المباشر، لكن الاستعداد المؤسسي والقدرات التقنية ومشاركة القطاع الخاص لا تزال محدودة للغاية.

إضافةً إلى ذلك، تُظهر بيانات إزالة الغابات أنه بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٤ فقد المغرب نحو ٩،٣٪ من غطائه الشجري لعام ٢٠٠٠، وكان حوالي ٢٨٪ من هذه الخسارة ناتجًا عن إزالة الغابات لأغراض الزراعة الدائمة. أما الجزء الأكبر من الخسائر فنتج عن اضطرابات مؤقتة أو طبيعية، مثل الحرائق وقطع الأشجار. ويُشير هذا النمط إلى أن العوامل الطبيعية تُشكّل السبب الرئيسي لفقدان الغطاء الحرجي، إلا أن إزالة الغابات الناتجة عن النشاط البشري لا تزال ذات تأثير واضح، ممّا يؤكد أن المغرب بحاجة إلى أنظمة فعّالة للرصد والتحقّق لضمان الامتثال الكامل لمعايير الاتحاد الأوروبي بأنّ المنتجات لا تضرّ بالغابات.

تقييم تأثير اللائحة الأوروبية بشأن إزالة الغابات (EUDR) على المغرب

يتركّز تعامل المغرب مع السلع المشمولة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات في المنتجات المشتقة من الخشب والمطاط والجلود. وتشير نضج واستقرار صادرات المغرب من الأثاث والخشب الرقائقي إلى أن المصدّرين سيواجهون التزامات امتثال مستمرة، تتطلّب استثمارات منهجية في التتبع والتوثيق وإجراءات التحقق. وقد تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) صعوبة في تحمّل هذه التكاليف، ممّا قد يؤدي إلى تراجع مؤقت في حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى انسحاب جزئي من بعض الأسواق الأوروبية.

يتأثّر امتثال المغرب للّائحة الأوروبية بشكل كبير بمصادر المواد الخام، التي تمتد إلى شبكة معقدة من الموردين الدوليين إلى جانب الإنتاج المحلي. وتشمل أبرز التداعيات ما يلي:

- **التحوّل من العناية الواجبة المحلية إلى الدولية:** يعمل المشغلون المغاربة كمستوردين ومصدّرين في الوقت نفسه، ما يجعلهم مسؤولين مباشرة عن التحقّق من قانونية وأنّ المواد الخشبية المستوردة لا تضرّ بالغابات، قبل إعادة تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي.
- **تعقيد متزايد في سلاسل الإمداد:** تُستورد المواد الخشبية من مناطق جغرافية متعددة (Chatham House, ٢٠٢٠)، ولكل منها أطر تنظيمية مختلفة ومستويات متفاوتة من مخاطر إزالة الغابات والشفافية. وهذا يزيد من تعقيد عمليات تقييم المخاطر والتحقق من الامتثال. قد يحتاج المشغّلون إلى إعادة تقييم شبكات الموردين واختيار شركاء يتمتعون بشهادات استدامة موثوقة حتى وإن كان ذلك بتكلفة أعلى، لتقليل التعرض لسلاسل الإمداد عالية المخاطر أو غير الشفافة.

وبالتالي، فإن دور المغرب كـمُعالِج ومُصدّر رئيسي للمنتجات الخشبية يعني أن عبء الامتثال يمتد على المستوى الدولي، ويتطلّب نهجًا استباقيًا مدفوعًا بالتكنولوجيا لضمان مطابقة جميع المواد المستوردة للمتطلبات التنظيمية قبل تصنيعها وتصديرها.

الاعتبارات التجارية والدلالات الاستراتيجية

يحتفظ المغرب بعلاقة تجارية قوية مع الاتحاد الأوروبي، الذي يُعدّ شريكه التجاري الأكبر، خصوصًا في مجال الواردات. ويُوفّر هذا الواقع حافزًا استراتيجيًا للمحافظة على تدفق التجارة الثنائية دون انقطاع مع الالتزام بمتطلبات اللائحة الأوروبية (EUDR) . وتُشكّل اللائحة تحديًا مزدوجًا للمغرب: من جهة، إدارة ضغوط الامتثال الفوري، ومن جهة أخرى توظيفها كفرصة لتعزيز موقع صادراته على المدى الطويل.

- **التأثير على المدى القصير:** من المتوقَّع أن يواجه المشغّلون المغاربة في المرحلة الأولى من تطبيق اللائحة تكاليف امتثال مرتفعة وتعقيدات لوجستية وضعفًا في القدرات، وقد تشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاضًا مؤقتًا في الشحنات المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي، خصوصًا في قطاعات الخشب والمطاط والجلود.
- **الفرصة على المدى المتوسط:** على المدى المتوسط، يمكن أن يؤدي اعتماد أنظمة رقمية للتتبّع، إلى جانب الدعم المؤسسي الموجّه وبرامج بناء القدرات، إلى تحويل الامتثال إلى ميزة تنافسية. وسيُسهم التنفيذ الناجح للإجراءات المتوافقة مع اللائحة في تعزيز النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، ورفع مصداقية الصادرات المغربية، وترسيخ مكانة البلاد كمورّد موثوق للمنتجات المستدامة والتي لا تضرّ بالغابات.

ورغم العلاقة التجارية القوية بين المغرب والاتحاد الأوروبي وازدياد الوعي المحلي بقضايا الاستدامة، تبقى هناك مخاطر أساسية يجب التعامل معها لضمان الامتثال الفعّال للائحة. قد يؤدي عدم الامتثال أو الامتثال الجزئي في القطاعات ذات القيمة العالية، مثل الخشب والأثاث، إلى تقييد النفاذ إلى السوق الأوروبية وإلى الإضرار بسمعة الصادرات المغربية لدى المشترين الدوليين.

فلسطين

تقييم تأثير اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على فلسطين

في عام ٢٠٢٢، كانت صادرات فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي تتكوّن أساسًا من منتجات لا تندرج ضمن النطاق المباشر للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابا (EUDR). فقد شملت أبرز الصادرات الفواكه والمكسرات (HS ٠٨) وعلى رأسها التمور (HS ٠٨٠٤) بقيمة تجاوزت ١٧ مليون دولار، إضافةً إلى زيت الزيتون (HS ١٥٠٩) الذي بلغت قيمته أكثر من ٥,٦ مليون دولار (منصة الإسكوا للبيانات التجارية الخارجية). وبما أن السلع الرئيسية التي تصدّرها فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي (أي الفواكه والمكسرات وزيت الزيتون) غير مُدرجة ضمن قائمة السلع المشمولة باللائحة، فإن الجهات الفلسطينية المصدّرة لا تخضع حاليًا لمتطلبات العناية الواجبة الصارمة التي تفرضها اللائحة.

وتؤكد التحليلات النسبية لأرقام التجارة لعام ٢٠٢٢ محدودية الأثر المباشر للّائحة الأوروبية، إذ بلغت قيمة السلع ذات الصلة باللائحة والمستوردة من فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي ١٦٣,٨٧١ دولارًا فقط (قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة UN Comtrade)، أي ما يعادل نحو ٠,٦٣٤٪ من إجمالي قيمة الواردات الأوروبية من فلسطين (٢٥,٨٢٧,٤٠١ دولارًا). وعند مقارنة هذه القيمة مع إجمالي صادرات فلسطين إلى العالم (١,٥٢٥,١٥٨,٨٤٦ دولارًا)، فإن النسبة تصبح أكثر هامشية، إذ لا تتجاوز ٠,٠١٠٧٪، ما يعني أن الأثر المباشر للّائحة الأوروبية على التجارة الفلسطينية محدود للغاية في الوقت الحالي.

أهم الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي ذات الصلة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (٢٠١٨–٢٠٢٢)

يحلّل هذا القسم السلع ذات الصلة باللائحة الأوروبية (EUDR) التي صدّرتها فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. يُظهر الرسم التوضيحي ٣٤ تقلّبات القيم التجارية خلال هذه الفترة، ما يوفّر تصورًا واضحًا حول حجم ومدى تطوّر انكشاف فلسطين تجاه اللائحة الأوروبية.

أهم عشرة واردات من السلع ذات الصلة باللائحة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي من فلسطين (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

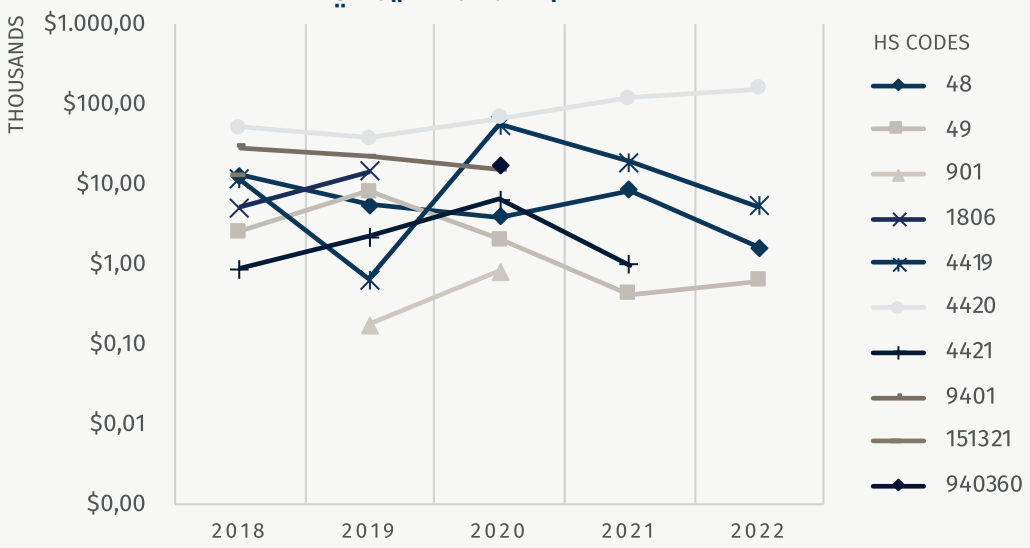

الرسم التوضيحي ٣٤: واردات الاتحاد الأوروبي من فلسطين – تقلبات أهم عشرة سلع مشمولة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات وفق رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS)، (٢٠١٨–٢٠٢٢ آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسق (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول، ويمكن الاطلاع على الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

يُظهر الاتجاه التصاعدي في صادرات بعض المنتجات الخشبية، ولا سيما تلك المصنّفة ضمن فئة «الأشغال الخشبية المطعّمة والمنقوشة والصناديق والسلع المماثلة» (HS ٤٤٢٠) أهمية متزايدة تستحق المتابعة الدقيقة. فقد سجّلت صادرات هذه الفئة نموًا ثابتًا وملحوظًا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢، إذ ارتفعت من ٣٨،٢٦٦ دولارًا في عام ٢٠١٩ إلى ٦٧،٤١٨ دولارًا في عام ٢٠٢٠، ثم تضاعفت تقريبًا إلى ١١٩,١٨٣ دولارًا في عام ٢٠٢١، واستمرت بالارتفاع في عام ٢٠٢٢. ويشير هذا الاتجاه إلى أن منتجات الأشغال الخشبية والزخرفية باتت تشكّل جزءًا استراتيجيًا من الوضع التجاري الفلسطيني، وقد تجذب مزيدًا من الاستثمارات في المستقبل.

وفي المقابل، شهدت فئة أخرى من المنتجات الخشبية، وهي أدوات المائدة والمطبخ المصنوعة من الخشب (HS ٤٤١٩)، تقلّبات أكبر، إذ بلغت ذروتها بأكثر من ٥٧،٠٠٠ دولار في عام ٢٠٢٠، مما يعكس فترة وجيزة من الأهمية التجارية، لكنها تراجعت بعد ذلك من حيث حجم التجارة. أما السلع الأخرى المشمولة باللائحة الأوروبية (EUDR) مثل «المقاعد» (HS ٩٤٠١) و«الأثاث الخشبي» (HS ٩٤٠٣٦٠) و«الزيوت النباتية» كزيت نواة النخيل أو زيت باباسو ومشتقاتها (HS ١٥١٣٢١)، فقد سُجّلت لها قيم مرتفعة نسبيًا حتى عام ٢٠٢٠، ثم اختفت من تدفقات التجارة لاحقًا، مما يشير إلى تغيّر في ديناميات التصدير أو ربما عوامل خارجية أثّرت في الإنتاج أو الطلب.

وفي الوقت نفسه، فإن منتجات مثل مستحضرات الكاكاو والبنّ تظهر بشكل متقطع وبكميات ضئيلة جدًا، دون أي اتجاه تصديري منتظم.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر الجدول ١١ أدناه أنّ الخشب كان السلعة الوحيدة المصدَّرة من فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي التي تندرج ضمن نطاق تطبيق اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) . ويعرض الجدول إجمالي قيم التكلفة والتأمين والشحن للسلع ذات الصلة باللائحة والمستوردة من فلسطين إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٢، مما يؤكد أنّ الأثر المباشر للّائحة الأوروبية على هيكل الصادرات الفلسطينية الحالي محدود للغاية.

الجدول ١١: قيمة التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية للسلع ذات الصلة باللائحة الأوروبية بشأن إزالة الغابات والمستوردة إلى الاتحاد الأوروبي من فلسطين (٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

مجموعة السلع	قيمة الاستيراد (دولار أمريكي)
الماشية	-
الكاكاو	-
البنّ	-
زيت النخيل	-
المطاط	-
فول الصويا	-
الخشب	١٦٣,٨٧١

مصدر البيانات: : قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطلاع عليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

انعكاسات اتفاقيات التجارة والميزان التجاري على امتثال فلسطين للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

تخضع العلاقات التجارية بين فلسطين والاتحاد الأوروبي لإطار من الاتفاقيات التجارية التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه متأثرة بقيود جيوسياسية واقتصادية عميقة. يُشكّل هذا السياق المعقّد ملامح التجارة الفلسطينية بطريقة مباشرة ويؤثّر على مدى ظهورها للوائح الأوروبية مثل اللائحة المتعلّقة بمكافحة إزالة الغابات (EUDR).

تمّ توقيع اتفاقية مؤقتة للشراكة والتعاون التجاري بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية (سلف للاتحاد الأوروبي) ومنظمة التحرير الفلسطينية نيابةً عن السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٧. وتمنح هذه الاتفاقية إعفاءً جمركيًا كاملاً للسلع الصناعية الفلسطينية المصدَّرة إلى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تخفيض تدريجي للتعرفة الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي إلى فلسطين خلال خمس سنوات (المفوضية الأوروبية). وفي عام ٢٠١٢ دخلت اتفاقية إضافية حيّز التنفيذ لتوسيع نطاق التحرير التجاري ليشمل المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنّعة والأسماك ومنتجات الصيد البحري، وتمّ تمديد العمل بها في عام ٢٠٢١ (المفوضية الأوروبية).

ورغم هذه الاتفاقيات التفضيلية، فإنّ الوضع الاقتصادي الصعب والقيود المفروضة على الحركة والوصول داخل فلسطين قد حدّا بشدة من النشاط التجاري، مما جعل فلسطين تحتل المرتبة ١٤٤ كشريك تجاري للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٤ (المفوضية الأوروبية). كما تُدار العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل في إطار بروتوكول باريس (١٩٩٤)، الذي يسمح للسلطة الفلسطينية بإبرام علاقات تجارية مع دول أخرى، لكنه في الوقت نفسه يفرض التقيّد بسياسة الاستيراد الإسرائيلية ويُخضع الصادرات الفلسطينية للتفتيش الإسرائيلي (منظمة التجارة الدولية، ٢٠٢٣).

ويُظهر تقييم الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، والمبيّن في الرسم التوضيحي ٣٥، وجود فائض كبير وثابت لصالح الاتحاد الأوروبي، مما يعكس الاعتماد الكبير لفلسطين على الواردات الأوروبية.

الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢

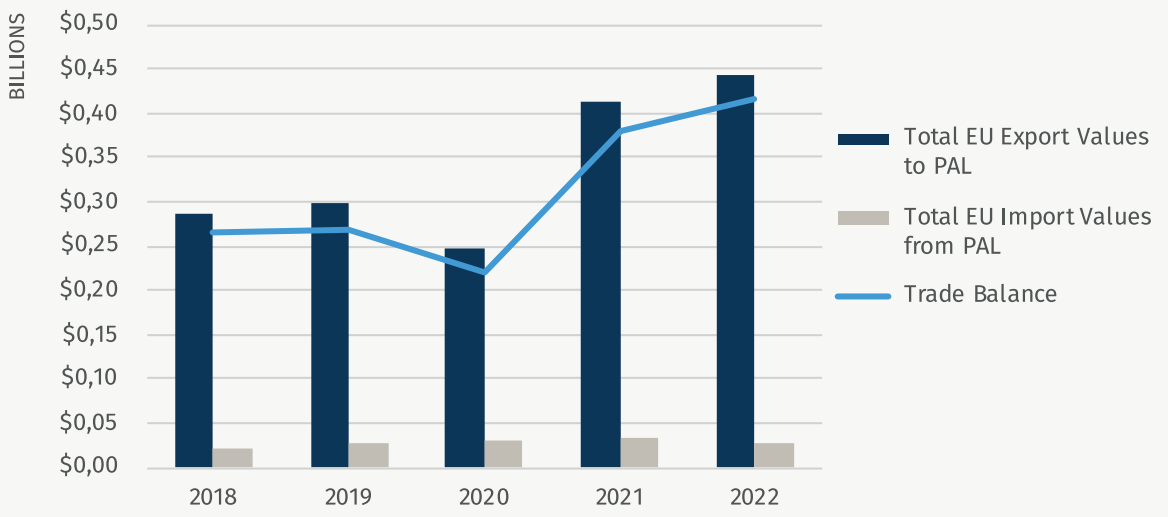

الرسم التوضيحي ٣٥: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين (٢٠١٨-٢٠٢٢، مليارات الدولارات الأميركية).

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

يُبرز العجز التجاري المستمر والمتزايد بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين ضعف القدرة التصديرية الفلسطينية، وهو عامل يؤثر مباشرة في ضآلة حجم الصادرات الفلسطينية من السلع المشمولة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR). وقد انضمّت فلسطين إلى نظام التراكم الأورومتوسطي (PEM) عام ٢٠١٤، وهو نظام يهدف إلى تعزيز التجارة الإقليمية من خلال السماح بالتراكم القطري للمنشأ بين الدول الشريكة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)وتركيا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط (المفوضية الأوروبية). وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات التجارية تمنح فلسطين نظريًا تسهيلات للوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، إلا أنّ القدرة التصديرية الفعلية تبقى محدودة جدًا بسبب العوامل الجيوسياسية.

فالعقبات الهيكلية، مثل قيود الحركة والتجارة، تسهم في اتساع العجز التجاري وتُقيّد قدرة فلسطين على الاستفادة الكاملة من الأطر التجارية التفضيلية. إضافة إلى ذلك، فإنّ اتفاقية بان أورومتوسطية (PEM)، وبالرغم ممّا توفره من مزايا جمركية، تفرض متطلبات صارمة تتعلق بتتبّع المنشأ ضمن سياق الامتثال للّائحة الأوروبية (EUDR)، ما يعني أنّ حتى الأنشطة التصديرية المحدودة في السلع المشمولة باللائحة قد تتطلب جهودًا إدارية غير متناسبة مع حجمها.

ويُشكّل الملف التجاري والاقتصادي لفلسطين انعكاسًا مباشرًا للقيود الجيوسياسية التي تحدّ من تعرضها المباشر للّائحة الأوروبية. فتتأثر أنماط التجارة الفلسطينية بحجم السوق والقرب الجغرافي والعوائق التجارية ويُضاف إلى ذلك أن فلسطين تتأثر بشكل خاص بـ «إغلاقات الحدود التجارية» (Fannoun and Hassouneh, ٢٠١٩). ونتيجة لذلك، فإن صادراتها تقتصر في الغالب على سلع زراعية بسيطة مثل الفواكه والمكسرات وزيت الزيتون (Sadeh, ٢٠٢٤)، وهي حاليًا خارج نطاق اللائحة الأوروبية (EUDR).

ومع ذلك، فإن أي تحوّل مستقبلي نحو تنويع الصادرات، خصوصًا باتجاه السلع المصنّعة التي تعتمد على مواد خام مستوردة مشمولة باللائحة الأوروبية، سيؤدي على الأرجح إلى زيادة العبء التنظيمي. وفي مثل هذه الحالة، ستواجه اللوجستيات التجارية الفلسطينية المعقدة أصلًا ضغوطًا إضافية نتيجة المتطلبات الصارمة للتتبّع والتحقّق من الشرعية التي تفرضها اللائحة الأوروبية (Fannoun and Hassouneh, ٢٠١٩; Sadeh, ٢٠٢٤).

تقييم جهوزية الامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

استنادًا إلى الردود الواردة من ممثّلي الجهات الحكومية، فإن مستوى الوعي باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) داخل المؤسسات الحكومية الفلسطينية يُعدّ محدودًا للغاية. فلم يتمّ بعد إدماج هذه اللائحة ضمن الأجندة السياسية الوطنية، كما لم تُطوّر أي استراتيجيات رسمية لمعالجة متطلباتها. ويُظهر الفاعلون السياسيون على المستويات العليا فهمًا محدودًا لأحكام اللائحة وآثارها المحتملة. تشير المشاورات مع أصحاب المصلحة إلى استعداد الجهات الحكومية للانخراط في مشروعات تجريبية وورش عمل توعوية وحوارات بين الوكالات ومشاورات تقنية تهدف إلى مواءمة الممارسات الوطنية مع متطلبات اللائحة.

القدرات التقنية والبنية التحتية

تواجه فلسطين في الوقت الراهن قيودًا كبيرة في البنية التحتية التقنية اللازمة للامتثال الكامل لمتطلبات اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات.

- **أنظمة البيانات والرصد:** لا توجد قاعدة بيانات وطنية مركزية أو منصة رقمية تتيح تتبّعًا شاملاً لإنتاج السلع وسلاسل الإمداد. فالبيانات الحالية مجزّأة بين مؤسسات متعدّدة، منها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة والهيئات البيئية. كما يُستخدم الاستشعار عن بُعد والرصد القائم على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وصور الأقمار الصناعية بشكل غير منتظم، وتُحدّث البيانات بوتيرة متوسطة. الغابات لا تُراقب بشكل منهجي، كما إنّ تتبّع الإحداثيات الجغرافية لمناطق الإنتاج لا يزال جزئيًا، خصوصًا في المناطق الحساسة سياسيًا أو المقيّدة مثل المنطقة (C) في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- **الخبرة التقنية:** رغم توفر خبرات في الزراعة المستدامة وإدارة الغابات وتحليل البيانات ضمن بعض الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في المجالات الحيوية للامتثال للّائحة، بما في ذلك تتبّع سلاسل الإمداد، والتحقّق من الإحداثيات الجغرافية، وتكامل أدوات الرصد الرقمية عبر القطاعات المختلفة.

تدابير التخفيف من إزالة الغابات

تُنفَّذ الجهود المبذولة للحدّ من إزالة الغابات في فلسطين من خلال مبادرات حكومية وغير حكومية على حدّ سواء. تشمل البرامج الحكومية حملات سنوية لزراعة الأشجار وتوزيع الشتول مجانًا على المزارعين والبلديات والمؤسسات، إضافةً إلى أنشطة زراعة الأشجار في المدارس. كما تساهم المنظمات غير الحكومية والمجموعات المجتمعية من خلال مشاريع التشجير وإعادة التحريج وحملات التوعية البيئية، والفعاليات المقامة في يوم الشجرة ويوم الغابة.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك قيود متعدّدة تحدّ من فعالية الرصد والتنفيذ. فـصعوبة الوصول إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال وقطاع غزة تُعيق تنفيذ المسوحات الميدانية والمراقبة على أرض الواقع. كما أن جمع البيانات يبقى مجزّأً ولا يوجد نظام وطني موحّد للرصد. إضافةً إلى ذلك، فإن البنية التحتية التقنية والكوادر المدرَّبة في مجال الاستشعار عن بُعد والتحليل الجغرافي المكاني غير كافية، بينما يظلّ تطبيق قوانين حماية الغابات ضعيفًا والتنسيق بين الجهات المعنية محدودًا.

الامتثال القانوني وانعكاساته على التجارة

يمثّل الامتثال لمعيار الشرعية الوارد في اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) تحديًا كبيرًا في ظل الظروف الجيوسياسية التي تمرّ بها فلسطين.

الآثار المترتبة على فلسطين

- **ضعف التنفيذ:** القوانين الوطنية القائمة لا تُطبَّق بالقدر الكافي، مما يُعقّد عملية توثيق الشرعية القانونية بشكل يمكن التحقّق منه.
- **ملكية الأراضي (للسلع المنتجة محليًا):** يؤدّي تجزؤ الأراضي واستمرار النزاعات عليها إلى إعاقة التحقّق من الملكية القانونية للأراضي وتحديد الإحداثيات الجغرافية لمناطق الإنتاج.
- **الاعتماد الجمركي:** إن الاعتماد على الجمارك الإسرائيلية يزيد من التعقيد التشغيلي. ورغم أن التزامات الشرعية تنطبق فقط على بلد الإنتاج، إلّا أنّ هذا الاعتماد قد يحدّ من إمكانية الوصول إلى الوثائق، ويقيّد عمليات التتبّع، ويعرقل المشاركة في سلاسل الإمداد الخاضعة للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR).

الآثار المترتبة على إسرائيل باعتبارها جهة وسيطة

- **مسؤولية المشغّل:** تُعدّ الشركات الإسرائيلية التي تعمل كجهات وسيطة «مشغّلين» بموجب اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، وهي بالتالي مُلزَمة بإجراء العناية الواجبة للتحقّق من الشرعية والأصل للمنتجات المتداولة.
- **الأصل المتنازع عليه:** تُستثنى السلع القادمة من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة من المعاملة التفضيلية الممنوحة بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. حتى في حال استيفاء المعايير البيئية للّائحة الأوروبية، قد تبقى القيود التجارية سارية بسبب مصدر هذه السلع.
- **بيانات الجمارك:** يتطلّب الامتثال توفير بيانات تحقّق من مصدر المنشأ بالتعاون مع السلطات الجمركية الإسرائيلية، وهو ما قد يخلق توترات أو عقبات مؤسسية.

تمنح اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، السارية منذ عام ٢٠٠٠، معاملة جمركية تفضيلية للسلع ذات المنشأ الإسرائيلي. غير أن المنتجات المصنّعة في المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في الأراضي المحتلّة منذ عام ١٩٦٧ مستثناة من هذه المعاملة. كما تتطلّب الاتفاقية تقديم إثباتات منشأ وفق ترتيب فني بين سلطات الجمارك الأوروبية والإسرائيلية (المفوضية الأوروبية). وقد أكّد قرار محكمة العدل الأوروبية لعام ٢٠١٠ في قضية «بريتا» هذا المبدأ، إذ قضى بأن المنتجات القادمة من الضفة الغربية لا تدخل ضمن نطاق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وبالتالي لا تستفيد من المعاملة التفضيلية (Al–Haq, ٢٠١٠). حتى في حال استيفاء السلع القادمة من المستوطنات لمعايير اللائحة البيئية (EUDR)، فإنها قد تظلّ خاضعة للقيود التجارية بسبب منشئها. ويعكس ذلك النهج الأوسع للاتحاد الأوروبي في استخدام الأدوات التجارية لدعم القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، خصوصًا في سياق النزاع الإسرائيلي الفلسطيني (Gordon & Pardo, ٢٠١٥).

تقييم تأثير اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات

بالنسبة لفلسطين، فإن مدى تأثرها باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) لا يزال محدودًا بسبب هيكلها التجاري وأولوياتها الاقتصادية. ونظرًا إلى طبيعة الصادرات الفلسطينية وتركيز الاقتصاد المحلي على الاستهلاك الداخلي والتجارة مع إسرائيل، يُتوقّع أن يكون الأثر الاقتصادي المباشر للّائحة الأوروبية طفيفًا. فالغالبية العظمى من الصادرات، مثل السلع الزراعية والرخام والحجر، غير مشمولة باللائحة، كما أنّ حجم التجارة الحالي مع الاتحاد الأوروبي يبقى متواضعًا.

إذا ما قرّرت فلسطين توسيع صادراتها المستقبلية نحو أسواق الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في القطاعات ذات الصلة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) مثل المنتجات الخشبية أو السلع الزراعية المصنّعة، فإن أثر هذه اللائحة قد يصبح أكثر وضوحًا وأهمية. إذ من المرجّح أن تؤدي الثغرات الحالية في الحوكمة والبنية التحتية التقنية وقدرات الرصد والمتابعة إلى تقييد قدرة المنتجين والمشغّلين على الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة (DDS) المنصوص عليها في اللائحة.

قد يواجه المصدّرون الفلسطينيون تحوّلًا استراتيجيًا بالابتعاد عن السوق الأوروبية بسبب ما يلي:

- **تكاليف الامتثال غير المتناسبة:** إن الجهود والموارد المطلوبة لتطبيق نظام العناية الواجبة الكامل تفوق بكثير العائدات الناتجة عن حجم الصادرات الضئيل حاليًا من السلع ذات الصلة باللائحة، إلى الاتحاد الأوروبي. وتُعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكّل العمود الفقري لقطاع التصدير الفلسطيني، الأكثر تأثرًا بهذه التكاليف المرهقة.
- **التعقيدات اللوجستية:** إن البيئة التشغيلية الفريدة في فلسطين، التي تتسم بـ «الإغلاقات التجارية الحدودية» وعوامل جيوسياسية أخرى، تشكّل أصلًا عوائق كبيرة أمام التجارة الفعّالة. ومع إضافة متطلبات التتبّع الدقيق والتوثيق المفصّل التي تفرضها اللائحة الأوروبية على سلاسل الإمداد الدولية المعقّدة، قد تصبح هذه الصادرات غير مُجدية اقتصاديًا.
- **تحسين استغلال الموارد:** من خلال خفض أولوية السوق الأوروبية بالنسبة لهذه المنتجات المتخصّصة ذات الصلة باللائحة، يمكن للمشغّلين الفلسطينيين إعادة توجيه الوقت ورأس المال والموارد البشرية نحو تعزيز القطاعات التصديرية الأساسية غير المشمولة باللائحة.

وبديلًا عن ذلك، يمكنهم استكشاف أسواق دولية أخرى للمنتجات ذات الصلة بالـ EUDR، حيث تكون القوانين المماثلة غير موجودة أو أقل صرامة، مما يتيح لهم تنويع وجهات التصدير وتحسين استراتيجيتهم التجارية الشاملة.

تأثير الصراعات المحلية على أولويات التجارة

تتأثر القرارات الاقتصادية في فلسطين بشكل كبير بالصراع المستمر وعدم الاستقرار السياسي وتجزئة الأراضي. وغالبًا ما تحظى الأولويات المحلية، مثل ضمان الأمن الغذائي الداخلي والحفاظ على سبل العيش وإدارة الموارد المحدودة، بالأولوية على حساب الامتثال التنظيمي للأسواق الخارجية.

- **القيود الناتجة عن الصراع:** إن النزاعات على ملكية الأراضي وقيود الحركة والاعتماد على القنوات الجمركية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، كلها تحدّ من إمكانية إنشاء سلاسل توريد تتوافق مع متطلبات اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR).
- **تركيز الأولويات التجارية:** يتركز النشاط الاقتصادي في معظمه على تلبية الطلب المحلي والتجارة مع إسرائيل، ممّا يقلّل من الأهمية المباشرة للوائح الاتحاد الأوروبي.
- **القدرة التكيفية في ظل الضغوط:** خلال فترات التوتر السياسي أو تصاعد الصراع، يتم عادة تأجيل أو تقليص القدرة على التكيّف التنظيمي، ممّا يعزّز محدودية تأثير اللائحة الأوروبية على المدى القصير.

في النهاية، يُعدّ الأثر الاقتصادي قصير المدى للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات على فلسطين محدودًا نظرًا لهيكل تجارتها الحالي وتركيزها الداخلي.
أما على المدى الطويل، فقد تكون الآثار أكثر أهمية إذا اتّجهت فلسطين نحو تنويع صادراتها لتشمل سلعًا مشمولة باللائحة؛ غير أن القدرة على التكيّف بنجاح ستعتمد على تدابير بناء القدرات الحساسة للسياق الصراعي وتعزيز الحوكمة والانخراط الفعّال مع المنتجين وأصحاب المصلحة.
وبناءً على ذلك، فإن تأثر فلسطين باللائحة الأوروبية هو في الأساس مستقبلي، حيث تظل الآثار الفورية محدودة بسبب هيكل التجارة المحلّي والأولويات المرتبطة بالصراع، في حين أن الأثر المستقبلي سيتوقف على مدى الجاهزية المؤسسية وتطوير البنية التحتية والانخراط الاستراتيجي في منظومة الامتثال الدولية.

تونس

تقييم آثار اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

في عام ٢٠٢٢، تميّز مشهد صادرات تونس إلى الاتحاد الأوروبي بتركّزه بشكل رئيسي على السلع الصناعية والمصنّعة. فقد كانت أبرز مجموعات السلع التي استوردها الاتحاد الأوروبي من تونس هي: الآلات والمعدات الكهربائية بقيمة تقارب ٤ مليار دولار أميركي، تلتها منتجات النسيج بنحو ٢،٧٦ مليار دولار، ثم منتجات البترول والغاز بحوالي ٩٣٧ مليون دولار (منصة الإسكوا للبيانات التجارية الخارجية). ويُبرز ذلك أن الصادرات التونسية الأساسية مستثناة إلى حدّ كبير من أحكام اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، وهو عامل أساسي عند تقييم الأثر الاقتصادي المباشر لهذه اللائحة على البلاد.

بلغت القيمة الإجمالية للواردات المشمولة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات من تونس إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٢ نحو ٢٧٨،٨ مليون دولار أميركي (قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة UN Comtrade). وتمثّل هذه القيمة ما لا يزيد عن ٢،١٢٪ من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من تونس. وعند النظر إلى إجمالي الصادرات الوطنية التونسية إلى العالم، تتراجع النسبة ذات الصلة باللائحة إلى ١،٥٪ فقط.

يُظهر ذلك أنه رغم أنّ الأثر الاقتصادي العام على الميزان التجاري التونسي يبدو محدودًا، فإن انعكاسات اللائحة الأوروبية تتركّز بشكل واضح داخل قطاعات محدّدة وهشّة تتطلّب اهتمامًا خاصًا واستعدادًا مؤسسيًا وتقنيًا أكبر.

يوضح التحليل التفصيلي الوارد في الجدول رقم ١٤ للسلع ذات الصلة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات لعام ٢٠٢٢ أنّ المنتجات الخشبية تتصدّر بفارقٍ كبير، إذ بلغت قيمتها نحو ١٧٨،٨٤ مليون دولار أميركي، وهو رقم يفوق بكثير قيمة صادرات المطاط (٧،٧٨ ملايين دولار) وزيت النخيل (٦،٦١ ملايين دولار)، إضافةً إلى القيم المحدودة لبقية السلع المشمولة باللائحة.

الجدول ١٢: قيمة التكلفة والتأمين والشحن الإجمالية للسلع ذات الصلة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات والمستوردة إلى الاتحاد الأوروبي من تونس (٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

مجموعة السلع	قيمة الاستيراد (دولار أمريكي)
الماشية	٣,٠٢٩,٤٠٨
الكاكاو	١٦١,٧٥٨
البنّ	٤,٥٢٤
زيت النخيل	٦,٦٠٨,٠٤٠
المطاط	٧,٧٧٨,٣٨٤
فول الصويا	٤٥٦
الخشب	٢٦١,٢١٤,٥١٧

مصدر البيانات: : قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

دراسة متعمقة لديناميكيات واتجاهات أهم ثلاث سلع مستوردة من تونس إلى الاتحاد الأوروبي ذات صلة بالـ EUDR

يقدّم هذا القسم تحليلًا تفصيليًا للديناميكيات والاتجاهات الخاصة بأبرز ثلاث فئات من السلع ذات الصلة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات والمستوردة إلى الاتحاد الأوروبي من تونس، وهي: الخشب والمطاط وزيت النخيل.

المنتجات الخشبية ومشتقاتها

تُعدّ المنتجات الخشبية الفئة الأكثر أهمية ضمن السلع ذات الصلة باللائحة الأوروبية والمصدَّرة من تونس إلى الاتحاد الأوروبي، مع اتجاهات عامة تُشير إلى صور مختلطة. ويُبرز الرسم التوضيحي ٣٦ ديناميكيات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من تونس خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من تونس (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

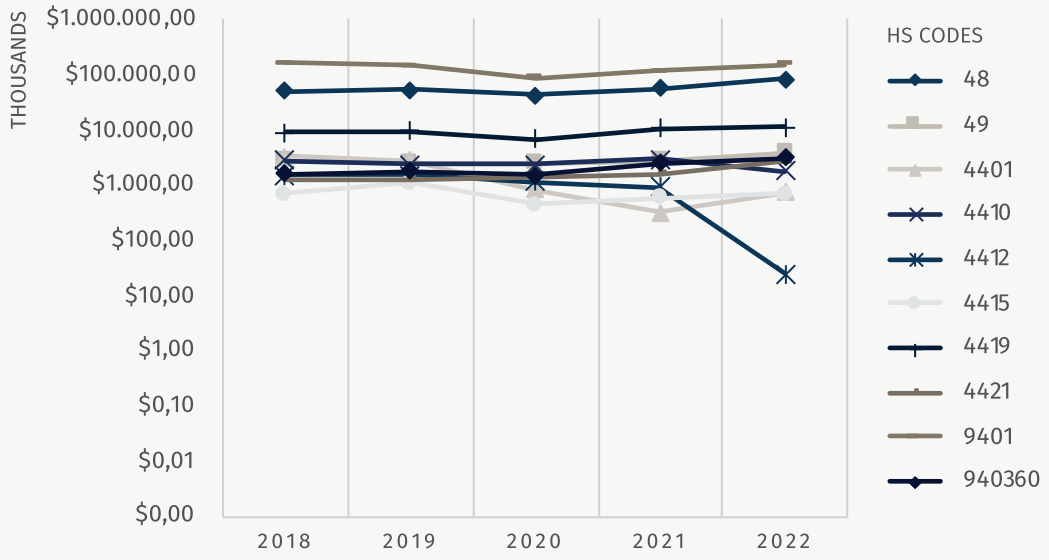

الرسم التوضيحي ٣٦: ديناميكيات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من الخشب من تونس (٢٠١٨–٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرجة في الملحق الأول، وتتوفر الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ٥ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

بالنسبة إلى المنتجات المشتقة من الخشب والمستوردة من تونس إلى الاتحاد الأوروبي، يُعدّ المنتج الأكثر بروزًا هو «المقاعد» (HS ٩٤٠١)، الذي يُظهِر تقلّبات كبيرة خلال الفترة التي تمّ بها التحليل. فقد شهد انخفاضًا حادًا في عام ٢٠٢٠، ثم فترة انتعاش قوي بلغ ذروتها ١٥٢،٧ مليون دولار أميركي في عام ٢٠٢٢.

أمّا المنتَج الثاني المهم فهو «اللبّ والورق في الفقرة ٤٨» (HS ٤٨)، الذي يُظهِر أحجام تجارة مستقرة نسبيًا؛ إذ بلغت قيمته ٥٠،٩ مليون دولار في البداية، وارتفعت قليلًا إلى ٥١،٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩، قبل أن تنخفض إلى ٤٣ مليون دولار، ثم تعود لتسجّل ارتفاعًا تدريجيًا من ٥٦،٧ مليون دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٨١،٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٢.

أمّا بالنسبة لفئة «أدوات المائدة والمطبخ الخشبية» (HS ٤٤١٩)، فتُظهِر اتجاهًا تصاعديًا، إذ ارتفعت قيمتها من نحو ٨،٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى ١٠،٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٠.

أما بقية المنتجات المشتقة من الخشب والمُشار إليها في الرسم التوضيحي ٣٦ فهي واردات متخصّصة ذات قِيَم منخفضة نسبيًا، وبالتالي، فإنّ تأثيرها محدود على إجمالي تدفّقات التجارة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

تواجه تونس ضغوطًا متزايدة على غاباتها نتيجة التوسّع الزراعي والتحضّر وتطوّر البنى التحتية وحرائق الغابات والجفاف الطويل الأمد، وفقًا لما أشارت إليه مشاورات أصحاب المصلحة.

وفي سياق الامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، يُعدّ تحديد مصدر الخشب أمرًا بالغ الأهمية: فإذا كانت المواد تُستخرج محليًا من مناطق تتعرض لهذه المخاطر، فيجب أن تشمل إجراءات العناية الواجبة معالجة قضايا الشرعية ومخاطر إزالة الغابات المحتمَلة.

أمّا إذا كانت المواد مستوردة من الخارج، فعلى المشغّلين أن يُقيّموا مستوى المخاطر في بلد المنشأ وما يرتبط به من التزامات امتثال إضافية. وبناءً على ذلك، فإن تتبّع مصدر الخشب بشكل واضح ودقيق يُعدّ عنصرًا أساسيًا لتقييم المخاطر وضمان الامتثال الكامل لمتطلبات اللائحة الأوروبية (EUDR).

المطاط والمنتجات المشتقة منه

تشكّل المنتجات المطاطية فئة أصغر حجمًا لكنها ذات أهمية واضحة، ضمن السلع المشمولة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) والمصدَّرة من تونس إلى الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت إجمالي الواردات نحو ٧,٧٨ ملايين دولار أميركي في عام ٢٠٢٢. ويُظهر الرسم التوضيحي ٣٧ تقلبات أبرز عشرة منتجات مشتقة من المطاط استوردها الاتحاد الأوروبي من تونس خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢.

تهيمن على التجارة المنتجات المطاطية المصنّعة مثل «المصنوعات من المطاط المبركن غير المطاط الصلب» (HS ٤٠١٦)، والتي تراوحت قيمتها بين ٥,١٧ مليون و٦,٤٨ مليون دولار، و«ملابس وإكسسوارات من المطاط» (HS ٤٠١٥)، التي حافظت على وجود ثابت في السوق بقيمة تتجاوز ١,٣ مليون دولار. أمّا الواردات من «المطاط الطبيعي الخام» (HS ٤٠٠١) فتبقى ضئيلة جدًا، ما يدلّ على أن تونس تصدّر بالأساس سلعًا مصنّعة تحتوي على المطاط.

ويبرز منتج آخر مشتق من المطاط هو «الإطارات الهوائية الجديدة» (HS ٤٠١١)، الذي شهد زيادة كبيرة في قيمة الصادرات من ١٥٩,٧٢٦ دولارًا في عام ٢٠٢١ إلى ٦٠٤,١٥٣ دولارًا في عام ٢٠٢٢، أي نموًا بنحو ٢٧٨٪، مما يبرز اتجاهًا تصاعديًا لافتًا في هذه الفئة ويؤكد تزايد أهميتها في السوق الأوروبية.

وتتمثل أهم دلالات اللائحة الأوروبية (EUDR) على هذا القطاع في ضرورة أن يضمن المصدّرون التونسيون للمنتجات المطاطية النهائية إمكانية تتبّع محتواها من المطاط الطبيعي إلى أراضٍ لا تضرّ بالغابات وإلى إنتاج قانوني في البلدان المنتِجة الرئيسية.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من المطاط من تونس (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

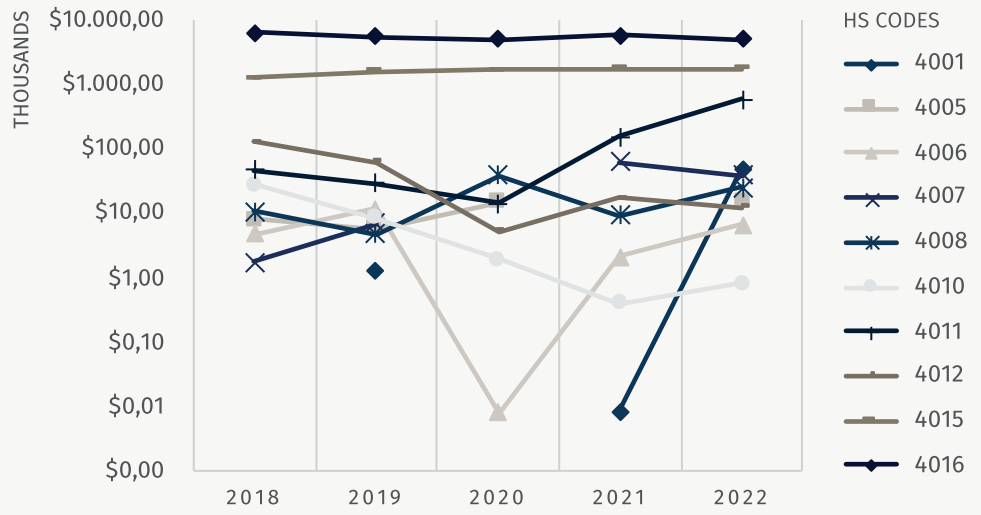

الرسم التوضيحي ٣٧: ديناميكيات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من المطاط من تونس (٢٠١٨-٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير النّظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المدرجة في الملحق الأول، وتتوفر الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

المطاط والمنتجات المشتقة منه

تمثل منتجات زيت النخيل الفئة الأصغر حجمًا بين أهم ثلاث مجموعات سلع مشمولة باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، إذ بلغت إجمالي الواردات نحو ٦,٦١ ملايين دولار أميركي في عام ٢٠٢٢. يُفصّل الرسم التوضيحي ٣٨ الاتجاهات الخاصة بواردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من زيت النخيل التونسي خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢.
تشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى من هذه الواردات تندرج ضمن فئة «الأحماض الدهنية الأحادية الكربوكسيل الصناعية» (HS ٣٨٢٣١٩)، والتي شهدت زيادة ملحوظة من ١,٦٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٦,٣٤ ملايين دولار في عام ٢٠٢٢، ما يعكس تركيزًا واضحًا على المشتقات الصناعية المكرّرة بدلاً من زيت النخيل الخام أو غير المكرر.

واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من زيت النخيل من تونس (٢٠١٨–٢٠٢٢، بالدولار الأميركي)

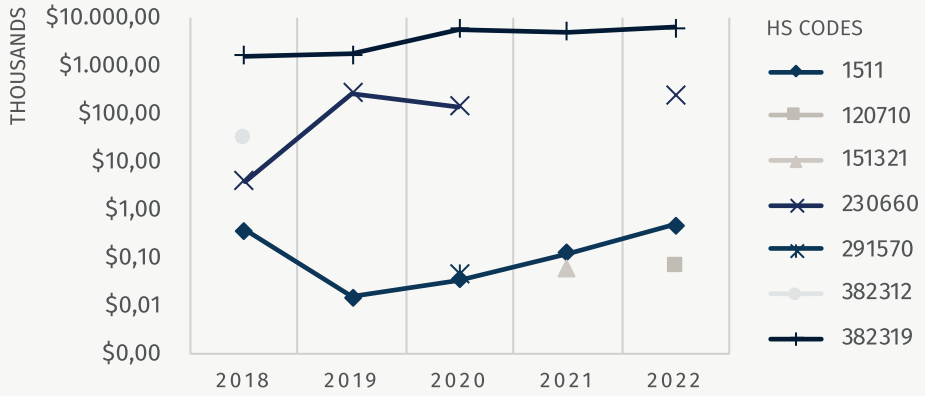

الرسم التوضيحي ٣٨: ديناميكيات واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المشتقة من زيت النخيل من تونس (٢٠١٨–٢٠٢٢، آلاف الدولارات الأميركية). تشير رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) إلى فئات المنتجات المُدرَجة في الملحق الأول، وتتوفر الأوصاف الكاملة في الملحق ا.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

وبناءً على ذلك، ستُلزم اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) المصافي والمصدّرين التونسيين بالحصول على بيانات عناية واجبة شاملة (Due Diligence Statements) من مورّدي زيت النخيل، تُثبت أن المزارع التي يُستخرج منها الزيت لا تضرّ بالغابات.

تداعيات لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن إزالة الغابات على اتفاقيات التجارة بين تونس والاتحاد الأوروبي

تُدخِل اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) مستوى جديدًا من التعقيد والفرص المحتملة في العلاقة التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي، وهي علاقة يحكمها أساسًا اتفاق الشراكة الموقّع عام ١٩٩٥ والمناقشات الجارية بشأن منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة.
يُعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لتونس، إذ شكّل في عام ٢٠٢٤ نسبة ٥٤,٨٪ من إجمالي تجارتها، حيث وُجّهت ٦٧,٢٪ من صادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي، فيما تستورِد ٤٥,٢٪ من دول الاتحاد (المفوضية الأوروبية). أما اتفاق الشراكة القائم، الذي صُدّق عليه عام ١٩٩٦ ودخل حيّز التنفيذ الكامل بالنسبة إلى المنتجات الصناعية في عام ٢٠٠٨، فقد أنشأ منطقة تجارة حرّة تُطبّق فيها تعريفات جمركية صفرية على السلع الصناعية، مع فتح تدريجي لقطاعات محددة من المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري (المفوضية الأوروبية؛ الجمعية الدولية للتجارة، ٢٠٢٤). ورغم الانتقادات التي وُجّهت إلى الاتفاق لكونه لم يُحدِث أثرًا ملموسًا في أنماط التجارة التونسية، ولعدم تحقيقه تحريرًا فعليًا للحواجز غير الجمركية أو للقطاع الزراعي (Gasiorek and Mouley, Yemen and Marzouki, ٢٠٢٤)، فإنه يظلّ الإطار الأساسي الذي يقوم عليه النظام التجاري بين الجانبين.

تسعى المفاوضات الجارية، وإن كانت متوقفة حاليًا، بشأن اتفاقية التبادل الحرّ العميق والشامل (DCFTA) إلى خلق فرص أوسع للتجارة والاستثمار، وتهدف كذلك إلى دمج الاقتصاد التونسي بشكل أعمق في السوق الأوروبية الموحدة، من خلال توسيع نطاق تحرير التجارة ليشمل الزراعة والخدمات ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الأوروبية (المفوضية الأوروبية؛ Yemen and Marzouki, ٢٠٢٤).

ويُتوقّع أن يكون لـلّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) تأثيرًا أوضح ضمن هذا الإطار الأوسع من التكامل الاقتصادي، إذ تصبح معاييرها البيئية والرقابية جزءًا من منظومة الشروط التي تحكم التعاملات التجارية والاستثمارية المستقبلية بين الجانبين.

أمّا بالنسبة لاتفاقية بان الأورومتوسطية (PEM)، الذي انضمّت إليها تونس عام ٢٠١٥، فيُتيح التراكم القُطري القطري للأصول الإنتاجية (المفوضية الأوروبية)، ما يُعدّ أداة حيوية لتونس التي تعتمد في صادراتها، خاصةً تلك ذات الصلة بالـ EUDR، على مواد أولية مستوردة. غير أنّ قواعد منشأ اتفاقية «PEM» باتت اليوم تتقاطع مع متطلّبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات، بحيث أصبح من الضروري ألّا يكون المنشأ فقط من دولة ضمن اتفاقية «PEM»، بل أن يستوفي أيضًا معايير خلوّ السلع من إزالة الغابات.

وتُظهر تفاصيل الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وتونس للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢، كما نرى في الرسم التوضيحي ٣٩، أنّ تونس سجّلت عجزًا تجاريًا مستمرًا طوال هذه المدة.

فقد استوردت تونس من الاتحاد الأوروبي أكثر مما صدّرت إليه، حيث تراوح العجز التجاري بين نحو ١,٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٨ و١,١٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، في حين انخفض إلى ١٧٦,٨ مليون دولار فقط في عام ٢٠٢٠ نتيجة الاضطرابات العالمية في حركة التجارة (قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة UN Comtrade).

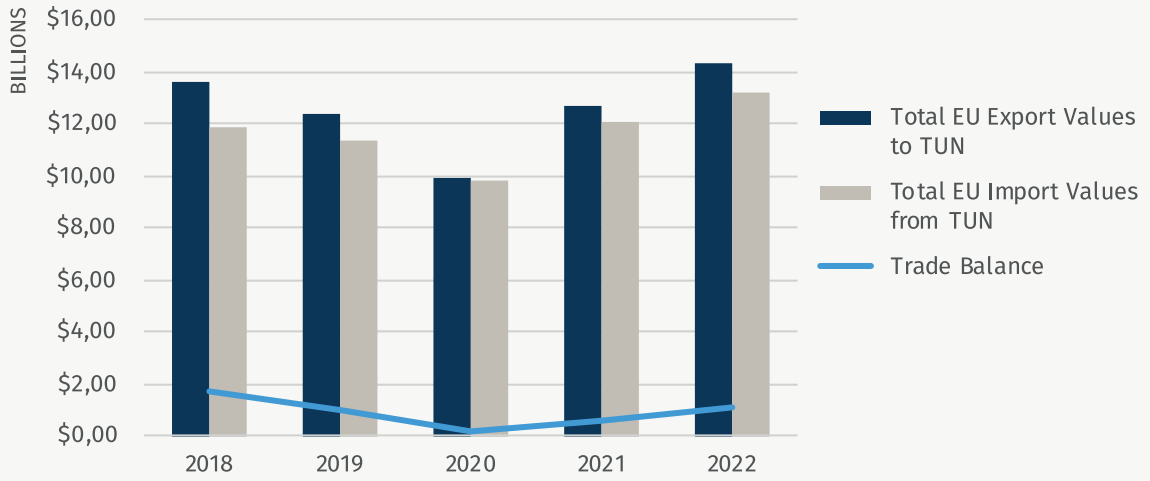

الرسم التوضيحي ٣٩: الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وتونس (٢٠١٨–٢٠٢٢، مليارات الدولارات الأميركية).

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، تمّ الاطّلاع عليها في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٥.

علاوةً على ذلك، يُظهِر العجز المنخفض في عام ٢٠٢٠ أنّه على الرغم من اعتماد تونس على الواردات من الاتحاد الأوروبي، فإن مستوى العجز التجاري ليس مرتفعًا بشكل مفرط، وقد أظهر مؤشرات على قابليته للإدارة والتحكّم، بل تراجع بشكل ملحوظ خلال فترات التقلبات الاقتصادية العالمية.

تقييم الجهوزية للامتثال للّائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

الوضع الحالي وسياسات مكافحة إزالة الغابات

استنادًا إلى ردود اثنين من الممثّلين الحكوميين، تواجه تونس ضغوطًا متزايدة في ما يتعلّق بإزالة الغابات وتدهور الغطاء الحرجي، مشابهة لتلك التي تُلاحَظ في منطقة شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وتشمل أهم العوامل المحرّكة لهذه الظاهرة: التوسّع الزراعي، تطوير البنى التحتية، التحضّر وحرائق الغابات. كما ساهمت فترات الجفاف الطويلة، ولا سيما خلال ثماني سنوات متتالية، في تفاقم تراجع الغطاء الحرجي. وعلى الرغم من أن مخاطر إزالة الغابات تُعدّ محدودة نسبيًا خارج المناطق المتأثرة بالحرائق، إلا أنّ إجراءات الإدارة الحالية تواجه قيودًا هيكلية وتشغيلية تحدّ من فعاليتها.

إنّ رصد الموارد الحرجية في تونس متفاوتًا وغير منتظم، إذ يتمّ استكمال جردات الغابات والمراعي كل خمس إلى عشر سنوات، في حين تبقى بيانات الجمع السنوي غير دقيقة، ممّا يُضعف القدرة على تتبّع اتجاهات إزالة الغابات بدقّة. من الناحية القانونية، وضعت تونس أُطرًا تشريعية مثل قانون الغابات وقانون حماية الأراضي الزراعية وقانون التخطيط والتطوير العمراني. إلّا أنّ تطبيق هذه التشريعات يُعتبر متوسط الفاعلية بسبب العوامل الاجتماعية وغياب التحديد الميداني الدقيق للأراضي. وتُنفَّذ بعض المبادرات لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات ومشاركة المجتمعات المحلية، مثل زراعة الفطر وإنتاج الزيوت العطرية، غير أن نطاقها لا يزال محدودًا.

تشير ملاحظات بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس إلى أنّ السلطات التونسية بدأت مؤخرًا الانخراط في نقاشات حول اللائحة الأوروبية (EUDR)، مع تركيز خاص على قطاع الحرف اليدوية المرتبطة بخشب الزيتون. ورغم صغر حجمه الاقتصادي، فإنّ هذا القطاع يُعدّ ذو أهمية استراتيجية لصورة تونس التصديرية. وقد طلب الديوان الوطني للصناعات التقليدية (ONAT) دعمًا فنيًا لضمان الامتثال، لا سيما في ما يتعلّق بـمتطلبات الشرعية. ورغم تصنيف تونس كـدولة منخفضة المخاطر بموجب اللائحة، فإن القوانين الوطنية التي تحمي أشجار الزيتون تفرض تحديات إضافية لإثبات الامتثال القانوني. كما تمّت الإشارة أيضًا إلى إمكانية وجود صعوبات أمام مصدّري الأثاث الجاهز جزئيًا، وإن كانت هذه النقطة تتطلّب مزيدًا من الدراسات.

فقدت تونس ١٧٪ من غطائها الحرجي الأساسي لعام ٢٠٠٠ بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٤ (Sims and al., ٢٠٢٥). وارتبطت نسبة ٧،٨٪ فقط من هذه الخسارة بإزالة الغابات، خصوصًا بسبب الزراعة الدائمة، في حين نتجت الغالبية العظمى من الخسائر عن اضطرابات مؤقتة أو طبيعية مثل حرائق الغابات (Sims et al., ٢٠٢٥). ويُشير ذلك إلى أنّ تراجع الغابات في تونس ناتج في الأساس عن عوامل بيئية أكثر من كونه مرتبطًا بالإنتاج السلعي، ممّا يعكس مستوى خطر هيكلي منخفض نسبيًا في ما يتعلق بالامتثال للّائحة الأوروبية (EUDR).

الانخراط المؤسسي والجهوزية السياسية

لا يزال مستوى الوعي والدمج المؤسسي للّائحة الأوروبية (EUDR) على المستويات السياسية العليا محدودًا، رغم اعتراف الحكومة بأهمية التنظيم داخل هياكلها الإدارية. وتُعدّ تونس في المرحلة الأولى من الاستعداد المؤسّسي، إذ أنّ هناك مناقشات مبدئية جارية حول كيفية مواءمة السياسات الوطنية مع متطلبات اللائحة الأوروبية.
يستند هذا التقييم إلى ردود ممثلَين من السلطات الحكومية وممثل واحد عن بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس. تتفاوت أولويات التعامل مع اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) بين الممثلين الحكوميين التونسيين. فقد أشار أحدهما إلى ضعف الوعي على المستويات العليا، بينما اعترف الآخر بأهمية الموضوع لكنه لاحظ أن الأولوية الممنوحة له غير ثابتة أو منتظمة. كما أنّ التفاعل مع الجهات المعنية، بما في ذلك الجمعيات المهنية والشركات الخاصة والمجتمع المدني، يكاد يكون غائبًا، ما يعكس فجوة واضحة في الحوار والتخطيط المشترك.

أظهرت تقييمات القدرات الحكومية اختلافًا ملحوظًا في وجهات النظر:
فقد قيّم أحد الممثلين قدرة الحكومة على التخطيط ووضع السياسات بدرجات عالية (من ٥/٤ إلى ٥ / ٥)، لكنه أشار إلى ضعف في القدرة على التنفيذ (٢ / ٥)، في حين

قدّر الممثل الآخر جميع القدرات بمستويات منخفضة جدًا (١ / ٥). واتفق كلاهما على الحاجة الملحّة إلى مبادرات لرفع مستوى الفهم وتعزيز العمل المؤسسي، مثل حملات التوعية وورش العمل وحوارات بين المؤسسات الحكومية.

أكد وفد الاتحاد الأوروبي في تونس أن برنامجه للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٧ سيتضمن مكوّنًا مخصصًا لقطاع الغابات، يوفّر إطارًا للتعاون المستمر والدعم الفني، بما في ذلك إمكانية الشراكة مع المعهد الأوروبي للغابات (EFI) لدعم قطاع خشب الزيتون وغيره من القطاعات ذات الصلة.

القدرات التقنية والبنية التحتية والتنسيق بين المستويات

تُظهر القدرات التقنية والبنية التحتية في تونس وجود فجوات كبيرة، خصوصًا في ما يتعلق بـجمع البيانات وإدارتها اللازمة لضمان تتبّع سلاسل الإمداد وفقًا لمتطلبات اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR). وقد اختلفت آراء الممثلين الحكوميين بشأن وجود قواعد بيانات وطنية: إذ أشار أحدهما إلى عدم وجود أي قاعدة بيانات مركزية، بينما أفاد الآخر بوجود قواعد بيانات لكنها غير متاحة بسهولة وغير موثوقة. ويُظهر ذلك غياب منصة رقمية مركزية لمراقبة سلاسل الإمداد. أمّا المراقبة الحالية، فتعتمد على صور الأقمار الصناعية والمسوح الميدانية، غير أن جمع البيانات يتم بطريقة غير منتظمة، والوصول إليها محدود أو مشروط بطلب مسبق.
كما تباينت تقييمات الخبرات الفنية بين الممثلين: فقد ذكر أحدهما نقصًا في خبرات القطاع العام في مجال تتبّع سلاسل الإمداد، معتبرًا أن المعرفة التقنية تتركّز بشكل رئيسي في القطاع الخاص.

بينما قيّم الآخر الخبرة بأنها قوية جدًا في مجالات الزراعة المستدامة وإدارة الغابات والتتبّع، وتحليل البيانات. وتبقى معلومات تحديد المواقع الجغرافية لمناطق الإنتاج محدودة، ويُجرى التتبّع يدويًا أو باستخدام السجلات الورقية، وهو ما يمثل عقبة كبيرة أمام الامتثال للائحة الأوروبية.

وفي ما يتعلق بالتنسيق بين المستويين الوطني والمحلي، يتفق أصحاب المصلحة على أن قطاع التصنيع هو الأكثر تأثرًا باللائحة. وتتمثل أهم التحديات التجارية في جمع البيانات ومتطلبات الإبلاغ، إجراءات الجمارك، تتبّع سلاسل الإمداد واحتمال نشوء حواجز تجارية جديدة نتيجة تطبيق اللائحة.

تقييم تأثير اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

يُعدّ تعرض تونس للائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) منخفضًا نسبيًا على المستوى الكلي للاقتصاد، إذ تمثل المنتجات المشمولة باللائحة نحو ٢٪ فقط من الصادرات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي. ويُشير ذلك إلى أن التأثيرات الفورية على الاقتصاد الوطني ستكون محدودة.
إلا أنّ هذا الرقم الإجمالي يُخفي فروقات جوهرية بين القطاعات، إذ تُظهر بعض الصناعات، ولا سيما قطاعات الخشب والمطاط وزيوت النخيل، مستويات أعلى من التعرّض للمخاطر التنظيمية، ما يجعلها أكثر تأثرًا بتطبيق متطلبات التتبّع والامتثال الجديدة المفروضة بموجب اللائحة.

نقاط الضعف القطاعية

ستظهر أبرز التحديات في قطاع المنتجات الخشبية الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الخام المستوردة. فكل شحنة مستوردة ستتطلب التحقّق من مصدرها الذي لا يضرّ بالغابات، ما يخلق اعتمادًا مباشرًا على امتثال المورّدين في الدول الثالثة. وقد تم تسليط الضوء بشكل خاص على منتجات الحرف اليدوية المصنوعة من خشب الزيتون، وهي قطاع صغير لكنه رمزي ومميز في تونس، خلال مشاورات مع أصحاب المصلحة نظّمتها إحدى المنظمات الدولية. ورغم أن القانون التونسي يحمي أشجار الزيتون، إلّا أن هذه الحماية لا تتوافق مباشرة مع التعريفات القانونية للّائحة الأوروبية (EUDR)، مما يخلق فجوة محتملة في الامتثال. كما أن القوانين الوطنية التي تحظر قطع أشجار الزيتون تُعقّد من إمكانية إثبات التتبّع القانوني المطلوب بموجب اللائحة.

أما القطاعات الأخرى المتأثرة، مثل المنتجات المصنعة والمشتقّة من المطاط وزيت النخيل، فستعتمد بدورها على قدرة المورّدين الدوليين على تلبية معايير اللائحة الأوروبية. هذا الاعتماد على وثائق خارجية قد يؤدي إلى تباطؤ في عمليات التصدير، وازدحام إداري في سلاسل الإمداد، ويعرّض المصدّرين التونسيين لمخاطر خارجة عن نطاق سيطرتهم المباشرة.

التحديات المؤسسية والتقنية

على الرغم من امتلاك تونس أطرًا قانونية ذات صلة مثل قانون الغابات وقانون حماية الأراضي الزراعية، إلا أن تطبيقها يعاني من ضعفٍ واضح بسبب محدودية الموارد وتشتت الصلاحيات المؤسسية وضعف التنسيق بين الوزارات. أمّا على الصعيد التقني، فالبنية التحتية اللازمة لرصد وتتبع سلاسل الإمداد لا تزال غير متطورة؛ فلا يوجد نظام مركزي متكامل لتتبع الإنتاج والتجارة في الوقت الفعلي، والبيانات المتاحة غير مكتملة أو يصعب الوصول إليها أو تفتقر إلى التوحيد القياسي.

ويجري الرصد حاليًا بشكل متقطع، اعتمادًا على صور الأقمار الصناعية أو عمليات تفتيش ميدانية محدودة، وهي أدوات غير كافية لضمان الامتثال المنهجي للائحة الأوروبية (EUDR). كما أنّ مستوى الوعي باللائحة منخفض لدى صانعي السياسات والفاعلين الاقتصاديين، مما يؤخر صياغة استجابة وطنية منسّقة.

ورغم هذه التحديات، يمكن أن تشكل اللائحة الأوروبية دافعًا لتونس لتحديث نظم حوكمة سلاسل الإمداد وتعزيز موقعها داخل السوق الأوروبية. قد يسمح الامتثال المبكر لتونس بأن تُقدَّم كـشريك موثوق ومتوافق مع معايير الاستدامة، ما يفتح أمامها فرصًا في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

كما أن اعتماد منصات رقمية للتتبّع ودمجها في الأنظمة التجارية الوطنية الحالية، يمكن أن يُحسّن الكفاءة والتنافسية حتى خارج نطاق السلع المشمولة باللائحة. وأخيرًا، فإن التعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والشركاء الفنيين يمكن أن يوفّر دعمًا ماليًا ونقلًا للمعرفة وبناءً للقدرات في القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها منتجات الخشب والحرف اليدوية المصنوعة من خشب الزيتون.

الخلاصات الختامية لتقييم أثر اللائحة على الدول

يُظهِر التقييم المقارن للدول التسع الواقعة في شرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط أن تأثّرها المباشر باللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) هو تأثّر تشغيلي وإداري أولاً، وليس مرتبطًا بإزالة الغابات في الموقع. تُعدّ هذه الدول في الغالب مراكز تصنيع ومعالَجة، وليست مُنتِجة رئيسية لسلع عالية الخطورة. وبالتالي، تُركز مسؤولياتها بموجب اللائحة على التحقّق من الوثائق وضمان التتبّع الكامل على مدار سلسلة الإنتاج والتوريد. لذلك، يتطلب الامتثال إدارة دقيقة للسجلات، والتحقّق من مصادر المواد الخام وتقديم تقارير منتظمة إلى جهات التشغيل في الاتحاد الأوروبي.

الجدول ١٣: ملخص حول مدى التعرّض لتداعيات اللائحة الأوروبية (EUDR) ومتطلبات الامتثال في دول شرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط

الدولة	مستوى التعرّض للائحة	التأثيرات الرئيسية على الامتثال
الجزائر	**منخفض**	• صادرات محدودة من السلع المشمولة باللائحة. • ضعف الجهوزية المؤسسية وآليات الإبلاغ عن البيانات. • تكاليف امتثال محلية محدودة
مصر	**متوسط**	• تحديات في خصوصية البيانات والتتبّع الرقمي والحوكمة (مؤشر الفساد ٣٠)
إسرائيل	**متوسط**	• قطاع هش في ما يتعلّق بمنتجات الخشب والمطاط وزيت النخيل. • قيود على التجارة المرتبطة بالمستوطنات واعتماد كبير على المواد المستوردة، إضافة إلى أعباء الامتثال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الأردن	**منخفض**	• ثغرات ملحوظة في قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الامتثال، إضافة إلى خطر تحوّل مسارات التجارة.
لبنان	**منخفض –متوسط**	• تفاوتات في بيانات التجارة. • عوائق تقنية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • تكاليف امتثال مرتفعة وتحديات فساد (مؤشر الفساد ٢٢)
موريتانيا	**منخفض**	• محدودية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • سلاسل توريد مجزّأة • تحديات فساد (مؤشر الفساد ٣٠)
المغرب	**متوسط**	• صادرات من الخشب والمطاط والجلود؛ يجب التحقّق من قانونية المواد الخام وأنّها لا تضرّ بالغابات • دعم فعّال من بعثة الاتحاد الأوروبي؛ فرصة لتحويل الامتثال إلى ميزة تنافسية وضمان النفاذ إلى السوق الأوروبية
فلسطين	**منخفض**	• صعوبات في التتبّع والإبلاغ بسبب إغلاق الحدود والتجزئة السياسية • تكاليف الامتثال تفوق الفوائد المحتملة
تونس	**متوسط**	• صادرات من الخشب والحرف اليدوية بزيت الزيتون تعتمد على مواد خام مستوردة تتطلب التحقّق من المصدر • ضعف في البنية التحتية التقنية

يُوجز الجدول ١٣ أعلاه تأثير اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على كل دولة، مبرزًا مستوى التعرّض والتحديات الرئيسية والفرص الاستراتيجية. وعلى مستوى المنطقة، تم تحديد التحديات الأساسية التالية:

- **تتبّع البيانات والتحقّق منها**، خصوصًا بالنسبة للمواد الخام المستوردة.
- **ضعف الوعي** والاستعداد لدى السلطات العامة والقطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **ثغرات مؤسسية وحوكمية**، تتجلّى في تشتّت المسؤوليات وضعف أنظمة المراقبة، ممّا قد يعقّد عمليات الامتثال والتقارير.

يُكمّل الرسم التوضيحي ٤٠ الذي يتناول موضوع تكوين الصادرات المشمولة باللائحة الأوروبية (EUDR) حسب السلعة والدولة لعام ٢٠٢٢، الجدول من خلال إظهار السلع الأكثر تأثرًا باللائحة في كل بلد. وبحسب قاعدة بيانات UN Comtrade، تشمل هذه السلع في معظم دول شرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط المنتجات المشتقة من الخشب والمنتجات المشتقة من الماشية والمطاط، وهي القطاعات التي ستركّز عليها جهود الامتثال والعناية الواجبة.

تكوين الصادرات المشمولة باتفاقية الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة حسب السلعة والبلد، ٢٠٢٢

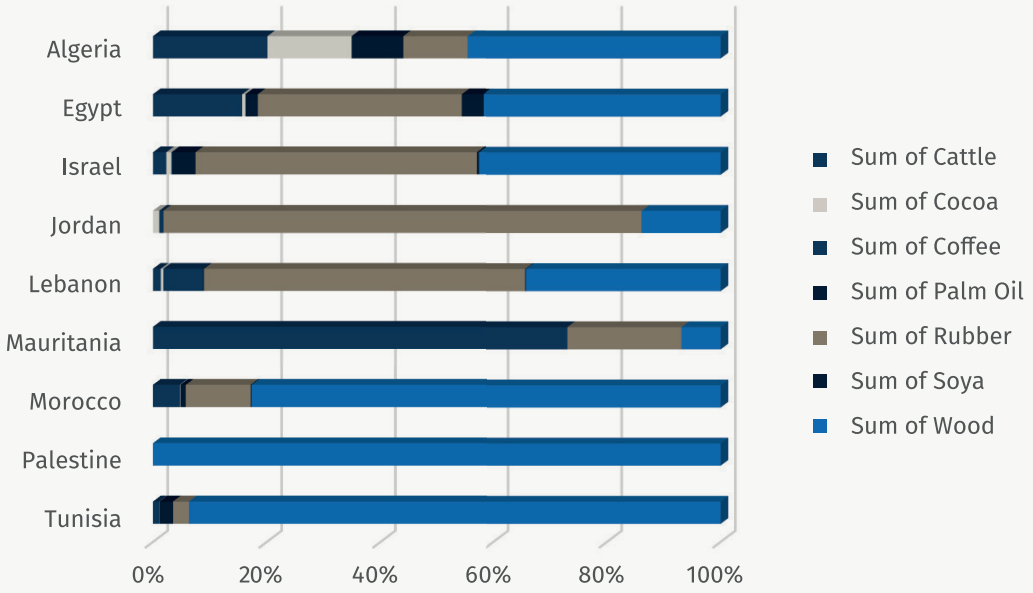

الرسم التوضيحي ٤٠: تركيبة الصادرات المشمولة باتفاقية التجارة الحرة الأوروبية (EUDR) حسب السلعة والبلد، ٢٠٢٢.

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (UN Comtrade)

في الختام، يتبيّن أن هذه الدول تتأثر باللائحة الأوروبية بشكل هامشي وغير مباشر، إذ ليست من كبار المصدّرين إلى الاتحاد الأوروبي ولا من المنتجين الرئيسيين للسلع المشمولة باللائحة داخل أراضيها. وتشير المشاورات إلى أن الوعي باللائحة حديث نسبيًا، وغالبًا ما اكتُسب من خلال عمليات المشاركة والاستطلاع الجارية، فيما لا يرى العديد من الفاعلين أنفسهم معنيين مباشرة بها. ومع ذلك، تتحمّل هذه الدول مسؤولية ضمان التتبّع الكامل عبر سلسلة الإمداد، بدءًا من مصدر المواد الخام، مرورًا بعمليات التصنيع، ووصولًا إلى التصدير النهائي.

في هذه الدول، تُعدّ التحديات مثل الفساد، وضعف موثوقية البيانات، وعدم اكتمال مراقبة سلاسل الإنتاج من أبرز العوامل التي تجعل الامتثال للائحة الأوروبية (EUDR) هشًا ومعرّضًا للمخاطر. ولا يُعتبر رصد مكافحة إزالة الغابات أولوية عندما لا تُنتَج السلع المشمولة محليًا. ومع ذلك، إذا كانت المواد الخام المستخدَمة في التصنيع ذات منشأ محلي، فإن التزامات العناية الواجبة تتقاطع مع قدرة الدولة على مراقبة إزالة الغابات.

بصورة عامة، يُمكن وصف تأثير اللائحة الأوروبية بأنه متوسط، إذ يتطلّب الامتثال اعتماد مقاربات موجهة نحو الأسواق المتخصّصة التي يمكن فيها ضمان التتبّع والتوثيق بشكل فعّال.

ويُظهر الجدول ١٤ أن فقط ١,١٪ من إجمالي صادرات الدول التسع إلى الاتحاد الأوروبي يُحتمل أن تتأثر باللائحة الأوروبية المتعلّقة بمكافحة إزالة الغابات.

الجدول ١٤: ملخص تأثير اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) على الدول المستهدفة

الدولة	واردات الاتحاد الأوروبي			EUDR		
	إجمالي	الصادرات المرتبطة باللائحة		مستوى التأثير	مستوى الجهوزية	الأثر العام
	مليون دولار		النسبة المئوية (٪)			
الجزائر	٤٤,٠٤٠	٢٥,٣٦	٠,٠٦	محدود جدًا	محدود	محدود
مصر	١٧,٠٤٠	٢١٧,٢٥	١,٢٨	محدود	في طور التطوّر	متوسط
إسرائيل	١٨,٢٩٠	١٧٨,٤٢	٠,٩٨	محدود	متنوّع	محدود
الأردن	٧٢٥,٨٦	١٢,٢	١,٦٨	محدود	معتدل	محدود
لبنان	٦٢٨,٨	٥٠,٦	٨,٠٥	محدود	محدود	متوسط
موريتانيا	٧٩٦,١٥	٠,١٥	٠,٠٢	محدود جدًا	محدود	محدود
المغرب	٢٢,٧٧٠	٥٣٠,٢٨	٢,٣٣	محدود	في طور التطوّر	متوسط
فلسطين	٢٥,٨٣	٠,١٦	٠,٦٣	محدود جدًا	محدود	محدود
تونس	١٣,١٦٨	٢٧٨,٨	٢,١٢	محدود	في طور التطوّر	متوسط
الإجمالي	**١١٧,٤٨٤,٦٤**	**١,٢٩٣,٢٢**	**١,١**			

التوصيات

على الرغم من أنّها لائحة أوروبية، فقد أصبحت اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) عمليًا، بوابةً إلى سوقٍ يزداد تقييدًا، ممّا يجعل الامتثال لها شرطًا أساسيًا للاستمرار في الوصول إليه. يجب على بلدان البحر الأبيض المتوسط الشرقية والجنوبية أن تستعد لهذه التغيّرات، إذ تواجه المنطقة في الوقت نفسه فرصًا ناشئة وتحدياتٍ في الامتثال.

ونظرًا لضعف الوعي باللائحة، هناك خطر بأن يدرك العديد من الجهات المعنية تداعياتها فقط بعد رفض منتجاتهم، مما يؤدي إلى ردود فعل تفاعلية بدلاً من استباقية.

وفضلًا عن ذلك، فإن معظم دول البحر الأبيض المتوسط الشرقية والجنوبية، بوصفها دولًا نامية في الغالب، تفتقر إلى الخبرة في جمع البيانات بشكلٍ منهجي أو في استخدام أنظمة التتبّع المعقّدة، لا سيما في سلاسل الإمداد المركّبة. كما تتأثّر المنطقة، تاريخيًا وحاليًا، بالنزاعات الجيوسياسية، وأيّ تغيّر في أنماط التجارة يمكن أن يؤثّر على العلاقات السياسية مع الاتحاد الأوروبي، ممّا يبرز أهمية المشاركة الاستباقية.

تبيّن عقب مشاورات أُجريت مع منظمات إقليمية تمثّل معظم البلدان المستهدَفة في هذه الدراسة، أن المشاركة المباشرة في المبادرات المتعلّقة بالـ EUDR لا تزال محدودة جدًا. فلا توجد حاليًا تقييمات متخصّصة أو مشاريع أو آليات مؤسسية تُعنى بمنع إزالة الغابات أو بتتبّع سلاسل الإمداد أو بإدارة الأراضي المستدامة بطريقة تتماشى مع متطلبات هذه اللائحة. ويؤكد هذا النقص الحاجة الملحّة إلى عملٍ منسّق لبناء الوعي وتعزيز القدرات وتطوير البنية التحتية التقنية.

ولضمان عملٍ فعّال وفي الوقت المناسب، يدمج هذا القسم نتائج مشاورات أصحاب المصلحة، حيث أُتيحت للمشاركين فرصة التعبير بحرّية عن احتياجاتهم ومخاوفهم من خلال أسئلة مفتوحة.

ويُظهر التكرار اللافت لاستخدام كلمات محدّدة في إجاباتهم، كما نرى في الرسم التوضيحي ٤١، الأولويات الرئيسية والفجوات القائمة، والتي استُخدمت مباشرة في بناء التوصيات الموجّهة المعروضة أدناه.

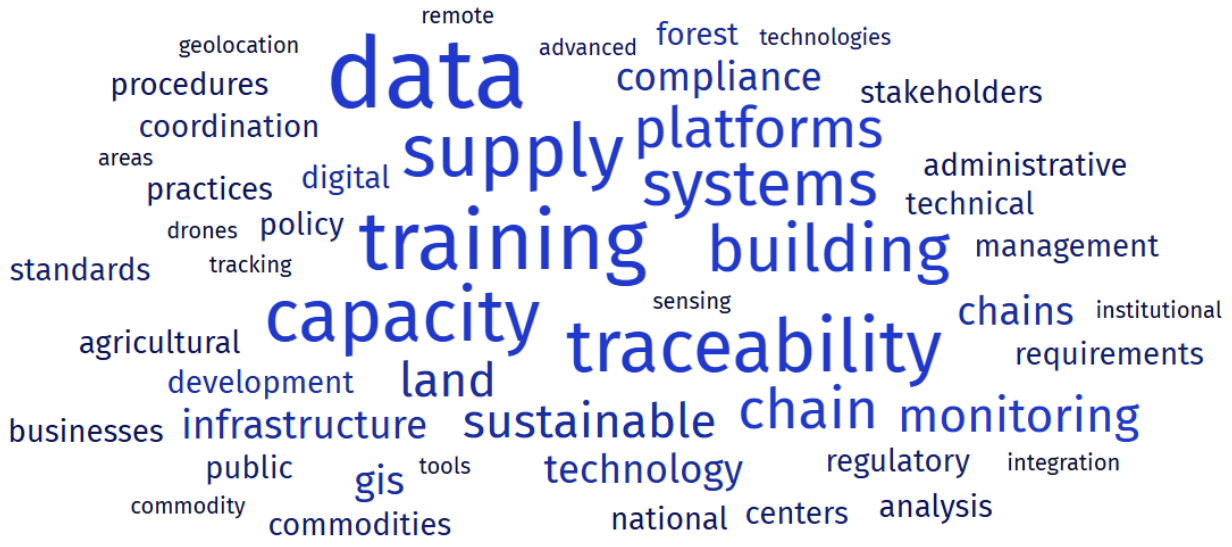

الرسم التوضيحي ٤٢: ردود أصحاب المصلحة بشأن الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)

توضح التوصيات التالية، وبُغية دعم الجهوزية العامة وتنفيذ متطلبات اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، مجموعة من الإجراءات العامة والاستراتيجية:

١. بناء القدرات والتدريب

a. تنظيم الندوات وورش العمل والدورات التطبيقية للحكومات والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح المسؤوليات ومتطلبات العناية الواجبة.

b. تعزيز الكفاءة التقنية والمعرفة الرقمية لدى الموظفين لضمان الاستخدام الصحيح لأنظمة الرصد والتتبّع.

c. تقديم تدريب شامل للموظفين العموميين في مجالات حوكمة الغابات وإدارة البيانات والتحقّق من الامتثال.

٢. أنظمة التتبّع والمراقبة

a. تطوير منصات رقمية للتتبّع (بما في ذلك تقنية البلوكشين) لضمان الشفافية والامتثال.

b. الاستثمار في أدوات مراقبة متقدّمة مثل صور الأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة ومنصات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والذكاء الاصطناعي.

c. إنشاء أنظمة رقمية قابلة للتشغيل البيني مع إجراءات وأدلة موحّدة لجمع البيانات وإعداد التقارير.

d. تقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات، خصوصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة، لتطبيق هذه الأنظمة.

٣. إشراك القطاع الخاص

a. إشراك الجمعيات الصناعية والشركات الصغيرة والمتوسطة في مناقشات الامتثال للائحة EUDR بشكل مبكر ومستمر.

b. توفير إرشادات موجّهة حول العناية الواجبة وتقييم المخاطر واستراتيجيات التخفيف.

c. إنشاء آليات تمويل وحوافز وشراكات لدعم تكيّف القطاع الخاص مع ممارسات الإنتاج المستدام.

٤. التنسيق المؤسسي

a. إنشاء فرق عمل وطنية خاصة بالـEUDR تربط بين الوزارات والهيئات العامة والجهات الخاصة.

b. إنشاء منصات رسمية بين الوزارات وأصحاب المصلحة لتنسيق السياسات وإنفاذها.

c. تنفيذ إصلاحات بيروقراطية للحدّ من التجزئة وتعزيز الاتساق في السياسات.

٥. التعاون الإقليمي

a. توحيد معايير البيانات وتبادل أفضل الممارسات بين دول حوض البحر المتوسط.

b. إطلاق برامج مشترَكة لبناء القدرات ومنصات إقليمية لتبادل المعلومات.

c. تعزيز المبادرات البحثية المشترَكة حول الممارسات المستدامة.

d. تطوير أنظمة موثوقة لتبادل البيانات تراعي الخصوصية والأنظمة الوطنية.

e. تنسيق الجهود الإقليمية مع الاتحاد الأوروبي للتأثير في التطورات التنظيمية.

٦. الحوكمة والأطر القانونية

a. تعزيز آليات الإنفاذ القانوني لضمان الامتثال.

b. تحسين الشفافية والمساءلة في الحوكمة.

c. تعزيز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة لبناء الثقة والمصداقية.

٧. الدعم الدولي ودعم الاتحاد الأوروبي

a. الاستفادة من تمويل الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة للبنية التحتية والتدريب وتكنولوجيا المراقبة.

b. توسيع التعاون الفني وتبادل الخبرات مع الدول التي بدأت فعلًا في تطبيق اللائحة.

c. إنشاء حوار منظم مع سلطات الاتحاد الأوروبي لتوضيح المتطلبات والتفاوض بشأن ترتيبات انتقالية.

d. الاستفادة من وجهات النظر الأوروبية الخارجية لفهم معايير الامتثال بشكل أفضل وتقليل حالات عدم اليقين.

Executive Summary – Key recommendations for EUDR compliance

1. **Strengthen Capacity Building**

   a. Deliver targeted training and workshops for public officials, enterprises, and SMEs to clarify due diligence obligations and build technical/data literacy.

2. **Develop Robust Traceability & Monitoring Systems**

   b. Invest in interoperable digital platforms, blockchain solutions, and advanced monitoring tools to ensure transparent and verifiable supply chains.

3. **Engage and Support the Private Sector**

   c. Provide financial incentives, technical assistance, and partnerships to help SMEs and industry associations adopt sustainable production and compliance practices.

4. **Enhance Institutional Coordination**

   d. Establish national EUDR task forces and inter-ministerial platforms to align policies, reduce fragmentation, and strengthen public–private dialogue.

5. **Promote Regional Cooperation**

   e. Harmonize data standards, expand regional capacity-building programs, and create trusted mechanisms for information sharing across Mediterranean countries.

6. **Leverage EU & International Support**

   f. Secure donor funding and EU technical cooperation to scale infrastructure and training, while engaging proactively with EU authorities to clarify requirements and safeguard market access

7. **Improve Governance & Transparency**

   g. Strengthen legal enforcement, reduce institutional fragmentation, and foster participatory stakeholder engagement to build trust and ensure compliance readiness.

المراجع

General Sections

Aznar Cano, Ismael. 2024. The EU Deforestation Regulation: Getting Started Now. PwC. March 21, 2024. Accessed June 12, 2025.

Ben Ali, Mohamed Sami, and Mosbah Mdhillat. 2015. “Does Corruption Impede International Trade? New Evidence from The EU and the MENA Countries.” Journal of Economic Cooperation and Development 36 (4): 107–20.

Cesar de Oliveira, Susan E.M., Louise Nakagawa, Gabriela Russo Lopes, Jaqueline C. Visentin, Matheus Couto, Daniel E. Silva, Francisco d’Albertas, Bruna F. Pavani, Rafael Loyola, and Chris West. 2024. “The European Union and United Kingdom’s Deforestation-Free Supply Chains Regulations: Implications for Brazil.” Ecological Economics 217: 108053. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2023.108053.

Colombo, Silvia, and Eduard Soler i Lecha, with contributions from Marc Ott. 2019. A Half-Empty Glass: Limits and Dilemmas of the EU’s Relations to the MENA Countries. MENARA Working Papers, no. 32, March 2019.

Commission Recommendation of 6 May 2003 Concerning the Definition of Micro, Small and Medium-Sized Enterprises (Text with EEA Relevance) (Notified under Document Number C(2003) 1422). Official Journal of the European Union L 124, May 20, 2003, 36–41.

Corona, Piermaria, Valerio Di Stefano, and Angelo Mariano. 2023. “Knowledge Gaps and Research Opportunities in the Light of the European Union Regulation on Deforestation-Free Products.” Annals of Silvicultural Research 48 (2): 87–89. Accessed June 12, 2025.

European Commission. 2020. SME Definition User Guide.

European Parliament and Council. 2023. Regulation (EU) 2023/1115 of 31 May 2023 on the Making Available on the Union Market and the Export from the Union of Certain Commodities and Products Associated with Deforestation and Forest Degradation and Repealing Regulation (EU) No 995/2010. Official Journal of the European Union L 150.

FAO. 2020. Global Forest Resources Assessment 2020 – Key findings. Rome. https://doi.org/10.4060/ca8753en

Fern. 2023. What Is the EU Regulation on Deforestation-Free Products and Why Should You Care. Accessed June 12, 2025.

Gunes Asik, and Mohamed Ali Marouani. 2021. Economic Interdependence and Conflict in MENA. ERF Working Paper no. 1481, August 2021. Cairo: The Economic Research Forum (ERF).

Marcic, Irene. 2024. “European Deforestation Due Diligence for Multinational Corporations in Global Value Chains: Challenges and Perceived Best Practices of the EUDR and EUCSDDD.” Master’s thesis, Wageningen University & Research.

OECD. 2018. OECD Due Diligence Guidance for Responsible Business Conduct. Paris: OECD Publishing.

UNESCO. 2023. Readiness Assessment Methodology: A Tool of the Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Document code SHS/REI/BIO/REC-AIETHICS-TOOL/2023 Rev. https://doi.org/10.54678/YHAA4429.

World Customs Organization. 2025. “What Is the Harmonized System?” Accessed July 30, 2025.

Algeria Sections

Bessaoud, Omar, Jean-Paul Pellissier, Jean-Pierre Rolland, and Wided Khechimi. 2019. “Projet d’appui à l’initiative ENPARD Méditerranée: Rapport de synthèse sur l’agriculture en Algérie.” HAL Open Science

Djoudane, Zahir, and Karim Mahoui. 2021. “Les déterminants de la diversification des exportations en Algérie.” Les Cahiers du MECAS 17 (1): 200–216.

Elaguab, Mohammed, Abdelkrim Kaki, and Mohammed Bouznit. 2022. «Trade Flows between Algeria and European Union Countries.» Les Cahiers du CREAD 38 (1).

European Commission. n.d. “EU Trade Relations with Algeria.” Accessed July 25, 2025 through the portal of the Directorate-General for Trade and Economic Security.

Ferdj, Younes. (2024). Statistical analysis on the integration economic impact of the association agreement between Algeria and the EU. 10.13140/RG.2.2.34527.68001. Accessed July 25 through ResearchGate

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). FAOSTAT: Forestry Production and Trade. Accessed September 2, 2025.

International Trade Administration. 2023 (ITA). “Algeria - Trade Agreements.” Last modified January 31, 2023. Accessed through the International Trade Administration, U.S. Department of Commerce

Mellab, Kahina. 2025. “Transformation de la spécialisation à l’exportation de l’Algérie : Analyse comparative.” Revue d’Économie et de Statistique Appliquée 22 (1) : 210–34.

Monitoring Missions and Priorities in Mauritania." EU General System of Preferences (GSP) Hub. Last updated March 31, 2025. Accessed September 13, 2025. https://gsphub.eu/country-info/Mauritania

Rahal, Farah, and Lydia Harbi. 2020. "Analyse de l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne sur le commerce international de l'Algérie. Étude de cas : Ministère du Commerce." Revue d'Économie et de Développement Humain 11 (2) : 76–87.

The Observatory of Economic Complexity. 2025. OEC – Algeria (DZA): Exports, Imports, and Trade Partners. Accessed August 29, 2025. https://oec.world/en/profile/country/dza

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region. Accessed July 25, 2025.

Egypt Sections

Crédit Agricole S.A. — Group Economic Research. Prospects No. 24/195. 8 August 2024.

EU Delegation to Egypt. 2025. Ambassador Eichhorst's Speech at the Egyptian Business Association (EBA) Roundtable. Speech delivered 30 June 2025. Press and Information Team of the Delegation to Egypt. Cairo: EU Delegation to Egypt. European Union External Action (EEAS) ; Accessed on the 20th of August 2025.

EU Delegation to Egypt. 2025. "The European Union Helps Boosting Egypt's Green Transition." Press release, 15 June 2025. Cairo: EU Delegation to Egypt. Accessed on the 20th of August 2025 through: European Union External Action (EEAS)

European Union. 2024. EU-Egypt Strategic and Comprehensive Partnership. Luxembourg: Publications Office of the European Union. PDF ISBN 978-92-68-13909-7, doi:10.2775/739442.

European Commission. 2024. "EU Trade Relations with Egypt. Facts, Figures and Latest Developments." European Commission. Accessed July 30, 2025 through the European Commission Directorate-General for Trade and Economic Security.

European Commission, Access2Markets. n.d. "EU-Egypt Association Agreement." European Commission. Accessed July 30, 2025, through the European Commission Directorate-General for Trade and Economic Security.

International Trade Administration (ITA). 2022. "Egypt - Trade Agreements." Last modified August 8, 2022. Accessed July 30, 2025, through the International Trade Organisation, U.S. Department of Commerce.

Malaysian Palm Oil Council (MPOC). 2024. Malaysian Palm Oil Forum – Egypt 2024. Cairo, 28 May 2024. Accessed on the 20th of August 2025 through the Malaysia Palm Oil Council.

Sims, M.J., R. Stanimirova, A. Raichuk, M. Neumann, J. Richter, F. Follett, J. MacCarthy, K. Lister, C. Randle, L. Sloat, E. Esipova, J. Jupiter, C. Stanton, D. Morris, C. M. Slay, D. Purves, and N.

Harris. 2025. “Global Drivers of Forest Loss at 1 Km Resolution.” Environmental Research Letters 20 (7): 074027. doi:10.1088/1748-9326/add606.

Transparency International. “Egypt.” Transparency.org. Last modified February 11, 2025. Accessed 20th of August 2025

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region. Accessed July 25, 2025.

Israel Sections

DLA Piper. 2024. Israel: Amendment 13 to the Protection of Privacy Law. Tel Aviv: DLA Piper.

European Commission. n.d. “EU Trade Relations with Israel.” Accessed July 29, 2025 through the European Commission, Directorate-General for Trade and Economic Security.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Crops and livestock products. Accessed September 3, 2025.

International Trade Administration (ITA). 2023. “Israel – Trade Agreements.” Last modified December 8, 2023. Accessed July 29 through the International Trade Administration, U.S. Department of Commerce.

Sims, M.J., R. Stanimirova, A. Raichuk, M. Neumann, J. Richter, F. Follett, J. MacCarthy, K. Lister, C. Randle, L. Sloat, E. Esipova, J. Jupiter, C. Stanton, D. Morris, C. M. Slay, D. Purves, and N. Harris. 2025. “Global Drivers of Forest Loss at 1 Km Resolution.” Environmental Research Letters 20 (7): 074027. doi:10.1088/1748-9326/add606.

Transparency International. 2024. Corruption Perceptions Index 2024: Israel. Berlin: Transparency International.

Who Profits. Agribusiness as Usual: Agricultural Technology and the Israeli Occupation. January 2020. Jerusalem: Who Profits Research Center.

Yokohama Rubber Co. Ltd. 2024. “Yokohama Rubber Announces Closure of Israel Plant.” Hiratsuka, Japan: Yokohama Rubber Co. Ltd., November 14, 2024.

Jordan Sections

Awad-Warrad, Taleb, and Murad Ahmad Al Tarawneh. 2020. “The Impact of Jordan Free Trade Agreements on Trade Flows.” International Journal of Business and Economics Research 9 (4): 228–33. https://doi.org/10.11648/j.ijber.20200904.19 .

European Commission. n.d. “Jordan.” Accessed July 25, 2025 through European Commission, Directorate-General for Trade and Economic Security.

International Trade Administration (ITA). 2024. “Jordan - Trade Agreements.” Last published January 17, 2024. Accessed through the International Trade Association, U.S. Department of Commerce.

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region. Accessed July 25, 2025.

Lebanon Sections

European Commission. 2024. “Deforestation Regulation Implementation.” Green Forum. Accessed June 26, 2025.

Hansen, Matthew C., Peter V. Potapov, Rebecca Moore, Matt Hancher, Svetlana A. Turubanova, Alexandra Tyukavina, David Thau, et al. 2013. “High-Resolution Global Maps of 21st-Century Forest Cover Change.” Science 342 (6160): 850–53. https://doi.org/10.1126/science.1244693.

Sims, M. J., R. Stanimirova, A. Raichuk, M. Neumann, J. Richter, F. Follett, J. MacCarthy, et al. 2025. “Global Drivers of Forest Loss at 1 Km Resolution.” Environmental Research Letters 20 (7): 074027. https://doi.org/10.1088/1748-9326/add606.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Trade Finance in Lebanon: A Recipe for Collapse. March 2022. E/ESCWA/CL3.SEP/2021/TP.21.

Transparency International. “Lebanon.” Transparency.org. Reaccreditation concluded May 2025. Accessed August 29, 2025.

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region. Accessed June 26, 2025.

World Integrated Trade Solution (WITS). 2022. “Lebanon Wood Imports by Country 2022.” The World Bank. Accessed June 26, 2025.

Mauritania Sections

European Commission, Directorate-General for Trade. 2025. European Union, Trade with Mauritania. Accessed July 30, 2025.

EU Green Forum Publication for the Countries Classification List from the Green Forum platform; Accessed 20 July 2025

International Trade Administration (ITA). 2023. “Mauritania - Trade Agreements.” Last modified December 4, 2023. International Trade Association, U.S. Department of Commerce; Accessed July 30, 2025.

Transparency International. “Mauritania.” Transparency.org. Accessed August 29, 2025.

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region. Accessed July 30, 2025.

Morocco Sections

Abumoghli, Iyad, and Alexandre Goncalves. 2020. “Environmental Challenges in the MENA Region.” United Nations Environment Programme (UNEP), Faith for Earth Initiative.

Asik, Gunes, and Mohamed Ali Marouani. 2021. “Economic Interdependence and Conflict in MENA.” ERF Working Paper No. 1481. Economic Research Forum.

Ben Ali, Mohamed Sami, and Mosbah Mdhillat. 2015. “Does Corruption Impede International Trade? New Evidence from The EU and the MENA Countries.” Journal of Economic Cooperation and Development 36 (4): 107–20. Research Gate.

Chatham House, The Royal Institute of International Affairs. Resource Trade Earth. 2020. Accessed August 22, 2025.

Colombo, Silvia, and Eduard Soler i Lecha, with contributions from Marc Otte. 2019. “A Half-Empty Glass: Limits and Dilemmas of the EU’s Relations to the MENA Countries.” MENARA Working Papers No. 32. March 2019.

European Commission. n.d. “EU Trade Relations with Morocco.” Trade Policy. European Commission, Directorate-General of Trade and Economic Security; Accessed July 2025.

EU-Morocco Association Agreement. n.d. Access2Markets – European Commission’s Trade. European Commission, Directorate-General of Trade and Economic Security.

International Trade Administration (ITA). 2024. “Trade Agreements.” Last modified January 1, 2024. International Trade Association, U.S. Department of Commerce; Accessed July 15, 2025.

Optel Group. n.d. “Products Impacted by the EUDR.” Blog.

Peterson Institute for International Economics. n.d. “Morocco-EU Trade Relations.”

Preferred by Nature. n.d. “EU Deforestation Regulation (EUDR).”

Sims, M.J., R. Stanimirova, A. Raichuk, M. Neumann, J. Richter, F. Follett, J. MacCarthy, K. Lister, C. Randle, L. Sloat, E. Esipova, J. Jupiter, C. Stanton, D. Morris, C. M. Slay, D. Purves, and N. Harris. 2025. “Global Drivers of Forest Loss at 1 Km Resolution.” Environmental Research Letters

20 (7): 074027. doi:10.1088/1748-9326/add606.

Transparency International. “Morocco.” Transparency.org. Accessed August 29, 2025.

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region. Accessed July 1, 2025.

Coolset. n.d. “Which Products Are Covered Under the EUDR? A Sector-by-Sector Overview.”

Palestine Sections

Al-Haq. 2010. “European Court of Justice: Israeli Settlement Goods Do Not Fall into Israeli Customs Authority.” Al-Haq, March 2, 2010. Ref. LRAD-E010-PR-20/3.

European Commission. n.d. EU-Israel Technical Arrangement. European Commission Directorate-General for Taxation and Customs Union; Accessed July 16, 2025.

European Commission. n.d. “Palestine (West Bank and Gaza Strip).” European Commission Directorate-General of Trade and Economic Security. Accessed July 16, 2025.

Fannoun, Zahra’, and Islam Hassouneh. 2019. “The Causal Relationship between Exports, Imports and Economic Growth in Palestine.” Journal of Reviews on Global Economics 8: 258–68. https://doi.org/10.6000/1929-7092.2019.08.22.

Gordon, Neve, and Sharon Pardo. 2015. “Using Technical Customs Rules as Instruments of Foreign Policy.” Middle East Journal 69 (1): 14–31.

International Trade Administration (ITA). 2023. “West Bank and Gaza: Trade Agreements.” Last modified October 5, 2023. International Trade Association, U.S. Department of Commerce; Accessed July 16, 2025.

Sadeh, Hamdi S. I. 2024. “An Analysis of the Palestinian Foreign Trade During the Period 1995–2022: A Gravity Model Approach.” International Journal of Marketing Studies 16 (1): 39–50. https://doi.org/10.5539/ijms.v16n1p39.

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region; Accessed July 16, 2025.

Tunisia Sections

EU Green Forum Publication for the “Countries Classification List” from the Green Forum platform; Accessed 20 July 2025

European Commission. n.d. “EU Trade Relations with Tunisia.” European Commission Directorate-General of Trade and Economic Security; Accessed July 20, 2025.

Gasiorek, Michael, and Sami Mouley. 2018. “Analyzing the Impact of an EU-Tunisia DCFTA on Tunisian Trade and Production.” FEMISE Research Program 2017/2018, Report FEM43-16.

International Trade Administration (ITA). 2024. “Tunisia – Trade Agreements.” Last published April 15, 2024. International Trade Association, U.S. Department of Commerce. Accessed July 30, 2025.

Sims, M.J., R. Stanimirova, A. Raichuk, M. Neumann, J. Richter, F. Follett, J. MacCarthy, K. Lister, C. Randle, L. Sloat, E. Esipova, J. Jupiter, C. Stanton, D. Morris, C. M. Slay, D. Purves, and N. Harris. 2025. “Global Drivers of Forest Loss at 1 Km Resolution.” Environmental Research Letters 20 (7): 074027. doi:10.1088/1748-9326/add606.

UN ESCWA. n.d. External Trade Data Platform for the Arab Region; Accessed July 30, 2025.

Yemmen, Jihene, and Mohamed Miras Marzouki. 2024. “The Challenges of Free Trade with the European Union for Tunisia.” Journal of International Cooperation and Development 7 (1): 13. https://doi.org/10.36941/jicd-2024-0002.

الملحق ١
رموز النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS) وصف المنتجات

مجموعة السلع	النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع	وصف المُنتَج
الماشية	010229	الماشية الحية
	0201	لحوم الماشية الطازجة أو المبرّدة
	0202	لحوم الماشية المجمّدة
	020629	أحشاء الماشية الصالحة للأكل، طازجة أو مبرّدة
	160250	لحوم أو أحشاء أو دم الماشية المحضّرة أو المحفوظة بطرق أخرى
	4101	جلود الماشية (طازجة أو مملّحة أو مجفّفة أو منقوعة بالجير أو محلولة بالملح أو محفوظة بطريقة أخرى، ولكن غير مدبوغة، أو مجهّزة كرق أو مصنّعة)، سواء أزيل عنها الشعر أو لم يُزل، أو كانت مشطورة أم لا
	4104	جلود وأغطية الماشية المدبوغة أو نصف المدبوغة، من دون شعر، سواء كانت مشطورة أم لا، ولكن غير مصنّعة
	4107	جلود الماشية المجهّزة بعد الدباغة أو بعد مرحلة النصف دباغة، بما في ذلك الجلود المعالجة كالرّق، من دون شعر، سواء كانت مشطورة أم لا، باستثناء الجلود الداخلة ضمن البند
الكاكاو	1801	حبوب الكاكاو، كاملة أو مكسّرة، نيئة أو محمّصة
	1802	قشور الكاكاو وأغلفته وجلود الحبوب ومخلّفات الكاكاو الأخرى
	1803	معجون الكاكاو، منزوع الدسم أو غير منزوع الدسم
	1804	زبدة الكاكاو أو دهنه أو زيته
	1805	مسحوق الكاكاو، غير المحتوي على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى
	1806	الشوكولاتة ومستحضرات الأغذية الأخرى المحتوية على الكاكاو

مجموعة السلع	النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع	وصف المُنتَج
البنّ	0901	البنّ، سواء كان محمّصًا أو منزوع الكافيين أو غير ذلك؛ قشور القهوة وأغلفتها؛ بدائل البنّ المحتوية على البنّ بأي نسبة
	090111	البنّ غير المحمّص وغير منزوع الكافيين
	090112	البنّ منزوع الكافيين وغير المحمّص
	090121	البنّ المحمّص وغير منزوع الكافيين
	090122	البنّ المحمّص ومنزوع الكافيين
	090190	قشور البنّ وأغلفته، وبدائل البنّ المحتوية على البنّ بأي نسبة
زيت النخيل	120710	جوز النخيل والحبوب
	1511	زيت النخيل وأجزاؤه، مكرّرة أو غير مكرّرة، ولكن غير معدّلة كيميائيًا
	151321	زيت نواة النخيل الخام وزيت باباسو وأجزاؤهما، مكرّرة أو غير مكرّرة، ولكن غير معدّلة كيميائيًا
	151329	زيت نواة النخيل وزيت باباسو وأجزاؤهما، مكرّرة أو غير مكرّرة، ولكن غير معدّلة كيميائيًا (باستثناء الزيت الخام)
	230660	كُسب الزيت وبقايا المواد الصلبة الناتجة عن حبوب أو أنوية النخيل، مطحونة أو غير مطحونة أو بشكل حبيبات، الناتجة عن استخراج دهون أو زيوت حبوب أو أنوية النخيل
	290545	غليسرول بنسبة نقاء ٩٥٪ أو أكثر (محسوبة على أساس الوزن الجاف للمنتج)
	291570	حمض البالمتيك وحمض الستيارك وأملاحهما وإستراتهما
	291590	الأحماض الأحادية المشبعة غير الحلقية وكواشفها اللامائية والهالوجينية والبيروكسيدية وحمض بيروكسيدها ومشتقاتها المهلجنة أو المكررة بالكبريت أو النترات أو النتروز (باستثناء حمض الفورميك، حمض الخليك، وأحماض الأسيتيك أحادية أو ثنائية أو ثلاثية الكلور، وحمض البروبيونيك، وحمض البوتانويك، وحمض البنتانويك، وحمض البالمتيك، وحمض الستيارك، وأملاحها وإستراتها، وأنهيدريد الأسيتيك)
	382311	حمض الستيارك الصناعي
	382312	حمض الأوليك الصناعي
	382319	أحماض دهنية أحادية الكربوكسيل صناعية؛ زيوت حمضية ناتجة عن عمليات التكرير (باستثناء حمض الستيارك، وحمض الأوليك، وأحماض الطالول الدهنية)
	382370	كحول دهني صناعي

مجموعة السلع	النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع	وصف المُنتَج
المطاط	4001	المطاط الطبيعي والبالاتا والغوتا بيرتشا والغوايول والشيكل والصموغ الطبيعية المماثلة، بأشكالها الأولية أو على شكل صفائح أو شرائط
	4005	المطاط المركّب غير المفلكن، بأشكاله الأولية أو على شكل صفائح أو شرائط
	4006	المطاط غير المفلكن بأشكال أخرى (مثل القضبان والأنابيب والأشكال المشكّلة) ومصنوعات منه (مثل الأقراص والحلقات)
	4007	خيوط وحبال من المطاط المفلكن
	4008	صفائح أو ألواح أو شرائط أو قضبان أو أشكال مشكّلة من المطاط المفلكن، غير المطاط الصلب
	4010	أحزمة النقل أو أحزمة النقل من المطاط المفلكن
	4011	إطارات هوائية جديدة من المطاط
	4012	الإطارات الهوائية المجددة أو المستعملة من المطاط؛ الإطارات الصلبة أو شبه الصلبة، مداسات الإطارات وحواشيها من المطاط
	4013	الأنابيب الداخلية للإطارات المصنوعة من المطاط
	4015	ملابس وإكسسوارات ملابس (بما في ذلك القفازات، والقفازات، والقفازات)، لجميع الأغراض، من مطاط مبركن غير المطاط الصلب
	4016	مصنوعات أخرى من المطاط المفلكن، غير المطاط الصلب، غير مذكورة في مواضع أخرى من الفصل ٤٠
	4017	المطاط الصلب (مثل الإيبونيت) بجميع أشكاله بما في ذلك النفايات والفضلات؛ مصنوعات من المطاط الصلب
فول الصويا	1201	حبوب فول الصويا، مكسّرة أو غير مكسّرة
	120810	دقيق وكُسب فول الصويا
	1507	زيت فول الصويا وأجزاؤه، مكرّر أو غير مكرّر، ولكن غير معدّل كيميائيًا
	2304	كسب الزيت وبقايا المواد الصلبة، مطحونة أو غير مطحونة أو على شكل حبيبات، الناتجة عن استخراج زيت فول الصويا

مجموعة السلع	النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع	وصف المُنتَج
الخشب	48	اللب والورق الواردان في الفصلين ٤٧ و٤٨ من النظام المنسّق، باستثناء المنتجات المصنوعة من الخيزران أو المنتجات المعاد تدويرها (نفايات أو خردة)
	49	الكتب المطبوعة والصحف والرسوم وغيرها من منتجات صناعة الطباعة والمخطوطات والنصوص الآلية والمخططات الورقية
	4401	الكتب المطبوعة والصحف والرسوم وغيرها من منتجات صناعة الطباعة والمخطوطات والنصوص الآلية والمخططات الورقية
	4402	فحم الخشب (بما في ذلك فحم قشور الجوز أو البذور)، مكبوس أو غير مكبوس
	4407	الخشب المنشور أو المقطّع بالطول أو المشقوق أو المقشور سواء كان مصقولًا أو مصنفرًا أو موصول الأطراف، بسماكة تتجاوز ٦ ملم
	4410	ألواح الجسيمات وألواح الشرائح الموجهة (OSB) والألواح المماثلة (مثل ألواح الرقائق) المصنوعة من الخشب أو من مواد لجنينيّة أخرى، مكبوسة أو غير مكبوسة مع راتنجات أو مواد رابطة عضوية أخرى
	4411	ألواح الألياف المصنوعة من الخشب أو من مواد لجنينيّة أخرى، مرتبطة أو غير مرتبطة براتنجات أو مواد عضوية أخرى
	4412	الخشب الرقائقي والألواح المغشّاة والخشب المصفّح المماثل
	4414	إطارات خشبية للوحات أو الصور أو المرايا أو الأغراض المماثلة
	4415	صناديق التغليف والصناديق الكبيرة والبراميل وأوعية التغليف المماثلة المصنوعة من الخشب؛ بكرات الكابلات الخشبية؛ المنصات الخشبية وصناديق التحميل والألواح الخاصة بالحمل؛ الأطواق الخشبية للمنصات (ولا يشمل مواد التغليف المستخدمة حصريًا لدعم أو حماية أو حمل منتج آخر يُطرح في السوق)
	4418	أعمال النجارة والبناء من الخشب، بما في ذلك الألواح الخلوية وألواح الأرضيات المركّبة والقراميد الخشبية
	4419	أدوات المائدة وأواني المطبخ المصنوعة من الخشب
	4420	تطعيمات الخشب والخشب المطعّم؛ صناديق المجوهرات أو أدوات المائدة وما شابهها من الخشب؛ التماثيل والزخارف الخشبية؛ الأثاث الخشبي غير المصنّف في الفصل ٩٤
	4421	مصنوعات خشبية أخرى
	9401	المقاعد (غير الداخلة ضمن البند ٩٤٠٢)، سواء كانت قابلة للتحوّل إلى أسرّة أو لا، وأجزاؤها المصنوعة من الخشب
	940330	الأثاث الخشبي وأجزاؤه
	940340	
	940350	
	940360	
	940610	

الملحق ٢
استبيان للمجموعة المستهدفة ١

الملحق٣
استبيان للمجموعة المستهدفة ٢

الملحق ٤
استبيان للمجموعة المستهدفة ٣

الملحق ٥
التحليل الداعم للتوصيات

يقدم هذا الملحق دراسةً مُفصّلةً للتحليل الذي استندت إليه التوصيات الواردة في التقرير الرئيسي. كما يُقدّم سياقًا إضافيًا وبياناتٍ داعمة وشروحاتٍ استرشدت بها صياغة كل توصية. ويُسلّط الضوء تحديدًا على الرؤى المُستقاة من استبيان أصحاب المصلحة الذي أُجري، والذي غذّى ووجّه عملية تطوير التوصيات، ممّا يُتيح للقراء فهمًا أفضل للأساس المنطقي والأدلة الكامنة وراء الإجراءات المُقترحة.

زيادة الوعي وبناء القدرات

ستكون إحدى الخطوات الأساسية لدول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط تنفيذ حملات توعية منسّقة ومبادرات تدريبية مُستهدَفة لتعزيز فهم التزامات الاتحاد الأوروبي بشأن الكوارث في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأشارت مشاورات أصحاب المصلحة إلى أن الإجراءات ذات الأولوية القصوى المطلوبة تمثّلت في حملات توعية وورش عمل تُركّز تحديدًا على متطلبات الامتثال بموجب الاتحاد الأوروبي بشأن الكوارث، كما هو موضح في الرسم التوضيحي ٤٣.

وأكدت هذه المشاورات على أهمية الندوات والتدريب العملي لضمان فهم جميع الجهات الفاعلة المعنية لمسؤولياتها. كما كشفت عن فجوات كبيرة في المعرفة على المستويين الحكومي والمؤسّسي، حيث سلّط أصحاب المصلحة الضوء على الحاجة إلى توجيهات واضحة بشأن آليات العناية الواجبة والامتثال.

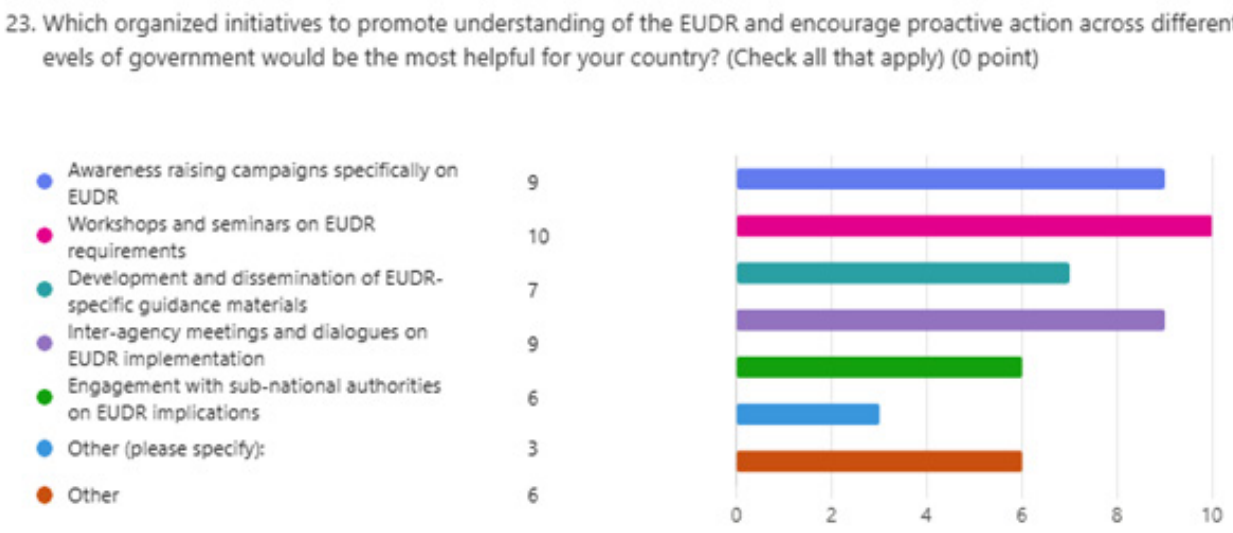

الرسم التوضيحي ٤٣: استجابات الاستطلاع بشأن التدابير الفعالة لتشجيع العمل الاستباقي بشأن آلية تسوية المنازعات المتعلّقة بالاتحاد الأوروبي

تطوير أنظمة شاملة للتتبّع والمراقبة

يُعد الاستثمار في منصات التتبّع الرقمية وأدوات التحقّق من الموقع الجغرافي والإجراءات الموحّدة أمرًا بالغ الأهمية لإنشاء مراقبة قوية وقابلة للتحقّق للسلع ذات الصلة بلائحة الـ EUDR.
أكّد أصحاب المصلحة باستمرار على أهمية أنظمة التتبّع الرقمية، بما في ذلك تقنية blockchain، بالإضافة إلى الحاجة إلى أدوات مراقبة متقدّمة مثل صور الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار، ومنصّات نُظُم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي.

وأبرزت المشاورات ضرورة بناء القدرات المؤسّسية لتطبيق هذه الأنظمة وصيانتها بفعالية. تواجه الشركات المصدّرة الواقعة في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط قيودًا كبيرة بسبب تجزؤ السجلات الورقية (كما هو موضّح في الرسم التوضيحي ٤٤)، وغياب الإجراءات الموحّدة، مما يُضعِف قدرتها على ضمان منشأ السلع واستدامتها. تتطلب معالجة هذه الفجوات، ليس فقط تعزيز القدرات التقنية، ولكن أيضًا تحسين الإلمام بالتحليل الفني وتحليل البيانات، حتى يتمكّن الموظفون من فهم الأدوات والأنظمة المُقدَّمة واستخدامها بشكل صحيح. لذلك، يُعدّ تطوير منصات رقمية مترابطة وضمان توافر المساعدة الفنية للشركات ووضع أدلّة موحّدة لجَمع البيانات وإدارتها وإعداد التقارير، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي للحدّ من مخاطر التجارة. ونظرًا لاحتمالية حدوث اضطرابات تجارية كبيرة، ينبغي على الدول إجراء تقييمات أثر خاصة بالسلع لتحديد نقاط الضعف وثغرات الامتثال. ويمكن أن يُساعد التعاون المبكِر مع نظرائها في الاتحاد الأوروبي على توضيح المتطلبات والتفاوض على الترتيبات الانتقالية وضمان الوصول إلى الأسواق. وسيكون دعم القطاع الخاص من خلال آليات التمويل والحوافز والشراكات أمرًا بالغ الأهمية لتمكين التكيُّف مع ممارسات الإنتاج المستدامة.

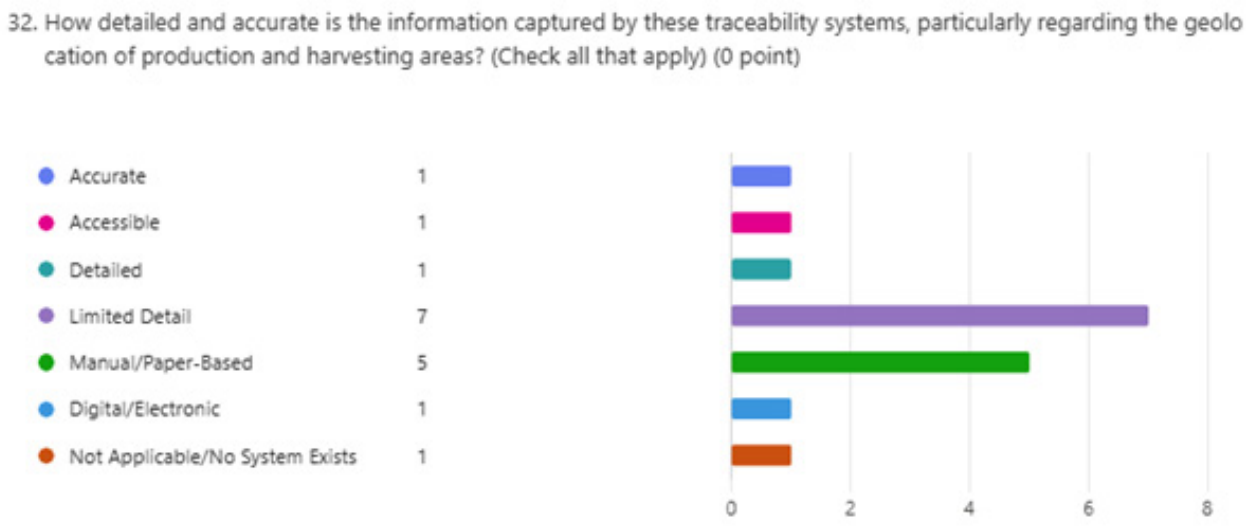

الرسم التوضيحي ٤٤: استجابة المسح لدقة وجودة أنظمة التتبُّع في البلدان المستهدَفة

يُعدّ القطاع الخاص، بما في ذلك جمعيات الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة، فاعلاً رئيسياً في الامتثال لمعايير EUDR، ويتطلب مشاركة مُبكِرة ومتواصلة. وقد أكّد أصحاب المصلحة على أهمية ورش العمل والندوات المُوجّهة لتقديم إرشادات عملية بشأن التزامات العناية الواجبة. وتقع مسؤولية تطوير وتنفيذ أنظمة التتبّع بشكل أساسي على عاتق الجهات الفاعلة من القطاع الخاص. ويتطلّب ضمان الجدوى التشغيلية واعتماد تدابير الامتثال على نطاق واسع مشاركتهم الفعالة، مدعومةً بالمساعدة الفنية والتدريب والتوجيه بشأن استراتيجيات تقييم المخاطر والتخفيف من حدّتها. ولا يقتصر دور المشاركة الاستباقية على تعزيز الامتثال فحسب، بل تدعم أيضاً تطوير سلاسل توريد مستدامة وشفافة في جميع أنحاء المنطقة.

التنسيق المؤسّسي والتعاون الإقليمي

يمثّل التشرذم المؤسّسي عائقًا كبيرًا أمام الامتثال الفعّال للائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات. وتؤكّد الدراسة على الحاجة إلى منصات رسمية مشترَكة بين الوزارات ومع أصحاب مصالح عدّة لتنسيق السياسات المتعلّقة بلائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات، وإنفاذها، والحوار بين القطاعَين العام والخاص. وأكّد أصحاب المصلحة على أن التنسيق بين الوكالات والإصلاحات البيروقراطية وبناء القدرات، عوامل بالغة الأهمية لتوحيد الجهود والقضاء على التكرار وتعزيز اتّساق السياسات. ويُعد إنشاء فِـرَق عمل وطنية معنية بلائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات، تربُط الوزارات والسلطات العامة المعنية، وإنشاء آليات حوار منتظِمة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وتوفير تدريب شامل للموظفين العموميين في مجال حوكمة الغابات وإدارة البيانات والتحقُّق من الامتثال، خطوات أساسية نحو بناء الجهوزية المؤسّسية.

ويُعد التعاون الإقليمي استراتيجية رئيسية أخرى لمواجهة التحديات المشتركة وخلق بيئة امتثال متماسكة في جميع أنحاء شرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. كما أبرَز أصحاب المصلحة فوائد مواءمة معايير البيانات وتنفيذ برامج مشترَكة لبناء القدرات وإنشاء منصات إقليمية لتبادل المعلومات وتعزيز البحث التعاوني وتنسيق المناصرة مع الاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، كشفت المشاورات عن تحدٍّ كبير: فغالبًا ما تكون إمكانية الوصول إلى البيانات محدودة، كما نرى في الرسم التوضيحي ٤٥، مما يعكس إحجام بعض الدول عن مشاركة المعلومات، بما في ذلك بيانات التصدير وقدرات البنية التحتية الداخلية وحجم التجارة مع الشركاء الرئيسيين ومحتوى اتفاقيات التجارة الثنائية أو متعددة الأطراف. وحتى عند توفر البيانات، يظل التعامل معها حساسًا نظرًا لمخاوف الخصوصية والتنظيم.

وللتغلُّب على هذا العائق، تُعد المناقشات المنظّمة وتطوير أنظمة واضحة وموثوقة، أمرًا أساسيًا لجعل البيانات أكثر سهولة في الوصول مع الاحترام الكامل لسياسات الخصوصية الوطنية. ويمكن لمبادرات البحث التعاوني أن تدفَع عجلة الابتكار في الممارسات المستدامة، بينما يمكن للدعوة المنسقة مع الاتحاد الأوروبي أن تُعزز الصوت الجماعي للمنطقة في صياغة التطورات التنظيمية المستقبلية. وأخيرًا، من المهم الإقرار بتأثير تحديات الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي في أجزاء من المنطقة، ممّا قد يعيق تنفيذ آلية الاتحاد الأوروبي للحدّ من مخاطر التجارة. وسيكون تعزيز إنفاذ القانون وتحسين الشفافية وتعزيز المشاركة التشاركية لأصحاب المصلحة أمرًا ضروريًا لتهيئة البيئة المواتية اللازمة للامتثال.

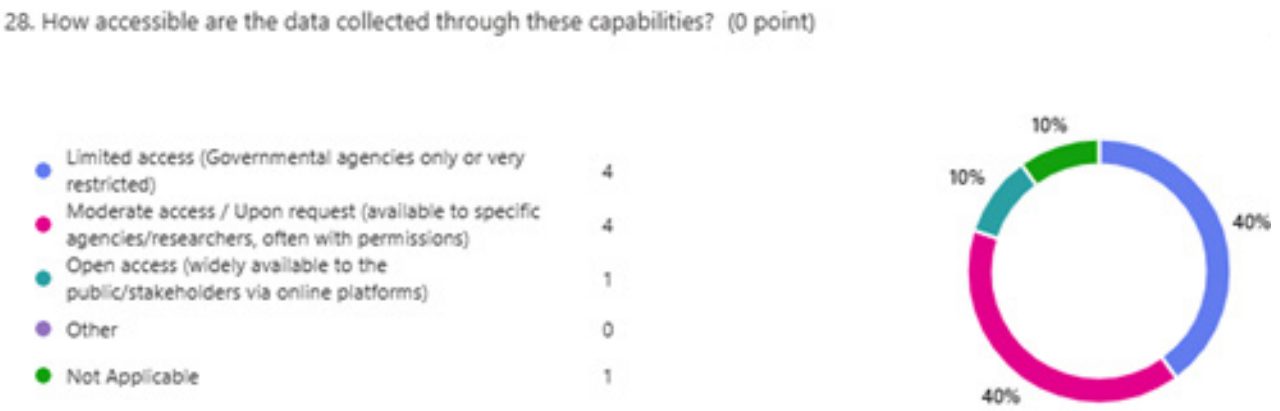

الرسم التوضيحي ٤٥: استجابات الاستطلاع حول مدى توفر البيانات ذات الصلة وإمكانية الوصول إليها

الاستفادة من آليات الدعم الدولية والاتحاد الأوروبي

نظرًا لقيود الموارد التي تواجهها العديد من دول شرق وجنوب حوض البحر المتوسط، تُعَدّ الاستفادة من الدعم الدولي ودعم الاتحاد الأوروبي أمرًا بالغ الأهمية لتسريع وتيرة الاستعداد للامتثال.
وأكد أصحاب المصلحة على ضرورة الاستثمار في بناء القدرات والبنية التحتية الرقمية والمساعدة الفنية. ويمكن للتعاون مع الجهات المانحة والشركاء الفنيين أن يوفر دعمًا ماليًا لتنفيذ منصات التتبّع وتقنيات الرصد المتقدمة وبرامج التدريب المُستهدفة.

وكما هو الحال في تونس والمغرب، بدأت المبادرات التي تُركز على لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR) تتبلور بالفعل، ومن خلال هذه الجهود، يشعر كل من القطاعَين العام والخاص بالتشجيع والدعم، مما يجعلهما أكثر تقبلًا وتحفيزًا للانخراط مع لائحة الـ EUDR، وفهم المتطلبات التنظيمية المُقبلة. علاوة على ذلك، تُسهّل هذه التعاونات نقل المعرفة والتبادلات الفنية مع الدول ذات الخبرة في الامتثال للائحة الـ EUDR. كما يُمكّن الدعم الدولي مبادرات المناصرة المشتركة ويُعزز التعاون الإقليمي، مما يُوجد تآزرًا يُعزز الفعالية الشاملة للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR).

ويُعدّ التطوير الاستباقي لحوار مُنظم مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسلطاتها المختصة أمرًا بالغ الأهمية أيضًا. تضع هذه الدول الأعضاء في نهاية المطاف، معايير تقييم المخاطر بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات (EUDR)، وتُحدّد مستوى العناية الواجبة اللازم لصادرات منطقة البحر الأبيض المتوسط. وإلى جانب ضمان الامتثال، توفر هذه التفاعلات لدول شرق وجنوب حوض البحر المتوسط، منظورًا خارجيًا بالغ الأهمية حول كيفية رؤية الجهات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي لحوكمة صادراتها وأنظمة بياناتها وسِلَعها. وهذا يسمح للدول الشريكة بفهم أفضل لمعايير تقييم صادراتها، ويقلّل من حالة عدم اليقين ويعزّز الثقة، ممّا يُمكّنها في نهاية المطاف، من تعزيز مكانتها الاستراتيجية في إطار سوق الاتحاد الأوروبي المتطور.

إخلاء مسؤولية

تم إعداد هذا التقرير تحت المسؤولية الكاملة للمركز الأوروبي للغابات (EFI)، بالشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) وبدعم من التعاون التنموي الألماني عبر المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) . ويعكس محتوى هذا التقرير نتائج دراسة مستقلة ولا يعبّر بالضرورة عن الآراء أو السياسات الرسمية لشركاء EFIMED أو الاتحاد من أجل المتوسط أو GIZ أو حكومات أو مؤسسات الدول المعنية.

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك البيانات والتحليلات وآراء الجهات المعنية، إلى إحصاءات التجارة الدولية المستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)، إضافةً إلى عملية تشاور وتدقيق منظَّمة مع الجهات المعنية أُجريت عام ٢٠٢٥. ورغم بذل كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها، لا يمكن للمركز الأوروبي للغابات أن يضمن شمولية أو دقة أو آنية جميع البيانات والمدخلات.

لا يمسّ هذا التقرير، بما في ذلك أي خرائط أو رسوم أو جداول، بالوضع القانوني لأي إقليم، أو بترسيم الحدود الدولية أو بتسمية أي منطقة أو مدينة أو إقليم.
أما البيانات الإحصائية المستخدَمة في ما يتعلق بإسرائيل في هذا المنشور، فقد تم استخراجها من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade). ويجري استخدام هذه البيانات دون المساس بالوضع القانوني لمرتفعات الجولان أو القدس الشرقية أو المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بموجب أحكام القانون الدولي.

تُدرج الروابط الواردة في هذا المنشور لتيسير الرجوع إليها من قبل القارئ، وكانت صحيحة في وقت الإصدار. ولا يتحمل المركز الأوروبي للغابات أي مسؤولية عن استمرار دقة تلك المعلومات أو عن محتوى أي موقع إلكتروني خارجي.

يرحب المركز الأوروبي للغابات بأي ملاحظات، ويشجّع القرّاء على الرجوع إلى السلطات الوطنية والإرشادات الرسمية للاتحاد الأوروبي للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة باللائحة الأوروبية للمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR).

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

تم تنفيذ هذا المشروع

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

دراسة استكشافية

حول أثر اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات على بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط

تستعرض الدراسة الاستكشافية حول أثر اللائحة الأوروبية لمكافحة إزالة الغابات على بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط مستوى الجهوزية والانعكاسات والتأثيرات المحتمَلة للائحة الأوروبية الخاصة بالمنتجات التي لا تضرّ بالغابات (EUDR) على تسع دول من شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وهي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، فلسطين، وتونس.

تقدّم هذه الدراسة رؤية فريدة حول كيفية تموضُع هذه البلدان، باعتبارها مراكز معالجة وعبور للسلع الأساسية، داخل سلاسل الإمداد العالمية التي تتأثّر بشكل متزايد بمعايير الاستدامة.

وقد شملت الدراسة مشاركة نحو ١٦٠ جهة معنية رئيسية من القطاعَين العام والخاص ومنظمات دولية. كما استندت إلى بيانات تجارية مصوّرة في أكثر من ٤٠ رسمًا توضيحيًا لمنتجات مشتقة مصنَّفة وفق النظام المنسّق لتوصيف وتشفير السلع (HS)، إضافة إلى نتائج ثلاثة استبيانات موجهة لفئات معيّنة.

وتُظهر النتائج وجود ثغرات حرجة في البنية التحتية والقدرات التقنية ومستوى الوعي التنظيمي، ما يعكس محدودية الاستعداد للامتثال واحتمال تعرُّض تدفقات التجارة لمخاطر معينة. وتقدّم الدراسة توصيات عملية لتعزيز تتبّع سلاسل الإمداد وتحسين الوصول إلى البيانات وتقوية القدرات المؤسّسية وقطاع الأعمال الخاص.

EFI بالشراكة مع المعهد الأوروبي للغابات